

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير ضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور

على مداخل الموظفين في الجزائر:

-دراسة حالة موظفي ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان، تيزي وزو -

2022-2021

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص : إدارة الموارد البشرية

إشراف الأستاذة:

من إعداد الطالبتين :

أ.د/ نبيلة بن يوسف

ويزة مولوجي

ويزة لوني

لجنة المناقشة

-أ.د.حاكم فضيلة.....رئيسا.

-أ.د.بن يوسف نبيلة.....مشرفا ومقررا.

-أ.د.عكاش فضيلة.....ممتحنا ومناقشا.

تاريخ المناقشة: 2022 /10/31م

شكر و عرفان

نحمد الله ونشكره الذي جمعنا في هذا العمل، فما توفيقنا إلا بالله

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة

"تبيلة بن يوسف" التي رافقتنا طيلة عملنا ويسرت لنا سبله

من خلال جملة النصائح والتوجيهات

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة

والشكر الوفير لمدير ثانوية حمداني سعيد (مقر عملي ومؤسسة دراسة الحالة)

السيد "فطوم فريد" الذي مكنا للوصول إلى مختلف المعلومات والوثائق المفيدة لبحثنا

ونتوجه بالشكر كذلك لزملائي في العمل موظفي الثانوية (مجتمع البحث)

على المعلومات التي أدلوا بها من خلال الاستبيان

ونتني كثيرا على ابن الخال "فاروق خليف"

الذي زودنا بكل ما نحتاجه من مصادر تثري بحثنا

كما نتشكر الصديق الدكتور "طاهر مزياني"

رئيس قسم العلوم الإجتماعية بجامعة بجاية الذي قدم لنا دعمه ومساندته

وإلى كافة أسرة العلوم السياسية من أساتذة وإداريين بجامعة مولود معمري - تيزي وزو

وإلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ويزة لوني وويزة مولوجي

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

الفخر الأبدي إلى روح والدي الطاهرة آملة أن يكون في ميزان حسناته

وإلى نبع الحنان أُمي الفاضلة حفظها الله وأدام عليها الصحة والعافية

التي وهبت شبابها لرعايتنا وتربيتنا لنكون على ما نحن عليه الآن.

وأهديه إلى روح أخي "مراد" تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنته

وإلى كل إخوتي وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

كما أهديه إلى زوجي الكريم "أرزقي" الذي كان لي نعم السند ونعم المعين

لمواصلة دراستي ولأَمْضي قدما في عملي

ولا أنسى زهرة حياتي أبنائي وبناتي رعاهم الله وباركهم

نبيل - أسماء - ميليسة والصغير مراد

وإلى كل من يعرف ويزة لوني

ويزة لوني

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتتضمن مسيرتنا الدراسية بهذه المذكرة

أهدي ثمرة الجهد والنجاح هذه إلى :

من كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

ابي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها

أمي الغالية حفظها الله وأدامها علينا

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى كل من يعرفني من بعيد أو من قريب

ويزة مولوجي

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للضريبة على الدخل الإجمالي

المبحث الأول: مفهوم وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي

المطلب الأول: مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي

المطلب الثاني: خصائص ضريبة الدخل الإجمالي

المبحث الثاني: نشأة وتطور الضريبة على الدخل الإجمالي

المطلب الأول: مسار النشأة والتطور في العالم

المطلب الثاني: مسار النشأة والتطور في الجزائر

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي 1992م

المبحث الثالث: أهمية وأهداف الضريبة على الدخل الإجمالي

المطلب الأول: أهمية ضريبة الدخل الإجمالي

المطلب الثاني: أهداف الضريبة على الدخل الإجمالي

المبحث الرابع: أنواع الضريبة على الدخل الإجمالي

المطلب الأول: الضرائب المباشرة

المطلب الثاني: فئات الضريبة على الدخل الإجمالي

الفصل الثاني : علاقة الضريبة على الدخل الإجمالي بالأجور في الجزائر

المبحث الأول: لمحة عن الراتب والأجر وعناصره

المطلب الأول : مفاهيم حول الأجور والرواتب

المطلب الثاني : عناصر الأجر و الراتب

المبحث الثاني : مجال تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي

المطلب الاول : المداخل الخاضعة لضريبة الدخل الإجمالي و المعفاة منها

المطلب الثاني : الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي و المعفون منها

المبحث الثالث: تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي وتعديلات الحكومة عليها

المطلب الأول : تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبات

المطلب الثاني : التعديلات الحكومية على ضريبة الدخل الإجمالي .

الفصل الثالث:الإطار التطبيقي للضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور

دراسة حالة موظفي ثانوية حمداني سعيد -ذراع الميزان

المبحث الأول: بطاقة وصفية عن المؤسسة وهيكلها التنظيمية

المطلب الأول: التعريف بثانوية الشهيد حمداني السعيد

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهامها

المبحث الثاني: تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على رواتب موظفي ثانوية حمداني سعيد

المطلب الأول: تفريغ أدوات البحث

المطلب الثاني: تحليل أدوات البحث

المبحث الثالث: تقييم القرارات الحكومية وردود أفعال النقابات

المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات القرارات الحكومية في إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي

المطلب الثاني: مواقف وردود أفعال نقابات القطاع .

الخاتمة.

مقدمة

يحتل موضوع الضريبة موقعا هاما في الحياة الاقتصادية للدولة والفرد، وتعتبر أكثر إلحاحا للدول النامية نظرا لما تواجهه من تحديات. قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية بمجهودات كبيرة منذ استقلالها من أجل تطوير اقتصادها بغية التخلص من شبح التبعية، وعملت جاهدة على تقليص حجم البطالة من خلال ابتكار آليات للتشغيل غير أن هذه المعادلة التنموية لم تحقق الكثير بسبب نقص الإمكانيات والإطارات في هذا المجال، و على إثر ذلك لجأت إلى الضريبة كوسيلة أنجع من أجل التخلص من أزمتها وتحسين نظام جبايتها، ما دفع بالمشروع الجزائري إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات في مجال الضرائب من بينها نذكر؛ الضريبة على الدخل الإجمالي كإحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتمويل خزينة الدولة بهدف تغطية النفقات العمومية كتأمين الخدمات الصحية، والاجتماعية والثقافية، وتأهيل البني التحتية بالإضافة إلى دعم المواد الاستهلاكية لتصل إلى المواطن بتكلفة مقبولة.

بعدما كانت الضريبة على الدخل تكتسي طابعا اختياريا في العصور القديمة أصبحت بداية تسعينات القرن العشرين مفروضة على الأفراد، حيث يتم اقتطاعها مباشرة من مداخيلهم، وهذا ما أثقل كاهلهم وأصبحوا يشكون من عدم التوازن بين الدخل المعرض للاقتطاع الضريبي والمستلزمات المعيشة خاصة مع الارتفاع المتزايد للأسعار في الفترة الأخيرة.

ونظرا للأهمية الكبرى للضريبة فهي إحدى أكبر المصادر المالية للدولة إذ تساهم في تمويل الخزينة والميزانية العامة من جهة ومن جهة أخرى تعتبر أداة فعالة في تنفيذ السياسة المالية للدولة وتحقيق التنمية في شتى الميادين، والجزائر قامت بعدة إصلاحات في نظامها الضريبي منذ 1992 حيث تهدف هذه الإصلاحات بشكل أساسي إلى تبسيط وعصرنة النظام الجبائي ليتماشى والتطورات الحاصلة داخليا وخارجيا والتخلص من التعقيدات

والعيوب التي كان يتسم بها سابقا ككثرة المعدلات الضريبية و انواع الضرائب المفروضة على الأفراد بالإضافة إلى غياب التكنولوجيا و الإعتماد على الطرق التقليدية و بالتالي إرتفاع التهرب الضريبي، و تحمل أصحاب المداخل الضعيفة لعبء ضريبي كبير، وقد أولت اهتماما بضريبة الدخل الإجمالي وبالخصوص ضريبة الأجور باعتبارها الأكثر مساهمة في الخزينة العامة ونظرا لإحتوائها على شريحة هامة في المجتمع بحيث عمدت إلى إدخال عدة تعديلات عليها منذ الإستقلال لتحسينها وتخفيض معدلاتها بهدف تخفيف العبء الضريبي للمكلفين بها للرفع من القدرة الشرائية وتوفير مستوى معيشي يليق بالموظف ولازالت الإصلاحات متواصلة إلى الوقت الراهن محاولة في كل مرة إيجاد سلم ضريبي ينال رضا الموظف أولا وكسب ثقة المواطن الجزائري خاصة وهذا ما تلمسه القرارات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي يقضي بإعفاء المداخل التي تقل أو تساوي 30000 دج و تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي الذي قسم الأجور إلى ستة مستويات بدل أربعة أي التخفيض الضريبي للفئات التي تتقاضى أكثر من 30000 دج في سنة 2022 والذي صاحبه الرفع من النقطة الإستدلالية من خلال الشبكة الإستدلالية للأجور الذي جاء بهما قانون المالية لسنة 2022.

أهمية الموضوع:

أصبح موضوع الضريبة على الدخل الإجمالي موضوع جدل وسط الرأي العام سواء من طرف الإدارة العليا التي تعمل جاهدة على إيجاد تطبيق ملائم يحقق العدالة في الأجور، وبالتالي تحقيق مطلب الرضا الوظيفي من جانب أول، ومن طرف النقابات والموظفين الذين يشكون من العبء الضريبي وتدني القدرة الشرائية من جانب ثان. وتمثل القرارات الأخيرة الصادرة عن رئيس الجمهورية الجزائرية في اهتمام الدولة بمسألة الضريبة على الدخل

الإجمالي ولم يكن ذلك إلا بعد مطالب شديدة الالاحاح من طرف الموظفين والعمال من مختلف القطاعات وعلى امتداد سنوات.

جاءت الإصلاحات الأخيرة في القانون التكميلي لعام 2020 المتضمن إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي لأصحاب المداخل التي تقل عن 30000 ألف دج، وقرار تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي الصادر عام 2022 الذي قسم الأجور إلى ستة أصناف وهذا ما حددته المادة 31 من قانون المالية 2022.

فأهمية الموضوع تكمن فيما ورد أعلاه البحث في تحقيق العدالة في التوزيع وفي تحقيق العدالة الاجتماعية أيضا كمطلب اجتماعي هام حتى يتحقق عنصر القدرة الشرائية، فالموضوع يهتم به من مختلف الزوايا الحياتية اجتماعيا واقتصاديا وقانونيا وسياسيا.

مبررات اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع كمجال الدراسة منطلقه جملة من الدوافع والاهتمامات نذكرها فيما هو آت؛

أ. المبررات الذاتية:

يعتبر الميول الشديد للبحث في أنظمة الأجور والتسيير المالي للموظفين نابع من مجال عملنا في الإدارة ومجال تخصصنا الأكاديمي أيضا، وكذا الرغبة في إثراء مكتبة قسم العلوم السياسية بهذا النوع من الدراسة التي نفتقر لها نظرا لحداتها.

وكوننا طلبة العلوم السياسية تخصص إدارة الموارد البشرية فإن مجال تسيير الأجور عامة هو جزء هام من التخصص، والتغييرات الجديدة الحاصلة في الضريبة على الدخل

الاجمالي منذ 2020 أثارت اهتمامنا وجعلتنا نبحث لنقدم لمكتبة القسم بالدرجة الأولى ولمكتبات العلوم السياسية واختصاص الموارد البشرية في الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني ما يثري مكتباتهم وأبحاثهم في المجال ناهيك عن مراكز التدريب البشري التي هي الأخرى بحاجة لسند نظري وتطبيقي في آن واحد.

ب . المبررات الموضوعية:

وإن لا تقل الأبحاث في مجال الموارد البشرية وتسيير الأجور بمختلف اللغات، إلا أن ما يخص المستجدات الحاصلة في الجزائر بشأن الضريبة على الدخل الاجمالي لا نقول أن المراجع حولها قليلة بل تكاد تكون منعدمة، إلا فيما جاء من قوانين وقرارات، ومن خلال بعض تحليل التصريحات بخصوص القرارات الصادرة حول الموضوع أو مقالات صحفية، ما يجعل موضوعنا حديثا ويتطلب بحثا تطبيقيا.

أهداف الموضوع:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي، و إن كان الهدف الرئيسي من البحث في موضوع المذكرة هو توضيح فكرة أن الضريبة على الدخل الإجمالي هي اقتطاع ضريبي من مداخيل الموظفين دون مقابل فردي عكس الضمان الاجتماعي والتعاضدية.

وتأتي الدراسة لتشخيص وتحليل عملية الضريبة على الدخل الاجمالي لفئة المرتبات والأجور وكيفية اقتطاعها مع كل مرحلة إصلاحية مرت بها الجزائر في هذا الخصوص إلى يومنا هذا، مع الاهتمام بإبراز العلاقة بين الضريبة على الدخل الإجمالي والتأثير الذي تحدثه على مداخيل الموظفين، ناهيك عن هدف البحث في الوقوف على جدوى إصلاحات

قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2022م بخصوص ضريبة الدخل الإجمالي ومدى تأثيرها على الأجور مع ذكر العقبات والعراقيل أمام تطبيق هذه القرارات الجديدة وردود الأفعال المتباينة والتغذية العكسية.

الدراسات السابقة:

لا يمكن أن تنشأ دراسة علمية من العدم إلا ووجدت مرجعيات مختلفة لموضوع البحث، ولذلك على الباحث اللجوء إلى موضوعات متقاربة قد تدرس متغيرا واحدا من الدراسة أو المتغيرين معا، ومن المراجع الأصلية التي اهتمت بالجانب النظري للدراسة نذكر الأبرز؛

1. قُدم مقال علمي أكاديمي للأستاذين؛ بن ساحة يعقوب و بن الأخضر محمد **المعنون** بـ **قراءة نظرية في الضريبة على الأجور والمرتبات في التشريع الجزائري¹** بغرض دراسة ماهية الضريبة على الدخل الأجور والمرتبات.

واستنتجا في نهاية الدراسة إلى أن الضريبة الأجرية تشكل رافدا مهما في ميزانية الدولة من ناحية ومن ناحية أخرى تشكل ضغطا ضريبيا على الموظفين، وعليه يجب الترشيد العقلاني الذي يسمح بزيادة وإستمرارية موارد الخزينة العمومية والتقليل من حدة الضغط الضريبي.

و قد اتفقنا معهما في النتائج التي توصلا إليها فالضريبة على الدخل الإجمالي موردا هاما لا يمكن للدولة الإستغناء عنه نظرا للمساهمة الكبيرة في خزينتها ولكن لابد من ايجاد أوعية ضريبية إضافية للتقليل من الضغط الضريبي للموظفين.

¹ - يعقوب بن ساحة، محمد بن الأخضر، "قراءة نظرية في الضريبة على الأجور و المرتبات في التشريع الجزائري"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، العدد 15، المجلد 02، أوت 2020.

2. قام الباحث بوعقال عبد الحفيظ بدراسة و تحليل الإشكالية التالية ما مدى تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على مداخيل الدولة الجزائرية؟¹

وتوصل من خلال الدراسة والبحث إلى أن الدولة تعتمد سياسات مالية قادرة على إعادة توزيع الدخل الإجمالي، وأيضاً تطبق إعفاءات من شأنها أن تساهم في تخفيف العبء الضريبي على الموظف.

طبعاً الدولة تطبق جملة من الإعفاءات الضريبية سواء على المداخيل أو على الأشخاص التي من شأنها تحسين وضعية الموظف و الحد من الضغط الضريبي الذي يشكو منه.

3. وفي أطروحة دكتوراه للباحث حميد بوزيدة² قام بالبحث في الإشكالية التالية؛ ما هي التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح الإقتصادي؟ أي ربط النظام الضريبي بجملة الإصلاحات الاقتصادية متناولاً فاعلية النظم الضريبية وتحليل النظام الضريبي الجزائري وعلاقته بالإصلاحات لاسيما الضريبية في الجزائر مع التركيز على جملة التحديات.

¹ . عبد الحفيظ بوعقال، الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور بجامعة ورقلة، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013

² . حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن فعالية النظام الضريبي الجزائري ترتبط بزيادة تحديث إدارة الضرائب ماديا ومعرفيا لمواكبة التطورات المحلية والدولية و مواجهة التحديات.

نضيف إلى ما توصل إليه الباحث أن النظام الضريبي الجزائري و الإدارة الضريبية لابد من إدخال عليها نظام معلوماتي و تجهيزها بأجهزة حديثة و تكوين المورد البشري العامل بها لتواكب التطورات الحاصلة في العالم.

4. عالجت الباحثة "نادية عبد الرحيم" إشكالية؛ ماهي الآثار التي أحدثتها التعديلات التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2020 بخصوص ضريبة الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور من خلال المادة 09 من قانون المالية التكميلي¹.

وتوصلت من خلال بحثها إلى أن إجراءات تعديل الضريبة في هذا القانون كمحاولة من قبل الحكومة لتحسين القدرة الشرائية لم تخرج بالنتائج المرغوبة، حيث كان الأثر الذي أحدثته أثرا إيجابيا و لكن ضعيفا ويشوبه العديد من النقائص والإبهام.

ندعم النتائج التي توصلت إليها الباحثة و نتفق معها على التأثير الذي أحدثته الإلغاء حسب قانون المالية التكميلي 2020 كان إيجابيا ضعيف جدا لأن الموظف لم يشعر به من جهة، و من جهة أخرى سبب في تقارب الرواتب كونه مس شرائح دون أخرى.

اشكالية الموضوع:

¹ نادية عبد الرحيم، "أثر تعديل الضريبة على الرواتب والأجور حسب المادة 09 من قانون المالية التكميلي 2020"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 4، المجلد 5، الجزائر، سبتمبر 2021.

أضحت عملية الاقتطاع الضريبي ضرورة تعتمد على جل دول العالم لاسيما على الدخل الاجمالي للأجور، والدولة الجزائرية واحدة من بين تلك الدول ومع التعديلات الجديدة التي عرفها قطاع الاجور في الاقتطاع الضريبي تبحث إشكالية موضوع المذكرة في كيف أثرت ضريبة الدخل الإجمالي على أجور الموظفين في الجزائر لاسيما على رواتب موظفي ثانوية حمداني سعيد بذراع الميزان بمختلف تصنيفاتهم؟

ولتحليل الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- (1) ما المقصود بالضريبة على الدخل الإجمالي، وما الأهداف من فرضها؟
 - (2) ما هي أهم الإصلاحات التي عرفتتها ضريبة الدخل الإجمالي في الجزائر؟
 - (3) ما هو موقف النقابات العمالية من الإصلاحات على ضريبة الدخل الإجمالي؟
 - (4) هل القرارات الجديدة بخصوص ضريبة الدخل الإجمالي كانت نتاج مطالب النقابات؟
 - (5) ما هي الآثار الناجمة بعد تطبيق الإصلاحات على ضريبة الدخل الإجمالي؟
- ومن أجل معالجة إشكالية الموضوع صغنا مجموعة من الفرضيات وهي على النحو الآتي؛

- (1) لا تؤثر ضريبة الدخل الإجمالي على رواتب الموظفين.
- (2) كلما ارتفع الدخل الإجمالي، كلما ارتفعت الضريبة عليه.
- (3) ليست ضريبة الدخل الإجمالي وحدها من تؤثر على رواتب الموظفين في ثانوية حمداني السعيد، وإنما هناك متغيرات أخرى أكثر تأثيرا.

حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمنية: تركز الدراسة على القرارات الحديثة الصادرة بخصوص اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي خلال السنتين؛ 2020-2022م، لكن لا يمنع العودة إلى بدايات الاقتطاع الضريبي على الدخل الإجمالي على الرواتب والأجور في الجزائر.

ب - الحدود المكانية: تهتم الدراسة بالبحث في الموضوع على أرض الدولة الجزائرية، والجانب التطبيقي منها سيختص بموظفي ثانوية "حمداني سعيد" بدائرة ذراع الميزان في ولاية تيزي وزو (تقع شرق العاصمة بحوالي 120 كلم).

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات بغية الوصول إلى أهداف البحث ومعرفة العلاقة بين متغيري الدراسة، وجب الاعتماد على جملة من المناهج والمقاربات نذكر أبرزها فيما هو آت؛

1 . المناهج العلمية:

أ. المنهج الوصفي: لأننا في صدد وصف الضريبة على الدخل الإجمالي وتحليل مكوناتها وتحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة والمعفون منها.

ج - منهج دراسة حالة: هو المنهج الذي يلجأ إلى "جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة بحث معينة، سواء كان فردا أم جماعة أو مجتمعا محليا...، قائم على أساس التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة"¹.

¹. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997، ص87.

وهو ما ينطبق على الموضوع قيد الدراسة في استعانتنا بمنهج دراسة حالة للتقرب أكثر من الظاهرة من خلال كيفية تطبيق القرارات على ضريبة الدخل الإجمالي لموظفي ثانوية حمداني سعيد في ذراع الميزان، ولاية تيزي وزو، والبحث في ردود الأفعال حولها بل وقبل ذلك المطالب المتكررة من خلال سلسلة الاحتجاجات قبل صدور القرار.

د . المنهج المقارن:

يقوم هذا المنهج على مقارنة ظاهرة بأخرى في الوحدة التحليلية وذلك بدراسة أوجه التشابه والاختلاف بالاعتماد على أسلوب العرض والتحليل والتفسير والتعليل والتركيب للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها¹.

يتطلب منا الاعتماد على المنهج المقارن عند إجرائنا المقارنة من جانبين هما؛ لما نبحت في كفاءات تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر والفروق بين المرحلة الأولى والثانية محور موضوع المذكرة..

هـ - المنهج الإحصائي:

لا يمكن تناسي المنهج الإحصائي في دراسة الموضوع، لما سيكون أساسيا من خلال الإحصائيات التي سنقدمها حول مختلف تطبيقات الضريبة على الدخل فيما يخص الأجور والمرتبات. والذي يهدف لإثبات الحقائق العلمية المتصلة بظاهرة الدراسة والتعبير عنها بالأرقام²، وكذا سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لكل التعديلات والشبكة الاستدلالية الجديدة.

2. المقاربات:

¹ - موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، (ترجمة: صحراوي بوزيد وآخرون)، الجزائر: دار القصة للنشر، 2004، من ص102 إلى ص 106

² - محمد شلبي، المرجع ذاته، ص87

للاقتراب من الموضوع أكثر واستيعاب عناصره تم الاعتماد على المقاربات التالية:

أ. الاقتراب القانوني:

يهتم بالبعد القانوني للظاهرة ويبحث في مدى التزام الظاهرة المدروسة بالمعايير والقواعد القانونية ومدى التزام القادة والمسؤولين في تطبيق القوانين¹. تم الإعتماد على الاقتراب القانوني لدراسة مضمون القوانين المالية والمراسيم الرئاسية المتضمنة جدول المعدلات التصاعدية لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي، والتركيز على المواد التي تنص على الإصلاح الضريبي في كل مرحلة من أجل استخلاص مدى تطابقها مع الواقع.

ب. الاقتراب النسقي:

رائد الاقتراب النسقي هو "دافيد استون" الذي يرى أن النظام السياسي هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي بين التفاعلات السياسية المتوجهة نحو التخفيض السلطوي يبدأ بالمدخلات التي تتمثل في التغييرات الحاصلة في البيئة المحيطة بهذا النظام وينتهي بالمخرجات التي تمثل القرارات والأفعال الصادرة عن هذا النظام والتغذية الإسترجاعية هي الرابط بينهما². وفي دراستنا هذه ترجمنا هذا التعريف عندما اقتربنا من النظام السياسي الذي اقترن بالأحداث السياسية في الجزائر وتحديدًا مدخلات فيفري 2019 المسمى "الحراك الشعبي الجزائري" وتلتها الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 التي أثرت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، والتي نجم عنها خطب رئاسية، قوانين، قرارات حكومية لإنقاذ الوضع وكان من بينها مسألة رفع أجور الموظفين بإصدار القانون التكميلي لسنة

¹ - رملي مخلوف، توظيف الإقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة، اقتراب تحليل، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، العدد 03، المجلد 06، تاريخ النشر 2020/11/17، خميس مليانة، الجزائر، 2020، ص 47

² - عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019،

2020م على الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور وبعدها قانون المالية 2022 بخصوص تعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي كمخرجات والتغذية الإسترجاعية تتمثل في موقف وردود الموظفين والعمال والنقابات الممثلة لهم وهذا ما نعمل على تحليله في الفصل التطبيقي.

ج . الاقتراب الوظيفي:

يعني بالوظائف التي تقوم بها الظواهر¹، وباعتبار دراستنا ستكون على موظفي ثانوية حمداني سعيد بمختلف تصنيفاتهم كان لزاما علينا الاعتماد على هذا المقترح من خلال البحث في وظائف الضريبة على الدخل الاجمالي.

د-اقتراب صناعة القرار:

يعتبر القرار السياسي مجموع للنشاطات والأفعال التي يقوم بها الحكام بعد وضع مجموعة من البدائل لاختيار البديل الأنسب لحل مشكلة أو أزمة². وتبرز أهمية هذا الاقترب في أن الحراك الشعبي الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول وبعدها الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 التي زادت من تأزم الوضع والتي انجر عنها انهيار القدرة الشرائية والارتفاع المتزايد للأسعار والتضخم الذي أثر على المواطنين بصفة عامة والموظفين بصفة خاصة في الجزائر، كل هذا كان يستدعي قرارات حاسمة لإصلاح الوضع وحل المشاكل العالقة، لهذا صدر قانون المالية التكميلي لسنة 2020م بخصوص ضريبة الدخل الإجمالي، ناهيك عن تدخل رئيس الجمهورية المباشر لأجل رفع القدرة الشرائية في عدد من المرات 2021 و 2022 على التوالي.

¹ - محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص 89

² - عمار بوحوش، مرجع سابق الذكر، ص 160

هـ-الإقتراب الإتصالي:

يعني عملية انتقال المعلومة أو الرسالة عبر قناة من مرسل إلى مرسل إليه عبر شفرة خاصة وذلك عبر ثلاث مراحل: إصدار، إرسال، تلقي وتتأثر هذه المراحل بقدر من التشويش¹.

الاستعانة بالمقرب الاتصالي ستكون من باب الاتصال الفوقي والعمودي؛ العمودي من خلال القرارات والقوانين التي تصدر من السلطة كرسالة وتلقيها من طرف المتلقي الموظفين والنقابات، للبحث ان وصلت بشكل سلس ومفهوم أم شابهها الكثير من الغموض. والاتصال الفوقي على مستوى الادارات كيف تلقت الرسالة وكيف اوصلت مفهومها للموظفين لاسيما المكلفين بإعداد الأجور والمرتبات.

أدوات البحث:

في اختيارنا لمجتمع البحث الذي يتمثل في موظفي ثانوية "حمداني سعيد" من أساتذة، إداريين وعمال مهنيين، وعينة البحث تمثل 80% من مجتمع البحث وهي عينة عشوائية محددة لأننا اعتمدنا كل التصنيفات المتواجدة في المؤسسة من صنف 01 إلى صنف 16 من مختلف الأسلاك. اعتمدنا أدوات البحث التالية الذكر؛

أ. الاستبيان:

نعني بتقنية الاستبيان؛ نموذج به مجموعة من الأسئلة توجه للموظفين بهدف الحصول على معلومات معينة وهي أكثر استعمالا في العلوم السلوكية². وقمنا بتوزيع 80 استمارة واسترجعنا 60 استمارة مملوءة.

ب - المقابلة:

¹-محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص 90

²-رملی مخلوف ، مرجع سابق الذكر ، من ص 47 من ص 55

المقابلة هي أداة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي بل وأكثرها استخداماً، وهي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع عدد من الأفراد لاستغلالها أو الاستعانة بها في التشخيص والتحليل¹.

أجرينا أربعة مقابلات: الأولى كانت مع مدير ثانوية "حمداني سعيد"، والثانية مع ممثل الأساتذة والثالثة مع ممثل العمال السيد "إخلف سليمان"، والرابعة مع مفتش مديرية الضرائب بدائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو. وكانت كلها مقابلات مباشرة ورسمية.

أما بقية الأدوات فقد تجلت فيما توفر من المصادر المختلفة التي تخدم الموضوع من كتب ودوريات ونصوص تشريعية وتقارير ومقالات وجرائد رسمية، وكذا الإحصاءات الرسمية، دون أن تُغفل الإشارة إلى أداة الملاحظة والتي لا تقل أهمية عن أدوات جمع البيانات المعتمدة في بحثنا، من خلال الملاحظة المباشرة بحكم عملنا في المؤسسة قيد الدراسة بل في مصلحة المقتصدية كمتصرف في مكتب الرواتب.

مصطلحات الدراسة:

ولأن موضوعنا يجمع بين المجالين العلميين الاقتصادي والسياسي استلزم علينا أن نستخدم مجموعة من المصطلحات الاقتصادية التي لها علاقة وطيدة بصميم الموضوع والمرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، ارتأينا أن نتعرف عليها باختصار ليكون المحتوى واضحاً ومن أهم هذه المصطلحات نذكر:

¹ - رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000 ،

أ. الإقتطاع الضريبي: هو اقتطاع مالي، نقدي تفرضه الدولة على مداخيل الموظفين بصفة مباشرة، بمعنى هو الجزء الذي يتم خصمه من الدخل الإجمالي المعرض للاقتطاع من الضمان الاجتماعي¹.

ب - الرقم الإستدلالي أو النقطة الإستدلالية: هي العنصر الأساسي الذي على أساسه يحتسب مرتب الموظف، فكل صنف تقابله نقطة استدلالية. مثال: متصرف إداري يصنف في الرتبة 12 حسب جدول الشبكة الإستدلالية لرواتب الموظفين لسنة 2022 ورقمها الاستدلالي هو 628 حسب المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 22-138 المؤرخ في 2022/03/31 للشبكة الاستدلالية الجديدة للمرتبات².

ج - قيمة النقطة الإستدلالية: هي قيمة أو ثمن عدد النقاط الإستدلالية لكل موظف وهي محددة بـ 45 دج حسب المرسوم الرئاسي رقم 07/304 الصادر في 29/09/2007 وهي سارية المفعول إلى يومنا هذا، ومن خلالها يحتسب الأجر القاعدي.

مثلا: الأجر القاعدي لمتصرف إداري = النقطة الإستدلالية × قيمة النقطة الإستدلالية

أي $45 \times 628 = 28260$ دج³.

¹ - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الإقتصادية، عربي - إنجليزي، الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،

2005، ص 415

² - ج.د.ش، المرسوم الرئاسي رقم 22. 138 المتضمن للشبكة الإستدلالية الجديدة للأجور والأرقام الإستدلالية لكل الرتب، المؤرخ في 31 مارس 2022، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 06 أبريل 2022.

³ - ج.د.ش، المرسوم الرئاسي رقم 07/304، المحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، بتاريخ 9 سبتمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2007.

د. الشبكة الإستدلالية للأجور: هو الجدول الذي يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم وهذا بأثر رجعي حسب المرسوم الرئاسي 22-138 المؤرخ في 2022/03/31¹ (أنظر الملحق رقم 05)

هـ . الميزانية: هي سلسلة الأرقام التي تعتمد على تحديد النفقات في جميع القطاعات، وهي عبارة عن أسلوب ومنهج يتم من خلاله إعداد النفقات والإيرادات².

و- النفقات: هي العبئ المالي أو التكلفة التي يتم تحملها مقابل جمع الإيرادات خلال فترة محددة وهي ما يتم انفاقه من أجل تحقيق غاية أو خدمة³.

ز - الإيرادات: هو الدخل الذي تحققه الشركة أو المصنع أو المؤسسة التجارية من نشاط أعمالها التجاري، وهو في العادة إيراد بيع سلع أو خدمات إلى مشتريين⁴.

ح - التضخم: وهو باختصار الارتفاع المفرط العام للأسعار⁵.

ط - القدرة الشرائية: هي أثر رجعي لتعديل التضخم وهي عدد وجودة وقيمة السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة من العملة. وبتعبير مبسط هو التكافؤ بين دخل الفرد الشهري ونفقاته، وكذا قدرته على الادخار⁶.

ي . الجباية : هي مصادرة الممتلكات في حال التخلف عن سداد الإلتزامات الضريبية¹.

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 22-138 ، مرجع سابق الذكر .

² - زهير زاوش، محاضرات في المالية العامة : موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2019/2018، ص78

³ - المرجع ذاته، ص12

⁴ - المرجع ذاته، ص38

⁵ - هشام ريغي، "ما بعد الوظيفة: الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 03، أبريل 2020، ص244.

⁶ - harvard business review.my majarra.com

ك - **المزايا العينية:** هي تلك الخدمات التي تقدمها المؤسسة للعاملين بها دون مقابل كالإطعام والإنارة².

ل - **الريوع العمرية:** هي مبالغ مالية تدفع للموظف جراء قيامه بعمل معين إما بشكل يومي، أسبوعي أو شهري.

هندسة الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول هي كما يلي:

الفصل الأول:

تتاول الإطار المفاهيمي وهو عبارة عن مفاهيم وعموميات حول الضريبة على الدخل الإجمالي لذا تم تقسيمه إلى أربعة مباحث خصص الأول منها للبحث في مفهوم الظاهرة قيد الدراسة والخصائص، والثاني لنشأة الضريبة على الدخل الإجمالي وتطورها، بينما تتاول المبحث الثالث أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي وأهم أهدافها، أما المبحث الأخير عرضنا فيه أنواع الضريبة على الدخل الإجمالي.

الفصل الثاني:

حاول تبين العلاقة بين الضريبة على الدخل الإجمالي بالأجور والمرتبات في الجزائر من خلال أربعة مباحث، توقف المبحث الأول منه في تقديم لمحة عن الأجر والراتب وكيفية حساب ضريبة الدخل الإجمالي، بينما تتاول المبحث الثاني مجالات تطبيق هذه الضريبة في الجزائر ليأتي المبحث الثالث ليعرفنا على طريقة التحصيل الضريبي كما يعرض التعديلات الحكومية على ضريبة الدخل الإجمالي من سنة 1992م إلى التعديل الأخير سنة 2022م.

¹-محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص146.

²- يعقوب بن ساحة و محمد بن الأخضر، مرجع سابق الذكر، ص ص12-13.

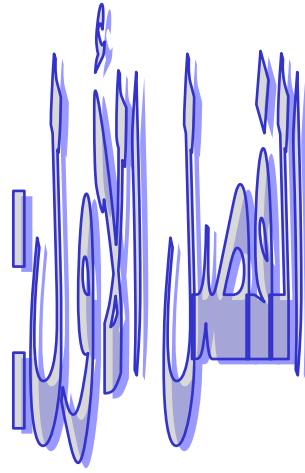
الفصل الثالث:

وهو الإطار التطبيقي لضريبة الدخل الإجمالي وتأثيرها على مداخيل موظفي ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، أين قمنا بإجراء دراسة ميدانية وتوزيع استبيانات على مختلف الأسلاك والتصنيفات داخل المؤسسة وأجراء مقابلات مع ممثلي النقابات ومسؤول المؤسسة لنبين تأثير ضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات على مداخيل هؤلاء الموظفين من خلال تحليل إجاباتهم، وفي الأخير قمنا بإعطاء أمثلة عن بعض الإيجابيات والسلبيات المستخلصة من القرارات الأخيرة الصادرة عن الحكومة الجزائرية بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور.

صعوبات الدراسة:

أثناء البحث والتحضير لإنجاز المذكرة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والعقبات، كأى بحث علمي لا يخلو من ذلك، وخاصة وأن موضوع الدراسة يميل إلى المجال الإقتصادي نوعا ما، بالإضافة إلى نقص الأبحاث في مجال الضريبة على الدخل في الجزائر، ما نتج عنه عدم كفاية المادة العلمية.

أما في الدراسة الميدانية واجهنا صعوبة استرجاع الإستبيانات الموزعة وبما أن الموضوع فيه ما يمس القرارات السياسية لاحظنا التحفظ في المعلومات المقدمة سواء في إجابات الإستبيان أو أثناء المقابلات.



تمهيد:

لقد تطورت الضريبة عامة بتطور المجتمعات حين ارتبطت طرق وأساليب فرضها وتحصيلها بنوع الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي لكل مجتمع. وأصبحت أداة فعالة في يد الدولة، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تمويل الخزينة العمومية، فهي إيرادات ضريبية الى جانب الإيرادات غير الضريبية التي يعتمد عليها في الإنفاق العام، فتحصيلها بالشكل الواسع يجعل الميزانية ايجابية، وبالتالي يجعل الدولة في أريحية بعيدة عن العجز.

إلا أن معظم الدول النامية لم تسلم من ضعف هياكلها الضريبية وكذا الأجهزة الادارية في هذا الخصوص، مما جعلها غير مواكبة للتطورات السريعة التي يشهدها العالم باستمرار، ولعل الجزائر واحدة من بين هذه الدول مما دفعها إلى إدخال تعديلات على نظمها الضريبية منها تعديلات على ضريبة الدخل الإجمالي التي تعتبر من الضرائب المباشرة والجوهرية التي تعتمد عليها الدولة والتي من الصعب الاستغناء عنها، وتدخل التعديلات ضمن دوافع النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

قمنا بتقسيم الفصل الأول من الدراسة إلى أربع مباحث؛ تطرقنا فيها إلى نشأة الضريبة على الدخل الإجمالي في العالم ثم نشأتها في الجزائر بتسبيق وضع مفاهيم الضريبة اجمالا وضريبة على الدخل الإجمالي بالخصوص. كما اهتم الفصل ببيان أهداف وأهمية الضرائب وتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي.

المبحث الأول: مفهوم وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي

تعتمد الميزانية العامة للدولة على الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية كالمساعدات الدولية وعائدات البترول، مع العلم أن للإيرادات الضريبية دورا هاما في السياسة المالية الاقتصادية لأي دولة، لذا نجد هذه الأخيرة تعتمد عليها بشكل كلي لتحقيق أهدافها المختلفة وبداية ستتناول في هذا المبحث مفهوم الضريبة على الدخل وأهم ما يميزها عن بقية الضرائب.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي

تعريف الضريبة :

لغة: "الضريبة" مؤنث الضريب، جمع ضرائب أو ضريبات، هي اسم مشتق من الضرب؛ ضرب السيف حده، والضريبة هي فرض أموال على الملك أو الدخل. أما ضريبة الدخل هي ما يدفعه المواطن على دخله وهي مصطلح اقتصادي¹.

اصطلاحاً: هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش والشرطة والتعليم وغيرهم من قطاع الخدمات².

¹. منقول عن الموقع الإلكتروني:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

[ar/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9/](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9/)

² - عبد المالك بلوفي، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992-2008، **مذكرة ماجستير**، اقتصاد، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، جامعة وهران ، 2011-

2012، ص35

وعرفها أساتذة الفكر المالي على أنها فريضة نقدية تقتطعها الدولة ومن ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا وبصفة نهائية، وبدون مقابل، وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة العامة للدولة للدولة¹.

وتعرف أيضا:

بأنها رسوم الزامية تفرض من قبل جهة حكومية على الأفراد والشركات، أو تقع على عاتق من يدفع العبئ الضريبي كالمؤسسات التجارية أو المستهلكين².

وجاء في مقال لجريدة الاقتصادية تعريفا للضريبة من طرف الأستاذ "فواز العلمي" المهتم بالشأن الاقتصادي على الشكل الآتي؛

"من المتعارف عليه دوليا أن الضريبة تعد فريضة مالية تحددها الدولة ويلتزم بأدائها كل مواطن ووافد دون تمييز لتتمكن الدولة من القيام بتحقيق أهداف مجتمعاتها. وتشمل هذه الضريبة 16 نوعا، من أهمها الضريبة الوحيدة والمتعددة، والضريبة على الأشخاص والأموال، والضريبة المباشرة وغير المباشرة، والضريبة على الثروة والدخل، والضريبة على الإنفاق، وضريبة القيمة المضافة. وقبل فرض الضريبة، يقوم خبراء الدولة بإجراء دراسات عميقة حول تاريخ الضرائب والتزامات الدولة أمام المستثمرين الأجانب واتفاقاتها الدولية إلى جانب مدى قدرة هذه الضرائب على تأمين الهدف التنموي في الدولة المستهدفة"³.

¹ - شريف مصباح أبو كرش، إدارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب، فلسطين: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004، ص 161.

² بوعلام علاوش، عبد الجليل بولودان، الضريبة على الدخل الإجمالي وأثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جبيل، الجزائر، 2016-2017، ص ص 14-15.

³ - فواز العلمي، "مفهوم الضريبة بلغة مفهومة"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2020/07/28، نقلا عن الموقع الإلكتروني للجريدة:

وعُرفت أيضا على أنها اقتطاع مبلغ من المال يلزم الأفراد بشكل إجباري بدفعه للسلطات العامة دون مقابل، وفقا لقواعد مقررة من أجل تغطية أعباء الدولة والسلطات الجهوية¹.

وعرفها "ميشال دارن" MICHEL DARN :على أنها اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف².
وتعريفا لضريبة الدخل الاجمالي سوف نفصل المصطلح المركب من ثلاث كلمات ونعطي حق كل مفهوم في تعريف.

تعريف الدخل: يعرف على أنه الخدمة أو المنفعة الناتجة عن رأس المال أو العمل وله مصدران هما: المصدر الأول هو ما يملكه الشخص من أموال، والمصدر الثاني للدخل هو ما يبذله الشخص من عمل أو نشاط اقتصادي، ويسمى الأول دخلا غير مكتسب والثاني يسمى بالدخل المكتسب³.

تعريف الربيع: هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، وهو أيضا كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية⁴.

تعريف الدخل الإجمالي: هو كافة القيم النقدية أو المقابل النقدي الذي يحصل عليها الشخص مقابل استغلاله لمصدر من مصادر الثروة¹.

¹ -صالح رويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص109

² -Aleskandre ,droit fiscale Algérien, Alger : OPU.1990.p26

³ - عبد الحفيظ بوعقال، مرجع سابق، ص14

⁴ - موسوعة المعرفة ، نقلا عن: <https://m.marefa.org>

تعريف الدخل الصافي: هو الدخل الإجمالي الذي يطرح منه مجموع الأعباء والنفقات التي تدخل في النشاط أو المهني التي تنتج عنه هذه المداخل².

الدخل الصافي = الدخل الإجمالي - مجموع الأعباء والنفقات القانونية.

تعريف الأجر الخاضع للضريبة: هو ذلك الدخل الصافي مطروح منه جميع الإعفاءات القانونية³.

الضريبة على الدخل: هي ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين المعنويين كالشركات، الذين يمارسون المهن والنشاطات (التجارة، الخدمات)⁴. وبتوحيد كل التعريفات السابقة نستخلص؛

تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي: تعرف في المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل الإجمالي"⁵.

وفي بعض المراجع عرفت على أنها ضريبة مباشرة يتم اقتطاعها مباشرة من مداخل الفرد.

¹-حنان عقدي، دراسة تحليلية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتببات على ادخار العائلات في الجزائر من 1996 إلى 2010، **مذكرة ماستر**، جامعة أحمد دارية ، أدرار،الجزائر، 2016 ، ص ص 7-8

²-زينب سقيري، وردة سباعي، قياس وتحليل الضغط الضريبي على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2011/2014) على مستوى مديرية الضرائب لولاية أدرار، **مذكرة ماستر**، تخصص جباية المؤسسة ، جامعة أحمد دارية ، أدرار، الجزائر، 2015/2016، ص 07

³-عبد الفتاح بن شاوي ، محمد حسان خميسي ، يسري ميلودي ، **مرجع سابق**، ص ص 54-55-56.

⁴-صورية بن عياد، الجباية والتنمية الاقتصادية، **مذكرة ليسانس**، علوم التسيير، اختصاص مالية، المركز الجامعي زيان عاشور، الجلفة ، 2004/2005، ص 15.

⁵-ج.ج.د.ش. قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو سنة 2020، **مرجع سابق**

التعريف الاجرائي: من خلال الاضطلاع على التعاريف المقدمة لها يمكننا أن نقدم تعريفا اجرائيا لضريبة الدخل الإجمالي على النحو الآتي؛ اقتطاع مالي للدولة من مداخيل الموظفين وهي من الضرائب المباشرة، سنوية وإلزامية ودون مقابل من أجل تمويل النفقات العمومية وتحقيق المنفعة العامة.

المطلب الثاني: خصائص ضريبة الدخل الإجمالي

تتميز ضريبة الدخل الاجمالي بمجموعة من الخصائص تميزها عن بقية الضرائب منها

ما يلي:

- 1-الضريبة التزام نقدي:** عكس ما كانت عليه الضريبة في القديم إذ كانت تفرض عينا¹،ولكن نتيجة التطورات الحاصلة في العالم وخاصة التقدم الاقتصادي وظهور تعقيدات في النظام الضريبي أصبحت هذه الأخيرة تتسم بصفة الاقتطاع النقدي من مال المكلف².
- 2-الضريبة فريضة جبرية:** بمعنى أن المكلف ليس له حرية الدفع أو عدم الدفع، وإنما هو مجبر على ذلك فالسلطات العامة تتولى مهمة تحديد مقدار كيفية وموعد الدفع،و تؤخذ بقرار من الدولة هو ما يميزها عن الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض الاختيارية³.

¹ - حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005، ص08.

² -محمد عباس محرز،اقتصاديات الجباية والضرائب ،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004، ص 13-15

³ - خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، دراسة حالة ولاية تلمسان، مذكرة ماجستير، تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2011-2012، ص ص 09-10

3-الضريبة فريضة نهائية:لا يستطيع المكلف دافع الضريبة استرجاع المبلغالضريبي المدفوع مهما كانت الظروف¹.

4-الضريبة تفرض بلا مقابل: بمعنى أن دافع الضريبة على الدخل الاجمالي لا تعود المنفعة عليه بصفة فردية وإنماينتفع بصفته عضو في المجتمع من خلال المنفعة العامة².

5-ضريبة تصريحية:تحصل هذه الضريبة عن طريق جدول أو قائمة إسمية على أساس التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة.

6-تدفع الضريبة لتغطية الأعباء العامة: فهي تلعب دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية والاستثمار، كذا إعادة توزيع الدخل.³

7-ضريبة تصاعدية:تحسب وفق جدول تصاعدي مع مراعاة الظروف الشخصية للمكلف،وهي تتسم بالاقتراب من العدالة⁴.

8-ضريبة وحيدة:تفرض ضريبة وحيدة وواحدة في السنة على المجموع الدخل الصافي للمكلف.

9-ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين.

¹- نوار أوسرير ، محاضرات في جباية المؤسسات ، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 2009 ، ص15

²- حميد بوزيدة ، مرجع سابق ، ص08

³- عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2014 ، ص02.

⁴- Elearning-facsceg.univ.annaba.dz

أما عن خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الرواتب والأجور فهي؛

1- **ضريبة شهرية:** حيث تفرض على الأجر أو الراتب كل نهاية شهر وهي مباشرة¹.

2- **ضريبة تتم اقتطاعها من المصدر:** تقوم المصالح المختصة بالمؤسسة من اقتطاع مبلغ الضريبة قبل استلام العامل دخله، كما يتم أيضا اقتطاع المبالغ المالية القانونية المخصصة لكل من صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد والبطالة وحوادث العمل والتقاعد المسبق كل هذا قبل استلامه لراتبه².

استنادا إلى خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي التي تطرقنا إليها في هذا المبحث يمكننا القول أنها تتسم؛ بالشفافية وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخل المكلف، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وتتسم بالبساطة فالمكلفون مطالبون بضريبة واحدة على الدخل رغم تعدد المداخل، مما يسهل عملية مراقبة هذا النوع من الضرائب دون أن ننسى اقترابها من العدالة، حيث أنها لا تدفع بالتساوي، وإنما تأخذ بعين الاعتبار بعض الأشياء الخاصة بالمكلف كالتخفيضات مثلا، القانون التكميلي لسنة 2020 الذي ينص على الإلغاء الكلي للضريبة على الدخل الإجمالي لأصحاب المداخل الأقل أو يساوي 30000 دج والتخفيض الذي جاء به قانون المالية لسنة 2022 حسب النسب المطبقة على أقساط الدخل المبينة في الجدول ادناه لأصحاب الدخل الذي يفوق 30000 دج³.

¹-بوعلام علاوش، عبد الجليل بولودان، مرجع سابق، ص19

²-حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية، 1999، ص 53

³- ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 16-21 المؤرخ في 2021/12/30 الخاص بقانون المالية لسنة 2021، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2022/01/01.

لما تكون متزايدة فإن هدفها العدالة، وهذا بمعرفة مجموع أموال ومداخل المكلف، لأنها تزداد أو ترتفع كلما ارتفع المدخول، ومع كل هذه الخصائص التي تتسم بها تبقى تعاني من بعض النقائص. وبالرغم من أهمية الاقتطاع من المصدر في محاربة التهرب الضريبي إلا أنه يقتصر على بعض المداخل دون غيرها ما يدفعنا إلى الشك في مدى العدالة المحققة.

ضف إلى ذلك ضعف فعالية كفاءة الإدارة الضريبية لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على تصريح المكلفين بالضريبة مع العلم أننا نعاني من نقص في الوعي الضريبي، دون أن ننسى أن السلم التصاعدي المعتمد في هذا النوع من الضرائب رغم الأهمية التي يتسم بها إلا أنه لا يزال في حاجة لمراجعة صياغته حتى يكون أكثر مرونة.

المبحث الثاني: نشأة وتطور الضريبة على الدخل الإجمالي

تعتبر الضريبة على الدخل أحد المصادر الأساسية للإيرادات بالنسبة للدول النامية والمتقدمة وهي الضرائب المباشرة، والتي كانت في القديم تفرض على الثروة والموقع الاجتماعي، وملكية وسائل الإنتاج وهي شبيهة إلى حد كبير بضريبة الدخل ولكنها تقتصر إلى الدقة، أما حديثا ترتبط بمجموعة من الشروط، حيث كان الاقتصاد مبنيا على النقود والحسابات الدقيقة ووجود نفقات وأرباح، بالإضافة إلى ضرورة وجود مجتمع منظم بسجلات موثقة إلى أن ظهرت الضريبة على الدخل في العالم المتقدم ثم انتقلت إلى العالم النامي ومنه دولة الجزائر.

المطلب الأول: مسار النشأة والتطور في العالم

تفرض ضريبة الدخل الإجمالي وهي الضريبة المباشرة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويعتبر مفهوما حديثا بعد أن كانت الضرائب في العصور القديمة تفرض على الثروة والموقع الاجتماعي وملكية وسائل الإنتاج وكذا الأراضي والعبيد¹، ويمكن اعتبارها تشبه ضريبة الدخل ولكنها ليست بالمعايير المعروف بها حاليا، أما حديثا فهي ترتبط بمجموعة من الشروط كأن يكون الاقتصاد مبنيا على النقود والحسابات الدقيقة ووجود نفقات وأرباح².

¹-أمينة غريسي، منال لعجال، دور الضريبة في إنعاش الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015-2016، ص ص 02-03

²-<https://www.ibileiviensci.com>

وجدت الضريبة منذ وجود الإنسان على هذه البسيطة باعتباره كائنا اجتماعيا وتطور مفهومها بتطور الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية¹، ففي العصر القبلي كانت عبارة عن فريضة مالية يدفعها المهزوم للمنتصر فهي تعبر عن التضامن الشخصي بين الجماعات السياسية البدائية كالعشيرة والقبيلة من أجل الدفاع عنها ضد المخاطر الخارجية، ففي بادئ الأمر كانت خدمة شخصية اختيارية من أجل تحقيق المصلحة العامة، لكن مع تمركز الحياة القبلية واتساع متطلباتها أصبحت الضريبة تكليف مالي وإلزامي للأشخاص مقابل الحصول على خدمات، وبذلك عرفت الإمبراطورية الرومانية ومصر الفرعونية ضرائب على نطاق واسع دون أي ضمانات يفرضها الحاكم دون أخذ رأي المكلفين بها، ففي ذلك العصر تعتبر الضريبة من أعمال السيادة التي تقوم بها السلطة المركزية. وظلت الضرائب تفرض على الميراث والممتلكات والسلع الاستهلاكية في العصر الروماني وطيلة العصور الوسطى ولعبت دورا كبيرا في الحروب.

ومع نشأة الدولة الإسلامية تطور مفهوم الضريبة تنوعت وأصبحت أكثر شمولاً وفرضت على الأشخاص وعلى الأموال مثل العشور والجزية التي لها شروط وقواعد تميزها عن الضرائب الأخرى، وقام يتطور ففرق النظام الضريبي الإسلامي بين الضريبة على الأشخاص والضريبة على الشركات، عاملا على التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية².

أما عن ظهور ضريبة الدخل الأولى فهي تعود إلى مصر القديمة، وكانت قيمتها متواضعة وبسيطة تفرض على الممتلكات والثروة ومعدلها يصل إلى 1% في الحالات

¹ - مراد ناصر ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر : دار هومة ، 2003، ص13

² - بوريق جزيان ، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982، ص117

العادية، وفي حالات الحرب تصل إلى 3% وإحدى أولى الضرائب المسجلة على الدخل كانت عشور "صلاح الدين الأيوبي" التي أدخلها "هنري الثاني" عام 1188م لجمع الأموال للحملة الصليبية الثالثة، وذلك بفرضه ضريبة دخل على كل شخص عادي في إنجلترا.¹

كما تعد بريطانيا من بين الدول التي قامت بإدراج الضريبة على الدخل في منظومتها الجبائية الوطنية وذلك سنة 1842م ، وتلتها السويد عام 1861م وبعدها إيطاليا سنة 1864م وبروسيا 1891م، وكذا هولندا 1893م، وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا من بين البلدان الأوروبية التي تأخرت في فرض الضريبة على الدخل، وذلك بسبب رفض مجلس الشيوخ للقوانين المقترحة في البرلمان من قبل السياسيين الفرنسيين، ولقد رفض أكثر من مئتي نص قانوني عرض على هذا المجلس بين 1880م² إلى 1907م، وبقي الأمر كذلك حتى 1914م أين تمكن الفرنسيون من فرض الضريبة على الدخل بعد مصادقة المجلس الوطني على مشروع قانون الضريبة في عهد وزير المالية "جوزيف كايو" Caillaux Joseph³ في الجمهورية الفرنسية الثالثة لما قام بإصلاح كبير وضروري في السياسة المالية لفرنسا فأدخل مبدأ ضريبة الدخل، ودافع بقوة عن هذا المبدأ طوال شتاء عام 1913م.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت ضريبة الدخل الإجمالي عام 1862 وقد فرضت في البلاد من أجل تمويل الحرب الأهلية ، وتم إلغاؤها بعد نهاية الحرب، وأعيد

¹ - بوعلام عللوش، عبد الجليل بوبودان، مرجع سابق، ص ص 14-15 .

² - مراد ناصر، مرجع سابق الذكر ، ص 18

³ - عبد الهادي مختار، سماحي أحمد، "إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي احد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 06، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016، ص ص 04-05.

فرضها في أوائل القرن العشرين أين أصبحت إلزامية ويعاقب كل من يتهرب من دفعها¹، وفي الدول العربية حسب تقرير أفادت به صندوق النقد الدولي أن المغرب أول دولة عرفت ضريبة الدخل الإجمالي في العالم العربي إذ تتراوح نسبتها بين 10 % و 38 % ، تليها تونس بنسبة 19.5 % و 35 % وتليها الجزائر 10.5 % و 35 % . وبعدها سوريا بين 5 بالمائة و 25 % وتأتي في المراتب الأخيرة كلاً من لبنان ، الأردن ، اليمن وفلسطين بنسب تتراوح بين 5 إلى 20 % .

المطلب الثاني: مسار النشأة والتطور في الجزائر

إن التطور السريع الذي يشهده العالم والتغيرات العديدة واتساع نطاق المعاملات في شتى الميادين لاسيما التجارية والمالية منها، أجبر مختلف دول العالم النامي والمتقدم إلى البحث لإيجاد وسائل وموارد جديدة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العمومية نجد من بينها الضرائب التي تلعب دورا كبير لا يمكن الاستهانة به كأهم ممول للخزينة ووسيلة لدخل الدولة في النشاط الاقتصادي²، وكذا تدعيم إيراداتها، وهي ليست حديثة العهد بل تعود إلى العصور القديمة فقد عرفت أشكالا متعددة، حيث تحسب على جزء من ثروات الأرض وعلى المساهمات الزراعية لدعم السلطة³، وعرفت أيضا في العهد الإسلامي⁴ من خلال الزكاة إذ يعتبر المسلمون أول من وضع فقه الضريبة عن طريق الزكاة، الخراج والعشور، والتي

¹ - مقدم عبيرات، النظام الضريبي الأمريكي والسويسري والجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات جبائية، العدد 02، جامعة الأغواط ، الجزائر، جوان 2013 ، ص86

² - يوسف قاشي، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص22.

³ - جوزيان بوريق ، مرجع سابق الذكر ، ص117

⁴ - أحمد سماحي، إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تيارت ، 2016، ص ص 04-05

قسمت إلى زكاة الأموال، زكاة الزروع و زكاة الأنعام، الأمر الذي ساهم في إنشاء بيت المال الذي ينفصل عن أموال الحكام آنذاك¹.

والجزائر إحدى هذه الدول التي أولت اهتماما كبيرا لموضوع الضرائب، وقد انتهجت نفس النهج الإسلامي بإنشاء ضريبة تضم ثروات هامة ، ما جعل الكثير من الدول الأوروبية تطمح لإحتلالها نظرا لموقعها الجغرافي الإستراتيجي الذي يطل على العالم وغناها بالثروات الباطنية و ملئ خزينة الدولة بفضل الضرائب، ففي ظل الحكم العثماني في الجزائر عام 1711م كان النظام المالي يستند إلى الشريعة الإسلامية المتمثل في نظام الخراج والعشور والزكاة التي تعتبر من أهم موارد بيت المال فيها²، وتهدف إلى تزكية المال للحد من الثراء الفاحش لقوله تعالى: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"³.

أما الخراج فهي ضريبة تفرض على الأراضي المملوكة من غير المسلمين وتكون على شكل نقدي أو عيني وتحدد حسب مساحة الأرض المملوكة، وأخير نجد العشور التي هي تشبه الضريبة الجمركية تفرض على التجار كل سنة مرة واحدة على كل السلع ماعدا الخمور ولحم الخنزير، كما قسم الأتراك الأراضي الجزائرية لفرض الضرائب على أراضي عشورية وأراضي خراجية وإعفاء الأراضي التابعة للأتراك من الضرائب.

احتفظ الاستعمار الفرنسي في عهد احتلاله للجزائر بداية وبشكل مؤقت بالنظام الضريبي الجزائري القديم والقائم على الحكم الإسلامي إلى أن أصدرت فرنسا مجموعة من

¹ - فاطمة زعزوعة ، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2012/2013، ص01

² - حميد بلال، السياسة الضريبية في في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون العام للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص23.

³ - سورة الحشر، القرآن الكريم، الآية 07.

القوانين التي كانت مجحف¹ة في حق الجزائريين من أبرزها قانون 1918/06/21 الذي ينص على إلغاء الضرائب الجبرية، وإحلال النظام الضريبي الفرنسي محل النظام الضريبي الجزائري، والقرار الصادر في 1957/12/30م² الذي ميز الضريبة على الشمال والضريبة على الجنوب وكلاهما كانت تدفع لحساب ميزانية فرنسا.

عمدت فرنسا الى اتخاذ نظام ضريبي جديد بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، بفرضها مجموعة من الضرائب من أهمها ما يلي:

-**الضريبة عن الأملاك المبنية:** هي القيمة الايجارية المقدرة بمعرفة لجان التقدير للممول والحكومة للتظلم من القرارات خلال ستة أشهر.

-**الضريبة عن الارباح التجارية والصناعية:** هي تلك الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من خلال مزاولتهم لمهنة تجارية أو صناعية أو حرفية³.

-**الضريبة عن الارباح والمهن غير التجارية:** يقصد بها الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من مهن ليس لها طابع تجاري كالمؤلفون والكتاب وغيرهم.

والمداخل التي يحصل عليها الشخص الطبيعي عند قيامه بعمله بشكل مستقل دون توجيهه من الغير بالإضافة إلى أرباح المهن الحرة والمهام التي لا يتمتع شاغلها بصفة تاجر.

-**الضريبة عن المرتبات و الاجور ITS:** هي ضريبة مباشرة يتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد سواء ثروته أو أمواله محل الضريبة وهي تفرض على الأشخاص الطبيعيين بصفة صريحة¹.

¹ - مقدم عيبرات ، مرجع سابق ، ص 107

² - فاطمة زعزوعة ، مرجع سابق، من ص 01 الى ص 05

³ - منصور بن أعمارة، الضرائب على الدخل الإجمالي في الجزائر، ط2، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص ص23-24.

-الضريبة عن أرباح الشركات: هي ضريبة سنوية مباشرة، نسبية وتصريحية تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1992.

مما سبق نستخلص أن فترة الاحتلال الفرنسي تميزت باللاعادلة الضريبية التي تحمل أعباءها المواطن الجزائري بالدرجة الأولى والذي لم يتمتع بأيّة إعفاء عكس المستعمر الفرنسي التي كانت امتيازاً له.

بعد أن إستعادت الجزائر لسيادتها والإعلان عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وفي الفترة ما بين 1991/1992 عرفت الجزائر اقتصاداً ضعيفاً كان مرده أسباباً متعددة من أبرزها مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية (1986) وتأثيرها على الجزائر، وسبب تهريب الأموال إلى الخارج، وإخلاء خزينة الدولة وبنك الجزائر واجهت فراغاً على مستوى كافة الهياكل ونظاماً لا يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة، وظهور اختلالات في الأجهزة الإدارية فقد كانت قديمة جداً و ضعف الإطارات التي تشغلها خاصة الجبائية منها التي لم تكن مهيئة للقيام بالمهام على أكمل وجه، ما حتم على الدولة الجزائرية العمل بنفس التشريعات الفرنسية، إلا ما كان منافياً للسيادة الوطنية، حيث صدر في عام 1962 القانون رقم 62-157 بتاريخ 1962/12/31م، يقتضي بإلغاء التشريعات التي كانت سائدة قبل الاستقلال²، وقامت بفرض ضرائب جديدة وإدخال تعديلات على القوانين الفرنسية، ولم يعرف النظام الضريبي الجزائري أي تغييرات جذرية إلى غاية 1975م أين تم وضع تشريع

¹ - فوزي لوايية ، مرجع سابق، من ص 170 الى ص 174

² - ج.ج.د.ش، القانون رقم 62/ 157 المؤرخ لـ 1962/12/31، يتضمن قانون الأسرة الجزائري، 1962،

ضريبي جزائري بموجب الأمر رقم 85/75 المؤرخ في 1975/12/30م¹ ويشمل القوانين الضريبية الآتية:

1- قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة؛ يشمل الضرائب التالية:

الضرائب على الأرباح والدخول: ويشمل مجموعة من الضرائب وهي:

- **الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية:** هي تلك الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من خلال مزاولتهم لمهنة تجارية أو صناعية أو حرفية.

- **الضرائب على الأرباح غير التجارية:** هي تلك الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من مهن غير تجارية.

- **الضرائب على دخول المؤسسات الأجنبية:** منها المؤسسات الخاضعة للقانون العام التي تهدف لإنشاء عقارات وإنجاز أشغال عمومية، والمؤسسات الأجنبية التي تحقق أرباح غير تجارية بنسبة 25%.

- **الضريبة الوحيدة الفلاحية:** وتشمل الأنشطة الزراعية والرعي بنسبة 4%.

- **الضرائب على المرتبات والأجور والدفع الجزافي:** والتي يتم اقتطاعها من المنبع مباشرة، أما الدفع الجزافي فيشمل كل شخص معنويا كان أو طبيعيا يشغل عامل أو موظف².

¹ - ج.د.ش، الأمر رقم 85/75 المؤرخ في 1975/12/30 ، المتضمن القانون المدني الجزائري، 1975،

² - ج.د.ش، قانون رقم 05-07 المؤرخ في 2007/05/13 ، الجريدة الرسمية ، عدد 31، 2007، ص3

- الرسم على فوائض القيم العقارية المبنية وغير المبنية: ويستثنى منها فوائض القيمة إذا كانت تتعلق بالتنازل عن العقار التابع للإرث.

ب- الرسم على النشاط: وكان موجها للجماعات المحلية وتضم ما يلي:

- الرسم على النشاط الصناعي والتجاري: (TAIC): ويفرض على كل الأنشطة التي لها طابعا تجاريا وصناعيا.

- الرسم على النشاطات غير التجارية (TANC): تفرض على الأنشطة غير التجارية التي تمارس من قبل الأشخاص.

2- قانون الرسم على رقم الأعمال: ويشمل نوعين من الضرائب هما:

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TEGP): ويطبق على الأشخاص الذين يقومون بالإنتاج والمقاولون والمؤسسات المستوردة التي يكون موقعها خارج الجزائر ومعدلاته تصل إلى 10 معدلات¹.

- الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TEGPS): ويفرض هذا النوع على الخدمات المتعلقة بالإيجارات والدراسات والأبحاث والأعمال الاستهلاكية، معدلاته تصل إلى 8 معدلات.

¹ - أمينة باعلي ، خديجة طيبي، دور الإصلاحات في دعم وترقية الإستثمار المحلي بالجزائر دراسة حالة المديرية العامة للضرائب لولاية البويرة ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014/2015، من ص25 الى ص32.

3- قانون الضرائب غير المباشرة: وتتمثل في الرسم الداخلي على الاستهلاك والذي يشمل المواد الخاضعة للضريبة والمواد المستهلكة بالإضافة إلى الرسوم على المنتجات البترولية.

4- قانون الطابع: يفرض على بعض الوثائق التي يرغب الأشخاص في حيازتها كبطاقات التعريف الوطنية، جوازات السفر والوثائق الرسمية كشهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية والوثائق المختلفة¹.

إن النقائص والخصائص السلبية التي عان منها النظام الضريبي في هذه المرحلة كفرض ضريبة على كل مدخول لوحده و تعدد العدلات و إرتفاعها مما صعب على إدارة الضرائب التحكم فيها، وبالتالي بعدها عن العدالة الضريبية و كثرة التهرب الضريبي ما دفع بالجزائر للقيام بإصلاح ضريبي شامل سنة 1991م والذي كان لابد منه نظرا للتغيرات الحاصلة في العالم كالأزمة النفطية من جهة أولى، والتغيرات الداخلية كأحداث الثمانينات (مظاهرات شعبية منذ منتصف الثمانينات وغضب شعبي لاسيما أحداث أكتوبر 1988) من جهة ثانية، وكذلك السياسات المفروضة عليها من قبل الصندوق النقد الدولي في فرضه لسياسات صارمة لإدارة الطلب وتخفيض قيمة الصرف من جهة ثالثة، كان لزاما على الجزائر القيام بإصلاح نظامها الضريبي ليتماشى مع هذه المتغيرات والمتطلبات فقامت بإدخال عدة تعديلات عليه واستهدفت ثلاث أنواع من الضرائب وهي:

الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وتم الفصل بين الضرائب التي تعود للدولة والضرائب والرسوم التي تعود إلى الجماعات المحلية، وأخيرا الجباية البترولية¹.

¹ - يوسف قاشي ، مرجع سابق، ص ص 151-152.

استنادا إلى ما سبق يمكننا القول أن النظام الضريبي بالرغم من المحاولات العديدة للإصلاح إلا أنه لا يزال يعاني من نقائص والدليل على ذلك مواصلة التعديلات إلى تاريخ كتابة المذكرة (منتصف 2022).

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي 1992م

من أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى تطبيق نظام الإصلاح الضريبي نبيها فيما هو آت؛

- التطورات التي حصلت في العالم في اطار تأثيرات البيئة الخارجية، بسبب التوجه إلى التسيير العمومي الجديد دفعت بالجزائر إلى تبني إصلاح ضريبي جديد يكون كنقطة فاصلة بين النظام القديم والنظام الجديد، لإيجاد الحل للتعقد الضريبي والصعوبات التي واجهتها إدارة الضرائب في التحكم به²، وهذا ما دفعها للقيام بتحديثات عميقة في بنيته، واتخاذ قرارات جديدة تتماشى مع التطور الحاصل.

طرأت على الاقتصاد الوطني تغيرات كثيرة بفضل تطبيق المخطط الخماسي الذي تضمن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية³، بدءا بإعادة الهيكلة في الثمانينات واستقلالية المؤسسات وتطبيق نظام اللامركزية، وأخيرا الانتقال إلى اقتصاد السوق

¹ ج.د.ش. قانون رقم 92-04 المؤرخ في 11/10/1992 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992.

² -مراد جبارة، إلياس يحيوي، "الضريبة على الأجور كآلية للتصحيح الذاتي وتخفيف التقلبات الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر (1992-2015) باستعمال ميل هودرك -بريسكوت"، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد الاول، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2017 ، من ص4 إلى ص 8.

³ - عبد الحفيظ بوعقال، مرجع سابق ، ص5

وخصوصة المؤسسات نهاية القرن المنصرم¹. مما جعل النظام الضريبي لا يتلاءم مع هذه المستجدات، ولا يتكيف مع تطلعات المؤسسة الاقتصادية ويعرقل استمراريتها.

- التغيرات السياسية التي عرفت الجزائر، وتزعزع مكانة الجزائر في العالم خاصة بتزامن ذلك مع أزمة النفط، والمديونية الخارجية لما فرض صندوق النقد الدولي شروطا مجحفة، وإصلاحات مفروضة².

- غياب العدالة التي يعاني منها النظام الضريبي ويتجلى ذلك بوضوح في تحمل أصحاب المداخل الصغيرة والمحدودة قدرا كبيرا من الضرائب³، كما أن حساب الضريبة على الدخل يقتصر فقط على فئة الرواتب والأجور، ولا تشمل فوائد رأس المال والدخل من الأعمال الحرة⁴.

وبهذا عرفت الجزائر إصلاحا شاملا منذ سنة 1992م والذي يعتبر جذريا للنظام السابق، ويليه قانون رقم 21/08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008م حسب المادة 13 المعدلة والمتممة لأحكام المادة 141_من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: التي تنص على تحديد الربح الصافي بعد خصم كل التكاليف⁵.

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2020م بأمر من رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" الذي نص على إعفاء أصحاب المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من

¹ - أمينة باعلي، خديجة طيبي، مرجع سابق، ص25

² . انظر: نبيلة بن يوسف، **البعد الاقتصادي للعنف السياسي في الجزائر، الجزائر/ سطيف: الوطن اليوم، 2012.**

³ - حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر، 2010، ص284**

⁴ - حنان شلغوم، مرجع سابق، ص16

⁵ - ج.د.ش.ج، قانون رقم 21.08 المتضمن لقانون المالية 2009، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2008، **الجريدة الرسمية، عدد74، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2008 .**

الضريبة على الدخل الإجمالي¹ سعيًا منه للرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى أكثر من 20 ألف دينار جزائري، ومع مطلع عام 2022م كشفت المديرية العامة للضرائب على السلم الجديد للضريبة على الدخل الإجمالي بعد تخفيضها في إطار قانون المالية لعام 2022، الذي تضمن السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة²، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة وفقًا للراتب الإجمالي الخاضع للضريبة وليس صافي الراتب، وعليه فإن المادة 31 من القانون تحدد معدلات تدريجية على ست مستويات سنذكرها بالتفصيل في الفصل الثاني.

لم يكن الوصول إلى التأثير على السلطة في مسألة تعديل إعادة احتساب الضريبة قيد الدراسة بالأمر السهل بل طال أمد المطالبة وفي المقابل طال إصدار القرار للاستجابة لمطالب نقابات القطاع التي لا طالما ناضلت ولو كانت بصفة متقطعة منذ عام 2007م، وظلت السلطة تعد بالتعديلات إلى غاية سنة 2020 ولعل مرجع تعطل تنفيذه رجع للظروف العامة التي عرفت البلاد بل العالم بأسره من خلال مخلفات الوباء العالمي كوفيد 19 ومضاره على صحة البشرية و على الاقتصاد والحركة التنموية بشكل عام.

¹ -ج.دش.ج، قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 33، الصادرة بتاريخ 4 جوان سنة 2020

² -ج.دش.ج، قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو سنة 2020، مرجع سابق الذكر

المبحث الثالث: أهمية وأهداف الضريبة على الدخل الإجمالي

تعتبر الضريبة من أهم الموارد في العصر الحديث وهي تصنف ضمن أكثر المصادر المالية للدولة، بسبب الدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العامة، وتأثيرها لا يقتصر على هذا الأمر فقط وإنما هي أداة فعالة لتنفيذ السياسات العامة للدولة، والجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا لهذا الموضوع إذ تعتبر قسما هاما من أقسام الضرائب - التي جاءت بعد الإصلاح الضريبي سنة 1992م - لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا من قبل على المداخيل ومع التحوّل الذي عرفته الدولة من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق احتلت الضريبة على الدخل الإجمالي مكانة بارزة في الأبحاث والدراسات وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية وأهداف الضريبة.

المطلب الأول: أهمية ضريبة الدخل الاجمالي

للضرائب بصفة عامة أهمية كبرى فهي تعتبر مصدر من مصادر الدخل في الدولة وتعمل على زيادة إيرادات الخزينة العامة وتساهم في تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي، ولها دور في السياسة المالية كونها تشكل الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي، باعتبارها أداة لتنظيم المسار المالي لكل دولة، زد إلى ذلك أهميتها في سد نفقات القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والخدمات إلى غير ذلك، وضريبة الدخل الإجمالي إحدى أهم الضرائب التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق الجباية العادية و موردا أساسيا لتمويل خزينة الدولة التي لا يمكن لها الإستغناء عنها، وهذا لتأثيرها في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وكذا العمل على خلق نوع من التوازن بين الأنشطة المختلفة، والتخفيف من العبء الضريبي.

وضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور أهم عنصر ساهم في زيادة حجم الاقتطاعات الضريبية في الفترة الممتدة بين 1993 إلى 2005م بنسبة 40 بالمائة¹، ويعود ذلك إلى ارتفاع الأجور في هذه الفترة مقارنة بالأعوام السابقة، وللدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العامة خاصة بعد التصحيح الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني²، وكذلك الدعم المقدم من طرف الدولة في إطار الإنفاق الحكومي.

وتكمن أهميتها أيضا في التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي لأنها اقتطاع من المصدر فهي تمكن الإدارة من معرفة الحالة المالية للمكلف بصورة واضحة، وتظهر أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبات جلية في اقترابها إذ يدفعها كل مكلف حسب دخله وفق سلم تصاعدي³ تحدد على أساسه الضريبة، فكلما زاد الدخل زادت قيمة الضريبة والعكس، وتتميز بالبساطة لأنها تطالب المكلف بتصريح على دخل واحد وإجمالي بمعنى اقتطاع الضريبة من الراتب الإجمالي الخاضع للاشتراك سواء من الضمان الإجتماعي أو التعاضدية أو العطل المرضية، تقعا أهميتها على الخزينة والفرد فهي تعمل على تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقات⁴.

1- عبد الفتاح بن شاوي، محمد حسان خميسي، يسري ميلودي، مرجع سابق، ص 59-60

2- خديجة تابتي، مرجع سابق، ص 10

3- عبد الفتاح بن شاوي، محمد حسان خميسي، يسري ميلودي، مرجع سابق، ص 59-60

4- بوعلام علاوش، عبد الجليل بولودان، مرجع سابق، ص 16

تلعب دورا هاما في الرفع من قيمة الايرادات المحصلة لصالح الخزينة العمومية، وبعد مبرر للقيمة الفعلية لهذا النوع من الضرائب المباشر وتبسط الإجراءات وذلك من خلال إلغاء الضرائب السائدة سابقا ذات المعدلات المتعددة والمعقدة مما جعلها تسبب ضغطا ضريبيا¹.

ومن خلالها تتحقق الفعالية الاقتصادية، وذلك عن طريق توحيد الضريبة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون مختلف النشاطات.

تعود بالأهمية على إدارة الضرائب حيث أصبحت ناجحة وذلك من خلال تسيرها لسجل واحد للضريبة، وكذا اعتمادها على سلم وحيد في كل التصنيفات والمداخيل المختلفة والمتنوعة مثل سلم 2008 لضريبة الدخل الإجمالي، وسلم 2020 والسلم الأخير لسنة 2022، وسنراها بالتفصيل خلال مباحث الفصل الثاني.

المطلب الثاني: أهداف الضريبة على الدخل الإجمالي

تسعى الحكومة من فرضها للضريبة على الدخل الإجمالي على رواتب الموظفين إلى تحقيق جملة من الأهداف المتباينة قسمناها كالآتي ؛

أ-الأهداف المالية:

¹ - حسام درادرة، مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية 2015/2000، تقرير تربص ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2016/2017، ص ص 9-10

كانت الأهداف المالية ولا تزال من بين أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال فرضها للضرائب فهي تعتمد على هذه الأموال المحصلة لتمويل نفقاتها المختلفة مثل المواد الأولية المدعمة من قبل الحكومة ومجانية التعليم والعلاج، وكذا منحة البطالة وذوي الإحتياجات الخاصة، وتستخدم هذه الإيرادات أيضا في تغطية عجز الخزينة العامة للدولة.

تهدف إلى رفع المرودية الضريبية نظرا لأهميتها في تمويل القطاعات العامة في المجتمع كقطاعات الصحة والخدمات وغيرها، وذلك بتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية¹ ومن هنا نشأت قاعدة اتساع الوعاء الضريبي الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية؛ فكلما اتسع الوعاء الضريبي الذي يمثل القاعدة التي يحدد من خلالها الأساس الذي تؤخذ عليه ضرائب الدولة².

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية أي الناتج الوطني الإجمالي وعليه يمكن القول أن الهدف المالي أحد الأهداف الرئيسية للضريبة في أي دولة³.

تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية تشكل نسبة عالية من مصادر التمويل في ميزانيات الدول المتقدمة وذلك لارتفاع مداخيل العمال، عكس الدول النامية مثل الجزائر التي تكون مساهمة الضريبة متدنية نسبيا لأن مدخول الموظفين فيها منخفض. ومثال على ذلك

¹-محمد جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الإقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص20.21.22

²- محمد الأمين درسة، دور الضرائب وأثارها على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، مالية النقود والتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 19-20

³- مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الإستثمار في المؤسسة : دراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، مذكرة ماجستير ، 2006، ص ص 62-63

موظف في صنف 13 درجة 02 يتقاضى راتب يساوي 45243.25 دج¹ يقتطع منه 6183.40 دج ضريبة على الدخل الإجمالي وهذا ما يبين أن المساهمة متدنية لأن الراتب منخفض جدا.

ب-الأهداف الاجتماعية:

السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات بإعادة توزيع الدخل، والضريبة من بين الوسائل الهامة التي تسعى من خلالها الدولة لتحقيق مجموعة من الغايات لصالح الفرد والدولة نذكر منها؛

منع تكتل الثروات ذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الثروات، وبالتالي منع الفئة القليلة من الاستحواذ على تلك الثروات. وأهم هدف اجتماعي تسعى إليه الدولة من خلال فرضها لضريبة الدخل الإجمالي هو تحصيل الموارد المالية الكافية لتغطية الاحتياجات الاجتماعية التي يستفيد منها المواطن مجانا كالسكن والصحة والتعليم. وكذا العمل على التقليل من نسب البطالة، والسعي إلى تحقيق العدالة الضريبة من خلال الاعتماد على التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية بدلا من الضريبة النسبية كونها تراعي مستويات الدخل المختلفة².

ج-الاهداف الاقتصادية:

تهدف الدولة من خلال تطبيقها للضريبة على الدخل الإجمالي إلى الوصول للاستقرار الاقتصادي، فهي أداة لمعالجة التضخم والانكماش³، وكذا تشجيع بعض المشاريع التي تعود

¹ -ج.د.ش.مرسوم رئاسي رقم 22-138 المؤرخ في 2022/03/31 يعدل المرسوم الرئاسي 07-307 الذي يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر 2022/04/06

² - حميد بوزيدة، مرجع سابق ، ص12

³ - أشواق بن شعابيب ، أمينة بن عياد، مرجع سابق ، ص22

بالنفع على الفرد والدولة معا كالمشاريع المدعمة من طرف وكالات التشغيل لمنع النزوح الريفي كتربية المواشى والنهوض بالمرأة الريفية وبالتالي إعفاءها كليا أو جزئيا، كما تعمل على حماية الصناعات المحلية مثل صناعة الزرابي والفضة ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على الاستيراد من الخارج وإعفاء الصادرات من الضرائب كليا أو جزئيا. استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب المداخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية، الأمر الذي يزيد من الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب وتوفير فرص الشغل¹، ضف إلى ذلك تخفيض معدل الضريبة على المشاريع الاستثمارية لتشجيع الاستثمار الوطني.

د- الأهداف السياسية:

تعمل الضريبة على حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وذلك لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع المستوردة، ويمكن أن تعبر عن موقفها اتجاه الدول إذ تفرض ضرائب متنوعة ومرتفعة على سلع الدول المخالفة لها سياسيا والعكس مع الدول المتفقة معها سياسيا لتكون الضرائب منخفضة².

¹ - عبد الكريم دريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الإقتصادي ، جامعة تلمسان، 2013/2014، من ص 80 إلى ص 90.

² - كامل بكري ، أحمد مندور، علم الإقتصاد، مصر: الدار الجامعة ، 1989، ص 531

نستخلص مما سبق؛ أن السياسة الضريبية التي اتبعتها الجزائر خاصة بعد الإصلاح تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية والتي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج، الإستهلاك والإدخار باعتبارها مورد مهم لخزينة الدولة في تسيير نفقاتها والتي تسعى بلا شك من خلال فرضها للضرائب إلى تحقيق أهداف مالية بالدرجة الأولى فاجتماعية ثم اقتصادية وسياسية والأهم من ذلك تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

والإصلاح الضريبي الجيد والكفؤ هو الذي يعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع.

المبحث الرابع: أنواع الضريبة على الدخل الإجمالي

تتنوع ضريبة الدخل وتختلف صورها باختلاف المكان والزمان والأنظمة الاقتصادية والسياسية المعتمدة، ولكل نوع مزايا وعيوب لذلك نجد الحكومات لا تقتصر على نوع واحد دون غيره بل تعتمد على العديد منها بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، ونجد الجزائر مثلها مثل باقي الدول تتوفر على الكثير من صيغ ضريبة الدخل و سوف نعمل في هذا المبحث إلى عرضها.

المطلب الأول: الضرائب المباشرة

يشار إلى الضريبة المباشرة على أنها الضريبة التي يدفعها شخص أو مؤسسة إلى الحكومة بشكل مباشر بحيث لا يمكن تحويلها إلى طرف آخر، وتشكل في المقام الأول ضرائب الأشخاص المكلفين بالدفع هي كالاتي:

ضرائب الدخل الفردي: وهي الضرائب التي تفرض على الرواتب والأجور وتزداد مع تزايد الدخل الفردي يتم فرضها وفقا لقدرة الشخص على الدفع¹.

ضرائب دخل الشركات: تفرض من قبل الحكومات على إيرادات و أرباح من الشركات والمبيعات مطروحا منها تكلفة المشروع التجاري².

ضرائب على الممتلكات الشخصية المادية: وهي الضرائب المفروضة على الممتلكات التي يمكن نقلها مثل معدات الأعمال، الآلات والسيارات والأثاث وغيرها³.

¹ - عبد المجيد رجاسته ، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019/2018 ، ص ص 60-62.

² - أحمد بلال، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر ، العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، الجزائر ، ص 28

³ - أمينة باعلي ، خديجة طيبي، مرجع سابق، ص 08

ضرائب على الثروة: وهي ضرائب مفروضة على صافي ثروة الفرد سنويا مطروحا منها؛ أي ديون مستحقة¹.

الضرائب على الأجور والمرتبات: وهي ضرائب يقتطع صاحب العمل قيمتها من أجور ورواتب الموظفين خلال فترة عملهم وتقاضيهم للأجور وهي مباشرة وبطريقة صريحة دون أي مقابل، ويتم استخدام هذه الضريبة لتمويل خزينة الدول وتسيير النفقات العمومية².

ويمكن القول أن الضرائب المباشرة تتسم بنوع من العدالة باعتبار أن كل شخص يدفع بناء على قدرته التكليفية وكذلك سهولة تحصيلها كونها تحصل من الفرد المكلف مباشرة تتم بنسب تصاعدية وفقا لشرائح الدخل فهي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية حيث يتم تحصيلها أكثر من الأغنياء وأقل من الفقراء، وبالتالي تساهم في الحد من التضخم، ولكنها لا تخلو من العيوب إذ يمكن للضغط الضريبي أن يقلل من جهد العمل لدى العامل وهذا ما سيؤثر على النمو الإقتصادي سلبا، كما قد يقلل من حوافز الإدخار والاستثمار لدى الفرد الذي يقتطع جزء من راتبه.

المطلب الثاني: فئات الضريبة على الدخل الإجمالي

أما عن ضريبة الدخل التي عرفت الجزائر بعد الإصلاح الذي قامت به وأدخلت عليها عدة تعديلات نبينها فيما هو آت¹:

¹ - وهيبة لحماضي، مساهمة ضريبة الأجور في تمويل الموازنة العامة للدولة ، مذكرة ماستر، العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وجبائية، جامعة المسيلة، 2014/2015، ص24.

² - عبد الفتاح بن شاوي، محمد حسان خميسي، يسري ميلودي ، مرجع سابق، ص 17

الضريبة على أرباح الشركات IBS: يتم فرض الضريبة على أرباح الشركات بشكل سنوي وذلك بعد أن يتم التعرف على أرباح الشركة وتقديرها وتطبق على جميع الشركات والأشخاص المعنويين؛ مثل شركة الأموال وشركة الأسهم والمؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطابع الصناعي أو التجاري وتحدد المادة 38 من قانون الضرائب المباشرة الاعفاءات الخاصة بهذه الضريبة لمدة 3 سنوات من تاريخ الاستغلال للشركات ذات الأولوية في المخطط التنموي².

وتجب الإشارة إلى الاعفاء الدائم لشركات جمعيات المعوقين³، وإعفاء شركات الحرفيين التقليديين لمدة 10 سنوات⁴.

الرسم على القيمة المضافة TVA: الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تفرض بنسب متفاوتة على انتاج السلع وتقديم الخدمات، وتقرض على السلع المحلية والمستوردة ومن أهم العمليات الخاضعة للرسم نجد : النشاط المهني الصناعي أو التجاري

¹—Djelil Zinelaabidine , L'impacte des dépenses fiscales sur l'économie Algérienne : une évaluation a l'aide d'un modèle d'équilibre générale calculable, **thèse doctoratLMD** en sciences de gestion, université d'oran2,Algérie,2017.p 27

²—ج.ج.د.ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، المواد من 135 إلى 167 ، 2021

³—ج.ج.د.ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، المواد من 168-196 ، 2021 ، مرجع سابق

⁴— أحمد بلال ، مرجع سابق ، ص28

أو الحرفي، عمليات البنوك والتأمين، النشاط الحر، ومبيعات الكحول إضافة إلى الأشغال العقارية و تجارة المساحات الكبرى¹.

ومن أهم العمليات المعفاة من الرسم نذكر عمليات البيع المتعلقة بمصوغات الذهب عدا المجوهرات الفاخرة، والمنتجات الخاضعة للرسم الصحي كاللحوم وعمليات بيع الخبز والدقيق والحليب، وكذا السيارات الجديدة التي تقل عمرها عن 03 سنوات² لأن معظم هذه المواد مدعمة من طرف الحكومة خاصة المواد الأساسية التي لها علاقة مباشرة بالقدرة الشرائية للفرد.

حسب المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة تؤسس الضريبة الجزافية وتحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتغطي الزيادة على الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة علىأرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني³.

نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مخصص للأنشطة التجارية الصغيرة التي لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 15 مليون دج، ويتم تقديم رقم الأعمال حسب النظام بشكل جزافي وتقريبي

¹ - عبد المجيد رجاسته ، مرجع سابق ، ص62

² - ج.ج.د.ش ، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية

لسنة 2015، الجريدة الرسمية ، العدد78، الصادر 2014/12/31

³ - أنظر المادة 282 مكرر من قانون المالية 2007 التي تنص : أنشئت الضريبة الجزافية الوحيدة محل النظام الجزافي القديم.

والمعدلات المطبقة في النظام الجزائية الوحيدة هو 5 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع، و 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى¹.

الضريبة على الدخل الاجمالي:

تعتبر الضريبة على الدخل الاجمالي ضريبة سنوية إلا ما يتعلق بالراتب والأجور فهي شهرية، وهي ضريبة وحيدة تفرض على مجموع المداخل المحددة في المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتفرض على الاشخاص الطبيعيين، وهي تصاعدية وتحسب وفق جدول تصاعدي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية المهنية والشخصية للمكلف؛ وتطبق هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف²، فمما يتكون هذا الدخل الصافي الإجمالي؟

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية المبينة في الفئات التالية:

الفئة الاولى: تتمثل في الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية³ وهي الأرباح التي يحققها أشخاص طبيعيون من ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية، وكذا الأرباح الناجمة من النشاطات المنجمية بالإضافة إلى نشاطات الوسطاء والسماصرة المتعلقة بشراء وبيع العقارات المبنية والمحلات التجارية.

¹ - أنظر المادة 282 مكرر من قانون المالية 2007، مرجع سابق.

² - وهيبة لحماضي، مرجع سابق ، ص 27

³ (الضريبة على الدخل الإجمالي وفق التشريع الجزائري) bacfacdz.algerie.youtube.com - 3

الفئة الثانية: تتمثل فيأرباح المهن غير التجارية¹ وهي الأرباح الناجمة عن المهن الحرة وكل النشاطات التي لا يتمتع صاحبها بصفة تاجر وأنواع وأنماط الإستغلال التي تشكل مصدر للربح وكذلك الأرباح المحققة من منتوجات حقوق المؤلف واستغلال براءات الاختراع مثل الأطباء والمحامين والموثقين.

الفئة الثالثة: تتمثل في فئة المداخل العقارية الناتجة عن ايجار الأملاك المبنية وغير المبنية بما في ذلك المداخل التي يكون مصدرها تأجير أملاك غير مبنية من كل نوع ومنها الأراضي الزراعية وكذلك كراء العمارات المخصصة للسكن.

الفئة الرابعة: تتمثل في المداخل الفلاحية وتشمل المداخل المحققة من كل أنواع النشاطات الفلاحية² من بيع المحاصيل الزراعية مثل الحبوب، الخضر والفواكه أو عن طريق تربية المواشي والنحل والدواجن.

الفئة الخامسة: تتمثل في فئة المرتبات والأجور والمنح وتساهم في تكوين الدخل الإجمالي الذي يشكل أساسا للضريبة على هذا النوع من الدخل بما في ذلك التعويضات والعلاوات والمبالغ المالية التي تدفع لأشخاص يمارسون بصفة مؤقتة زيادة على وظيفتهم الرئيسية نشاطا يتعلق بالتعليم والبحث والمراقبة أو المساعدة، وكذلك كل المرتبات التي تدفع للنشاطات العرضية ذات الطابع الفكري³.

¹ - أمينة باعلي ، خديجة طيبي ، مرجع سابق، ص 09

² - عبد الفتاح بن شاوي، محمد حسان خميسي، يسري ميلودي، مرجع سابق ، ص ص16-17

³ - وهيبة لحمادي ، مرجع سابق ، ص 27

الفئة السادسة: تتمثل في فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية¹، وتستثنى منها فوائض القيمة إذا كانت تتعلق بالتنازل عن عقار تابع للإرث.

الفئة السابعة: تتمثل في فئة ريع رؤوس الأموال المنقولة وتتعلق بأسهم الشركات (شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة)² بمعنى الضريبة المتعلقة بعائدات الأسهم والحصص الاجتماعية والإيرادات المماثلة الموزعة من طرف شركات ذات أسهم spa وشركات ذات مسؤولية محدودة SARL.

باعتبار أن الضرائب من أهم الإيرادات لتمويل خزينة الدولة لسد نفاقاتها في مختلف القطاعات، فقد عرفت الجزائر أشكالاً مختلفة من الضرائب المباشرة خاصة مع الإصلاح الضريبي الذي عرفته بعد التسعينات أين قامت بإدخال تعديلات على بعض الضرائب فهي من أهم دعائم نظامها المالي وذلك بغية الخروج بسياسة ضريبية فعالة تتماشى مع السياسة الإقتصادية لها.

¹ – bacfacdz Algeria.youtube.com مرجع سابق، الضريبة على الدخل الإجمالي وفق التشريع الجزائري،

² – bacfacdz Algeria.youtube.com مرجع سابق، الضريبة على الدخل الإجمالي وفق التشريع الجزائري،

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول يمكن استخلاص ما يلي؛

تعتبر الضريبة بصفة عامة فريضة نقدية تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين من أجل تمويل نفقاتها العمومية وتعد الضريبة على الدخل الاجمالي لفئة الأجور اقتطاع خاص بالموظفين شهريا حتى تحمل الضرائب التي تفرضها الدولة صفة الايجابية وتعود بالنفع العام لا بد أن تكون في اطار ضريبي فعال.

تأخرت الجزائر في فرض الضريبة على الدخل الاجمالي إلى غاية 1992م مقارنة بالدول الأخرى لاسيما دول الجوار كالمغرب التي قامت بالإصلاح الضريبي عام 1986 وتونس عام 1988، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها السياسية كأحداث أكتوبر 1988م بالإضافة إلى الانقلاب على الشرعية الإنتخابية في الجزائر الذي تسبب في العشرية السوداء،ضف إلى ذلك عدم الإنفتاح السياسي، وأسباب إقتصادية تتمثل في فشل الخصخصة المفاجئة للإقتصاد في نهاية الثمانينات وفشل تأميم الصناعة والزراعة مع انهيار أسعار النفط والغاز (الأزمة العالمية عام 1986) وهي الصادرات الأساسية في الجزائر فتأثرت الخزينة العامة للدولة كثيرا وكان من الضروري اللجوء للمديونية الخارجية التي نجمت عنها شروطا قاسية من قبل صندوق النقد الدولي، وعلى اثرها تأثر سلبا الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري،وكل ما ذكر هز مكانة الجزائر دوليا، ما عطل بطريقة أو بأخرى عملية إصلاح النظام الضريبي.

قامت الجزائر بإدخال تعديلات على الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الوحيدة وضريبة الدخل الإجمالي المقسمة إلى عدة فئات المذكورة في الفصل الأول من مذكرتنا، ومن بينها الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

علاقة الضريبة على الدخل الإجمالي بالأجور في الجزائر

تمهيد:

للأجر أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع ، فهي وسيلة أساسية لإشباع حاجاته وضمان استمراريته وإثبات وجوده حاضرا ومستقبلا مقابل عمل أداه، أو منصب شغله بصفته عامل أو موظف، وبالمقابل هو مقياس تقدم المجتمعات وتأخرها، فهذا الموظف أو العامل من خلال أجره هذا ساهم في تمويل خزينة الدولة عن طريق الضريبة التي تفرضها هذه الأخيرة على مداخيل الموظفين والتي عرفت مجموعة من الإصلاحات خاصة بعد التسعينات سعيا لإيجاد اقتطاع ضريبي يخدم الموظف والدولة معا.

ولتبيان العلاقة الموجودة بين الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات ومدى تأثيرها على مداخيل الموظفين إرتأينا تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول سنتعرف من خلاله على الأجر أو الراتب ومكوناته التي تكون أساسا للإقتطاع الضريبي .

وفي المبحث الثاني سنتناول مجالات تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي ومن هم الأشخاص الخاضعين للضريبة والمعفون منها ، وما هي المداخيل الخاضعة للضريبة والمعفاة منها.

أما في المبحث الثالث سنتعرف على الوعاء الضريبي وكيف يتم احتسابه كما سنستعرض أهم التعديلات التي أجرتها الحكومة الجزائرية على ضريبة الدخل الإجمالي من إعفاءات وتخفيضات سعيا منها إلى تحسين القدرة الشرائية للموظفين، من 1992 إلى يومنا هذا.

المبحث الأول: لمحة عن الراتب والأجر وعناصره

لقد تطور مفهوم الأجور والرواتب عبر العصور إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، ولعل أهميتها كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات لمختلف الدول اعتبارها حافزا لتشجيع الأفراد لبذل أقصى طاقاتهم لزيادة الإنتاج ولا شك أن الأجر المرتفع يحقق درجة عالية من الرضا الوظيفي لدى الموظفين والعمال بعكس الأجر المنخفض يؤثر سلبا على المستوى المعيشي لهم وهو الذي يخلق الكثير من المشاكل والإضطرابات، ما يستدعي وضع سياسة رشيدة للأجور كمحفز لخلق الرضا الوظيفي لدى العامل وبالتالي زيادة الإنتاج الذي يعود بالنفع على المؤسسة بصفة خاصة والدولة بصفة عامة، وقبل التفصيل في كشف الراتب وكيفية حساب ضريبة الدخل الإجمالي علينا أولا أن نعرف الأجر والراتب عناصره.

المطلب الأول: مفاهيم حول الأجور والرواتب

لقد تعددت التعاريف حول مفهومي الأجر والراتب نذكر أهمها :

1- تعريف الأجر:

• **التعريف اللغوي:** الأجر كلمة لاتينية **salarium**، من أصل كلمة sal اي الملح ويعني أن التعويض يكون مقابل الملح ، ومن هنا جاء تعبير solde الذي يقدم للجنود من أجل شراء الملح لهذا أطلق على الأجر ¹salaire.

التعريف الديني: يقصد بالأجر الثواب والمكافاة عن العمل المؤدى دون النظر إلى قيمته أو طبيعته، قال الله تعالى في سورة الأعراف، الآية رقم 170 "إنا لا نضيع أجر المصلحين " وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" يعنى بهذا الحديث أن صاحب العمل يتحصل على أجرين، أجر الدنيا وأجر الآخرة².

• **التعريف الاقتصادي:** هو المبلغ الذي يدفع للموظف مقابل قيامه بعمل ما لحساب الغير، شخص طبيعي أو معنوي ، فالعمل هو ذلك النشاط الإنساني المبذول للحصول على منفعة لتحويل المواد إلى سلعة تشبع حاجة الإنسان³ .

• **التعريف الإجتماعي:** هو الدخل الذي يتحصل عليه الموظف للتكفل باحتياجاته الإجتماعية والمعيشية مقابل عمل أداه⁴.

• **التعريف القانوني:** ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في المادة 23 "لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل يكفل له

¹ - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، بيروت: دار الكتاب اللبناني للنشر، 1983، ص93

² - سورة الأعراف، القرآن الكريم، الآية 170

³ - صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص396

⁴ - محمد حماد شطالنظرية العامة للأجور والمرتبات، مصر: دار النشر، 1982، ص14

ولأسرته عيشة لائقة وبكرامة وعند اللزوم تضاف له وسائل أخرى للحماية الاجتماعية وعليه يمكن القول أن :

الأجر مبلغ مالي يتقاضاه شخص يدعى العامل الذي يحدد مبلغ هذا الأجر بناء على مؤهلاته وخبرته ، وأجر هذا العامل يحدد في السوق عن طريق العرض والطلب.

(أ) **أهمية الأجور:** للأجر أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات لما لها دور كبير في تحديد العلاقة بين المورد البشري والمؤسسة المستخدمة وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

✓ **بالنسبة للموظف:** إذ يمثل الأجر العنصر الأساسي في تحديد المستوى المعيشي للفرد كما يؤثر في الحالة النفسية والمعنوية له لأن هذا الأجر الذي يتقاضاه يضمن له ولأسرته حياة كريمة تؤمن له الاستقرار المادي وبالتالي النفسي والمعنوي¹.

قيمة الأجر هي التي تدفع بالموظف إلى اتخاذ قرار البقاء والإستمرار في المنظمة أو الإنتقال إلى منظمة أخرى توفر له أجرا أفضل يساعده على بناء مركز اجتماعي ملائم باعتبار أن الأجر يمثل مقياسا لقيمة الفرد ومدى أهميته بالمؤسسة التي يعمل بها لهذا نجد العامل أو الموظف يبذل أقصى مجهوداته للرفع من إمكانياته وكفاءته لزيادة أدائه الوظيفي بحثا عن الترقية الوظيفية وبالتالي الإستفادة من المزايا المتاحة في الأجور والعلاوات² .

¹ - عبد العزيز علي الحسين، الإدارة المتميزة للموارد البشرية تميز بلا حدود ، مصر: المكتبة المصرية ، 2009، ص246

² - سنان الموسوي، إدارة الموارد البشرية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2006، ص140

✓ **بالنسبة للمؤسسة:** يعتبر الأجر الوسيلة التي تعتمد عليها المؤسسات للحفاظ على العامل وخاصة الكفاءات منها فكلما كان الأجر مغريا تمسك العامل بالمنظمة وزاد ولائه لها¹، ففي بعض الأحيان قيمة الأجور التي تدفعها المنظمة للعاملين تدل على إمكانياتها المالية ومن هنا يمكن القول أن الأجر يمثل واجهة المؤسسة وسمعتها وهذا عامل مهم لإستقطاب الكفاءات وجذب العمالة إلى شغل مناصبهم حتى ولو كان ذلك في ظروف قاسية كالبعد والمناخ مثلا.

✓ **بالنسبة للمجتمع:** للأجر أهمية كبرى في تحديد المستوى المعيشي للمجتمع ودرجة رقيه² وتطوره، فكلما كانت معدلات الأجور مرتفعة كلما كان بالإمكان فرض ضرائب مناسبة وبالتالي ارتفاع إيرادات الخزينة العمومية وبهذا تتحكم الدولة في تسيير نفقاتها، وتمويل مختلف القطاعات وإقامة مشاريع كبناء مستشفيات ومدارس ومصانع وبالتالي الحاجة إلى أكبر عدد ممكن من الموارد البشرية والأيدي العاملة وهكذا ستساهم في الحد من البطالة والحفاظ على كفاءاتها وأدمغتها وتكوينها لخدمة الوطن والحيال دون هجرتها إلى الخارج لخدمة بلد أجنبي، وكل هذا يعود بالنفع على الفرد بالدرجة الأولى بصفته الحلقة الرئيسية، الذي سيساهم بشكل فعال في إزدهار المجتمع ومن ثمة الدولة وتطورها. تمثل الأجور مصدر قوة شرائية تحرك الإقتصاد الوطني³، فكلما ارتفع الأجر كلما ساهم ذلك في انعاش كافة القطاعات في المجتمع، ويجدر الذكر أيضا ان الأجور

¹- أحمد سليمان ،التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص233

²- يعقوب بن ساحة، محمد بن الأخضر ، مرجع سابق ، ص06

³-حورية جاودي، تسيير الأجور في الجزائر(دراسة حالة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID)، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، كلية الإقتصاد، جامعة الجزائر ، 2007، ص138

تعمل على تحسين حركة البيع والتبادل في الأسواق وبالتالي تشجيع عمليات الإنتاج والإستهلاك.

ب) أنواع الأجور: هناك تقسيمات عديدة للأجور، سنأخذ بالتقسيمات الأكثر شيوعا وهي:

1- الأجر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: يشمل على مايلي:

الآجر الإسمي النقدي: وهو عبارة عن مقدار من المال يتحصل عليه العامل مقابل تأديته لعمل ما في فترة زمنية معينة، وهو لا يعكس القدرة الشرائية¹.

الآجر التأشيرى: وهو الذي يتم عن طريق ربط مستوى الأجر بالمستوى العام للأسعار من أجل تبيان الآثار السلبية للتضخم على الأجور للحفاظ على القدرة الشرائية.

الآجر الحقيقى: هو مقدار من السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي.

الآجر الطبيعى: وهو الأجر الذي يضمن للعامل البقاء على قيد الحياة.

2- الأجور من الناحية الإدارية : وتضم مايلي:

الآجر حسب الوقت: يتحدد الأجر حسب عدد الساعات والأيام التي اشتغلها العامل²، وهذا الأجر ليس لديه علاقة بالكمية المنتجة ولكن لديه بعض المقاييس في الإنتاج والنوعية والكمية، وهذه الطريقة تعتبر البسيطة لصاحب العمل وأكثر أمانا واستقلالية للعامل.

¹ - نور الدين حاروش، إدارة الموارد البشرية، الجزائر : دار الأمة للطباعة والترجمة والتوزيع ، 2011، ص361

² - عبد الغني عليوان، محددات الأجور في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص29

الأجر حسب المردودية : يتعلق مباشرة بالإنتاجية وينقسم إلى ثلاثة أشكال وهي:

الأجر بالقطعة: يكون الأجر مرتبط مباشرة بالإنتاجية واستخدمت هذه الصيغة في النظامين الإشتراكي والرأسمالي.

الأجر بالمنحة: وتتمثل في زيادة منحة مالية للعامل في أجره القاعدي وهي تتعلق ببعض الخصائص كالحضور وتحسين النوعية¹.

الأجر بالإقتطاع: يتحدد هذا النوع من الأجر عند العامل من خلال نسبة معينة لرقم الأعمال المحقق.

(2) تعريف الراتب : هناك عدة تعاريف للراتب من بينها نجد :

■ هو تعبير يطلق على أجرة الموظف الذي يكون خاضعا لقواعد الوظيفة العمومية، وعرف أيضا على أنه مبلغ مالي يتقاضاه شخص يدعى الموظف وهذا الراتب يكون محدد في جدول منصوص عليه في القانون ، و الموظف هو كل عون عين في وظيفة عمومية دائمة ورسم في رتبة في السلم الإداري ، والترسيم هو الإجراء الذي يتم من خلاله تثبيت الموظف في رتبته²، وتصنف أسلاك الموظفين حسب مستوى التأهيل المطلوب في مجموعات السلم الإداري ويجب أن يؤدي إلى شغل وظيفة شاغرة بصفة قانونية وهذا ما نصت عليه المادة 09 من الأمر 03/06 في قانون الوظيفة العمومية³.

¹ - حورية جاودي، مرجع سابق ، ص140.

² - حنان عقيدتي، مرجع سابق ، ص20

³ - ج.ج.د.ش، الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427م الموافق لـ 07/15 / 2006 ، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 16 يوليو 2006

▪ ويعرفه قانون الوظيفة العمومية في الأمر 06-03 الصادر في 2006 في المادة 121 منه على أنه المقابل للواجبات القانونية الأساسية للموظف¹.

▪ **تعريف الراتب قانونا:** نص المشرع الجزائري في المادة 32 من الأمر 03/06 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بأن للموظف الحق بعد أداء الخدمة في راتب، ونصت المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم 304/07 المؤرخ في 2007/09/29 المحدد للشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم المعدل والمتمم على أن للموظف بعد أداء المهام الموكلة إليه الحق في راتب يشمل على الراتب الرئيسي والعلاوات والتعويضات².

ونستخلص من هذه التعاريف أن الراتب يدفع كلما توفرت الشروط القانونية ألا وهي أداء الخدمة أو المهام المطابقة للرتبة أو المنصب الذي عين فيه.

ومما سبق نستنتج أن هناك فرق بين الأجر والراتب ، فالأجر عبارة عن مبلغ مالي يدفع كل يوم أو أسبوع أو أسبوعين إلى الشهر حسب القانون 11/90 في التشريع الجزائري بقانون العمل الصادر سنة 1989 من حيث أجال الدفع وهو غير ثابت ويحدده العامل نفسه بخلاف الراتب الذي يدفع شهريا بناء على رتبته في المنصب المعين فيه وفق السلم الوظيفي المتدرج يحدده قانون الوظيفة العمومية حسب المؤهل العلمي وكذا الأقدمية في الوظيفة وفي موضوعنا هذا سنركز على الراتب لأن العينة التي اخترناها في دراسة الحالة تمثل موظفين ينتمون إلى القطاع العمومي وبالضبط قطاع التربية الوطنية وفي المطلب

¹ - أنظر المادة 121 من الأمر 06-03 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، مرجع سابق ، 2006

² - أنظر المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 304/07 المؤرخ في 2007/09/29، المحدد للشبكة الإستدلالية

لمرتبات الموظفين ودفع رواتبهم ، مرجع سابق ، 2007

الموالي سنتعرف على مكونات الراتب وتقسيماته وأهم محاور كشف الراتب لهذا القطاع حسب الشبكة الاستدلالية الجديدة.

المطلب الثاني: عناصر الأجر والراتب

كفل المشرع الجزائري للموظف العام في الأمر رقم 06-03 مجموعة من الحقوق متعلقة بالمنصب وأول حق مقرر للموظف مقابل أدائه للخدمة هو الراتب الذي يتقاضاه كل شهر، وقد أكد ذلك في المادة 32 من هذا الأمر : "للموظف الحق بعد أداء الخدمة في راتب" لينظم أحكامه في المواد 119 إلى 126 من ذات الأمر وهذا الراتب الذي يتقاضاه الموظف من الإدارة العمومية التي يمارس مهامه فيها فعليا يمثل المقابل للواجبات القانونية الأساسية ، كما نصت المادة 121 من الأمر 06-03 " يرافق الراتب الأساسي الرقم الاستدلالي الأدنى للصنف ويمثل الراتب المقابل للواجبات القانونية الأساسية للموظف"¹، لكن الكثير من الموظفين يتقاضون راتبا بيد أنهم لا يعرفون مما يتكون هذا الراتب وكيف يتم حسابه ؟

1-مكونات الأجر والراتب:

ينص المشرع الجزائري في مادته 119 من الأمر 06-03 المؤرخ في 2006/07/15 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية" يتكون الراتب المنصوص عليه في المادة 32 من هذا الأمر من الراتب الأساسي والعلاوات والتعويضات كما

¹ - ج.ج.د.ش، الأمر 06-03 المؤرخ في 15-07-2006 ، مرجع سابق

يستفيد الموظف زيادة على ذلك من المنح ذات الطابع العائلي في التنظيم المعمول به¹
"ووفقا لنص هذه المادة فإن راتب الموظف العام المعين في رتبته يتكون من عنصرين
فقط وهما:

- ✓ الراتب الرئيسي وهو الأجر القاعدي
- ✓ العلاوات والتعويضات حسب السلك الذي ينتمي إليه
- ✓ كما يستفيد الموظف المتزوج وزوجه عاطل عن العمل ولديه أولاد من المنح ذات الطابع العائلي.

(أ) الأجر القاعدي (الراتب الأساسي): وهو الأجر الأساسي الناجم عن التصنيف المهني في الهيئة المستخدمة، وهو الجزء الثابت من الأجر ويرتبط مباشرة بمنصب العامل وتكون قيمته محددة في الشبكة الإستدلالية للأجور من خلال الرقم الإستدلالي المكافئ للرتبة حسب ما نصت عليه المادة 122 من الأمر 03-06 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية²: "يتحدد الراتب الرئيسي من خلال الرقم الإستدلالي الأدنى للرتبة مضافا إليه الرقم الإستدلالي المرتبط بالدرجة المتحصل عليها ، وينتج الراتب الرئيسي من حاصل ضرب الرقم الإستدلالي للراتب الرئيسي في قيمة النقطة الإستدلالية التي تقدر ب45 دج³.

¹- أنظر المادة 119 من الأمر 03-06 المؤرخ في 15/07/2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، مرجع سابق.

²- أنظر المادة 122، من المرجع ذاته

³- أنظر المادة 08 من المرسوم الرئاسي رقم 304/07 المؤرخ في 29/09/2007، المحدد للشبكة الإستدلالية لمرتبات للموظفين ودفع رواتبهم ، مرجع سابق ، 2007

ب) **العلاوات والتعويضات:** وهي مرتبطة بالأجر القاعدي وتعويض الخبرة المهنية و لقد ميز الأمر 03-06 بين العلاوات والتعويضات حيث تشمل هذه الأخيرة التبعات الخاصة بممارسة بعض النشاطات وكذا بمكان ممارستها وكذا بظروف العمل أي حسب السلك الذي ينتمي إليه الموظف. مثلا العلاوات والمنح التي تضاف إلى الأجر القاعدي والخبرة المهنية لراتب موظف ينتمي إلى قطاع التربية الوطنية في الوظيفة العمومي الجزائري هي:

✓ علاوة الخبرة البيداغوجية التي تقدر ب 4 % من جداء الأجر القاعدي في رقم درجة الخبرة المهنية للموظف.

✓ منحة جزافية تعويضية وتختلف حسب رتبة الموظف.

✓ منحة التوثيق التربوي التي تقدر ب 3000 دج للموظفين المصنفين من الرتبة 13 فما فوق و 2500 للمصنفين في صنف أقل من 13 لسلك التربية.

✓ منحة التأهيل التي تقدر ب 45 % من مجموع الأجر القاعدي وتعويض الخبرة المهنية للموظفين المصنفين من الرتبة 13 فما فوق و 40% للمصنفين في صنف أقل من 13 لسلك التربية¹.

✓ منحة المشقة وتختلف من صنف لأخر².

✓ منحة المنطقة أو منحة الإمتياز للموظف وهناك أيضا منحة ابن الشهيد أو ضحايا حرب التحرير دون أن ننسى منحة المردودية التي تمنح للموظف كل ثلاثة أشهر بمعنى أربع

¹ - ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 10 ربيع الأول 1431 الموافق لـ 24 فبراير 2010 المؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية ، **الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادر في 25 فبراير 2010**

² - ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 24 فبراير 2010 المؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية ، **المرجع ذاته**

ثلاثيات في السنة وهي تمثل 40 % من مجموع الأجر القاعدي ومنحة الخبرة المهنية لكل موظف بالنسبة لسلوك الخاص بالتربية الوطنية¹، و30% لموظفي الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين²، والجدير بالذكر أن هذه العلاوات والمنح كلها خاضعة لإقتطاع الضمان الإجتماعي لضمان الحماية الإجتماعية للموظف كالمرض أو العجز أو الشيخوخة وغيرها بيد أن بعضها معفى من الضريبة على الدخل الإجمالي كمنحة المنطقة أو الإطعام وكذا منحة الإمتياز وابن الشهيد.

✓ كما يستفيد الموظف المتزوج وله أولاد بين سن 06 سنوات إلى 19 سنة لغير المتدربين و 21 سنة للمتدربين من منح ذات طابع عائلي³ مثل :

- توزيع عائلي تقدر ب 300 دج عن كل طفل بعد أن كانت تقدر بـ 600 دج تطبيقاً لنص التعليم رقم 4284 المؤرخة في 2014/09/07 التي تقضي بتقليص قيمة المنح العائلية المقدرة بـ 600 دج إلى 300 دج لكل موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية التي يتجاوز أجرهم الخاضع لإشتراك الضمان الإجتماعي 15 ألف دينار ابتداء من 2015/01/01 .

¹ - ج.ج.د.ش، منشور رقم 39 المؤرخ في 2015/03/08، المتعلق بكيفية تقييم وصرف منحة تحسين الأداء التربوي لموظفي التعليم، 2015

² - ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 16-280 المؤرخ في 2016/11/2 المتضمن المسار المهني لموظفي الأسلاك المشتركة.

³ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-83 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق لـ 2 يوليو 1983، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 292/07 المؤرخ في 2007/09/26، الجريدة الرسمية، عدد 62، الصادرة بتاريخ 2007/10/03 برفع قيمة المنح العائلية، والمعدلة بالتعليم الوزارية رقم 4284 المؤرخة في 2014/09/07 التي تقضي بتقليص قيمة المنح العائلية .

-الأجر الوحيد بالنسبة للموظف الذي زوجه عاطل عن العمل ولديه أولاد من صلبه
بمعني غير مكفولين وتقدر قيمة هذا الأجر 800 دج وعند بلوغ الأولاد سن الرشد
يخفض الأجر إلى 5.5 دج .

-تكلفة إضافية لبلوغ سن فوق العاشرة تقدر بـ: 11,25 لطفل واحد و 22,50 دج عن
طفلين وثلاثة أطفال أو أكثر 33,75 دج تضاف إلى هذه المنح¹. و تجدر الإشارة أن
المنح ذات الطابع العائلي غير خاضعة لا لإقتطاع الضمان الإجتماعي و لا لإقتطاع
الضريبة على الدخل الإجمالي.

وبالنسبة للمنح والتعويضات هناك منح تحسب على شكل نسب من الأجر القاعدي
وتختلف من موظف لآخر حسب الرتبة والدرجة وهناك منح ثابتة ومحددة بمبلغ ثابت
كمنحة الزوجة الماكثة بالبيت والمحددة بـ 800 دج.

ج)الإقتطاعات من الأجر أو الراتب:

يخضع راتب الموظف العمومي إلى مجموعة من الإقتطاعات ولأغراض متعددة
وهي:

أولاً: الإقتطاع من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حيث يخضع الدخل الإجمالي
للموظفين وذلك بطريقة إجبارية، لكافة العمال مهما كانت جنسيتهم جزائرية أو أجنبية،
ومهما كانت طبيعة عملهم يدوي أو فكري، ومدة علاقة عملهم دائمة أو مؤقتة ومهما

¹-ج.د.ش، القانون رقم 11-83 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق لـ 2 يوليو ، 1983 ، المتضمن التأمينات
الإجتماعية، مرجع سابق الذكر

كان القطاع الذي ينتمون إليه سواء كان عام أو خاص من مساهمتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 9 % من الدخل الإجمالي¹ وتوزع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي هذه (9%) كمايلي: التأمين على البطالة بنسبة 0.5%، التقاعد المسبق بنسبة 0.5%، التأمين الاجتماعي بنسبة 1.5%، والتقاعد بنسبة 6.5%.

ثانيا: اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي : وهو اقتطاع إجباري من الدخل الخاضع للضريبة من طرف مديرية الضرائب ولصالح الخزينة العامة حسب السلم التصاعدي للضريبة حسب النسب المطبقة في المعدلات الموزعة على أقساط الدخل الإجمالي²، وتخضع لشروط ومعايير يحددها التشريع الجزائري تتناسب مع دخل الموظف ويستثني منه بعض المداخل سنراها بالتفصيل في المبحث الثاني في المداخل والأشخاص الخاضعين للضريبة والمعفون منها.

ثالثا: الإقتطاع عن الغيابات:

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 32 من الأمر 06-03 المذكورة سالفا على؛ "للموظف الحق بعد أداء الخدمة في راتب، كما تنص المادة 207 من نفس الأمر على؛"باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في هذا الأمر لا يمكن للموظف مهما

¹ - ج.ج.دش ، مرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 05/06/1996 ، يحدد كليات تطبيق المادة 01 من الأمر رقم 95-01 المؤرخ في 21/01/1995 الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الاجتماعي ، **الجريدة الرسمية** ، عدد 15 ، الصادرة في 9 جوان 1997، ص ص7-8

² - ج.ج.دش ، المرسوم رقم 21-16 المؤرخ في 30/12/2021 الخاص بقانون المالية لسنة 2021 الذي يقضي بتطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 01/01/2022، مرجع سابق

تكن رتبته أن يتقاضى راتباً عن فترة لم يعمل خلالها"¹، ونستنتج من هذه المواد أن الموظف يتقاضى راتباً حسب الأيام التي عمل فيها ، لذا يتم إجراء الخصم من طرف الإدارة عن كل وقت لم يتم العمل فيه حسب القيمة المناسبة ، ووفقاً للإجراءات المحددة في النظام الداخلي للمؤسسة، إلا في الحالات القاهرة التي نص عليها قانون الوظيفة العامة وكذا العطل التي هي من حقه.

إلى جانب ما سبق هناك اقتطاعات تتم برضا ومعرفة الموظف كالمساهمة في التعاضدية بنسبة 1 % من الراتب الخام للإستفادة من بعض المنافع والإمتيازات².

2- مكونات الأجر حسب خضوعها للإشتراكات الإجتماعية والإقتطاعات الضريبية:

(أ) **الراتب الخام أو الراتب الإجمالي:** يتمثل في مجموع الأجر القاعدي وتعويض الخبرة المهنية وكذا المنح والتعويضات التي ذكرناها سابقاً وهو الراتب الذي يخضع لإقتطاع الضمان الإجتماعي، حيث تقتطع منه نسبة 9 % كاشتراكات الموظف في صندوق الضمان الاجتماعي وذلك كمساهمة من الموظف في تغطية بعض المصاريف المحتملة كمصاريف العلاج وحوادث العمل بالإضافة إلى التقاعد³.

(ب) **الراتب الإجمالي الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي:** بعد اقتطاع نسبة 9 % من الأجر الخام الخاص بالضمان الاجتماعي، الباقي يقتطع منه مبلغ الضريبة على

¹ - أنظر المادة 207 من الأمر 03-06 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، مرجع سابق

² - ج.د.ش، قانون 02-15 المؤرخ في 04 يناير 2015، المتعلق بالتعاضديات الإجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد 01 الصادر في 07 يناير 2015.

³ - ج.د.ش، مرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 1996/06/05، الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الإجتماعي، مرجع سابق ، ص7

الدخل الإجمالي وهو محدد حسب الجدول المبين في القانون الخاص بهذه الضريبة وحسب القانون التكميلي لسنة 2020 فإذا كان المبلغ المتبقي بعد اقتطاع نسبة 9 % من الضمان الاجتماعي أقل أو يساوي 30000 دج فإنه لا يخضع لاقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي¹ .

الراتب الإجمالي الخاضع للضمان الاجتماعي=الأجر القاعدي+المنح والعلاوات والتعويضات المختلفة ماعدا الإمتيازات العينية (تعويضات الأكل، النقل، السكن، التدفئة والإنارة) 4

الراتب الإجمالي الخاضع للضريبة =الراتب الخام بما في ذلك الإمتيازات العينية -
نسبة اشتراك الضمان الاجتماعي .

ونقوم باستخراج مبلغ اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي بالإعتماد على الجدول التصاعدي المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وهذا ما سنراه في مبحث تحصيل الضريبة وأهم التعديلات الحكومية في الجزائر .

ج) الأجر الصافي: هو حصيلة ما سيتحصل عليه العامل فعليا حيث يمثل مجموع المداخل مطروحا منها مجموع الاقطاعات ونضيف المكونات غير الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير الخاضعة للضريبة² .

¹ - ج.د.ش، المرسوم رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 الخاص بقانون المالية لسنة 2021 الذي يقضي بتطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداءا من 2022/01/01، مرجع سابق

² - عبد الفتاح بن شاوي، محمد حسان خميسي، يسري ميلودي، مرجع سابق ، ص 56

(الراتب الإجمالي الخام نستثني منه المداخل غير الخاضعة للضمان الإجتماعي

وغير الخاضعة للضريبة) - (نسبة الضمان الإجتماعي + الضريبة على الدخل الإجمالي +

اقتطاعات أخرى إن وجدت).

ومن هنا يمكن استخلاص أن الأجر الصافي هو مجموع الإيرادات التي تتمثل في جملة من المداخل التي يتكون منها الراتب الإجمالي مطروحا منه النفقات التي تمثل كل الإقتطاعات تضاف إليه الإمتيازات العينية و المنح ذات الطابع العائلي، وكذا المداخل المعفاة من ضريبة الدخل الإجمالي، وهكذا تمثل معالجة الأجور والرواتب مرحلة ضرورية في إعداد الكشوف الحسابية حيث من خلالها يتحصل العامل على أجره الصافي كنتيجة حتمية لما قدمه من عمل.

المبحث الثاني: مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي

الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة مباشرة تفرضها الدولة على مجموعة من المداخل والأشخاص، وتعتبر من بين الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها من أجل الإنفاق العام، ولكن قد تستثنى البعض منها بصورة دائمة أو مؤقتة لغرض معين و سوف نحاول في هذا المبحث استعراض المداخل والأشخاص سواء التي تفرض عليها هذا النوع من الضريبة او المعفاة منها.

المطلب الاول: المداخل الخاضعة لضريبة الدخل الإجمالي والمعفاة منها:

حدد المشرع الجزائري مجموعة من المداخل التي تخضع للضريبة على الدخل الاجمالي، وفي المقابل مجموعة أخرى معفاة منها وهي كآآتي:

1- المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي

ذكر المشرع الجزائري في مادته الثانية من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بعض الفئات التي تمثل مجموع المداخل الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي¹ وهي:

- الأرباح الصناعية و التجارية والحرفية

- أرباح المهن غير التجارية

- المداخل الفلاحية

¹ - ج.د.ش، مشروع قانون المالية رقم 21-76 للسنة المالية 2022 ، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

-المداخيل الناتجة عن إيجار الملكيات المبنية وغير مبنية

-مداخيل رؤوس الأموال المنقولة وكل هذه المداخيل تم شرحها بالتفصيل في الفصل الأول

-المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية: يخضع لضريبة الدخل الإجمالي حسب الاقتطاع من المصدر المداخيل التالية:

- المداخيل الأساسية المتمثلة في المرتبات والأجور و العلاوات.

- المداخيل الملحقة و التي تتمثل فيالإكراميات و الزيادة في السعر مقابل الخدمات

- الإيرادات المماثلة للأجور كالمزايا العينية المتمثلة في التغذية السكن النقل والتدفئة والإنارة وغيرها

- العلاوات و التعويضات و التسديدات و المنح المدفوعة لمسيرى المؤسسات¹.

- تعويضات المساعدة و التعويضات الممنوحة في إطار الاستخلاف في المؤسسة بشكل ثانوي.

- الرواتب و المنح و العلاوات و التعويضات حسب المادة 67 من قانون الضرائب المباشرة إذ تخضع لاقتطاع من مصدر الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 10%².

¹- يعقوب بن ساحة ، محمد بن الأخضر، مرجع سابق، ص ص13-14

²- ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 الخاص بقانون المالية لسنة 2021، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق.

- الرواتب المتأتية من جميع الأنشطة ذات الطابع الفكري و يحدد معدل الاقتطاع ب15%

- منح الخدمة الدائمة و الخدمة بالمناوبة و كذلك منح المردودية و المعاشات و الريع العمرية.

2- المداخل المعفاة من الضريبة على الدخل الاجمالي

لقد استثنى المشرع الجزائري بعض المداخل ، وأعفاها من الضريبة على الدخل الإجمالي وهي:

- بالنسبة للإرباح الصناعية والتجارية: تستفيد من الإعفاء الدائم من ضريبة الدخل الإجمالي كل من:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الاشخاص المعاقين المعتمدة من طرف الدولة

- يستفيد من الاعفاء و لمدة 10 سنوات كل من الحرفيين التقليديين و الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا¹.

- الانشطة التي يقوم بها الشباب المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم الشباب من إعفاء كامل لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ بداية الاستغلال و تحدد مدة الإعفاء ب ستة (06) سنوات إذا كان هذا المشروع في مناطق يراد ترقيتها.

¹-المديرية العامة للضرائب،قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،الجزائر،وزارة المالية،2021،مرجع سابق الذكر

- يستفيد من الإعفاء الكلي من ضريبة الدخل الإجمالي أيضا و لمدة خمس (05) سنوات المستثمرين في النشاطات المؤهلة للاستفادة من إعانة الدولة لدعم القرض المصغر¹.

- بالنسبة للإيرادات الفلاحية تشمل ما يلي:

- تعفى من ضريبة الدخل الاجمالي و بشكل كلي زراعة الحبوب و البقول الجافة و التمر

- تعفى و لمدة 10 سنوات كل من:

- الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية و تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي التي تم استصلاحها حديثا.

- تعفى الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية في المناطق الجبلية².

- بالنسبة للمرتبات والأجور: يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخل الآتية:

- الأجور و المكافآت التي تمنح في إطار تشغيل الشباب³.

- التعويضات المخصصة لمصاريف التنقل و مصاريف المهمات خارج المؤسسة.

- التعويضات عن المنطقة الجغرافية

¹- منصور بن أعمارة ، مرجع سابق ، ص56

²- محمود جمام ، مرجع سابق ، ص58

³- أحمد بلال ، مرجع سابق ، ص 25-26

- المنح العائلية المنصوص عليها في التشريع الاجتماعي مثل الأجر الوحيد المنح العائلية و منحة الأمومة¹.

- منح البطالة و التعويضات و المنح المدفوعة على أي شكل كان من طرف الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين و المراسيم المتعلقة بالحماية و التأمين.

- الربوع العمرية المدفوعة كالتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني سبب للضحية عجز دائم منعه من ممارسة نشاطاته اليومية دون مساعدة².

- معاشات المجاهدين و أرامل الشهداء و الأصول من وقائع حرب التحرير.

- المداخل المذكورة في المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة إذ ينبغي ان يقل هذا التخفيض حسب القانون عن 12000 دج سنويا او يزيد عن 18000 دج سنويا اي 1000 الى 1500 دج شهريا³.

- يستفيد من اعفاء بشكل كلي المداخل التي لا تتعدى 30000 دج

- يستفيد من تخفيض ثان اضافي المداخل التي تفوق 30000 دج و تقل عن 35000 دج

¹ - المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، وزارة المالية، 2021، مرجع سابق الذكر

² - يوسف ناشي ، محمد رحموني، نادية عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 11

³ - أنظر المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 .

- بالنسبة للمداخل التي تفوق 30000 دج وتقل عن 42500 دج التي يتقضاها العمال ذوي الإعاقة الحركية والمكفوفين والصم والبكم تستفيد من تخفيض إضافي على ألا يتراكم مع التخفيض الثاني المذكور سلفاً¹.

المطلب الثاني: الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي والمعفون منها

حدد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي والأشخاص المعفيين منها وسنستعرضها فيما يلي:

1- الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي: و تتمثل فيما يلي؛

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكلفهم في الجزائر و يعتبر موطن تكلفهم في الجزائر من خلال

الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين أو منتفعين أو مستأجرين لمدة لا تقل عن سنة واحدة

- الأشخاص الذين يوجد مكان إقامتهم الرئيسية في الجزائر.

- الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً مهنيًا .

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكلفهم خارج الجزائر وعائدتهم من مصدر جزائري.

- الأشخاص التابعة للدولة كأعوان لها و الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في ذلك البلد لضريبة شخصية على مجموع مداخلهم¹ .

¹ - ج.ج.د.ش ، الجريدة الرسمية ، العدد 100، ص 13 ، مرجع سابق

- الأشخاص غير المقيمين في الجزائر و مداخلهم من مصدر جزائري.

- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على مدا خيل يعود فرض الضريبة إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة².

2- الأشخاص المعفون من الضريبة على الدخل الإجمالي: يعفى من ضريبة الدخل الإجمالي الأشخاص التالية:

- الأشخاص من الجنسية الأجنبية والذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل المنصوص عليها في اتفاقية دولية

-السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصلة من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات لأعوان الدبلوماسيون و السفراء و القنا صلة الجزائريين³.

- العمال المعاقين حركيا أو سمعيا أو بصريا الذين يقل أجرهم أو معاشهم عن 20000

د ج

¹- عزو أيت قاسي ، رضوان بن زيدان حاج ، نمو الجباية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الإقتصادي، دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ، مجلة البشائر الاقتصادية،الجزائر،عدد3 ، ديسمبر 2019، ص387

²- ج.ج.د.ش.مرسوم رئاسي رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 الخاص بقانون المالية لسنة 2021 ،قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2022/01/01، مرجع سابق.

³-Zahira Battatache , **guide pratique sur les salaires**, Alger: édition BERTIN ,2020,p84

- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين الذي أنشئ نظامها الجمركي بمقتضى المادة 126 مكرر من قانون الجمارك¹.

- العمال المتقاعدون الذين يقل معاشهم عن 30000 دج حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020².

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول ضريبة الدخل الإجمالي لسنة 2022³.

¹ - عبد الله مركيك، الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية مستغانم، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2019، ص ص 18-19

² - بوعلام علاوش ، عبد الجليل بولودان، مرجع سابق، ص من 20 إلى ص 26

³ - وهيبة لحمادي ، مرجع سابق، ص ص 51-52

المبحث الثالث: تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي والتعديلات الحكومية

لقد مس الإصلاح الجبائي في الجزائر ضريبة الدخل الإجمالي لما لها من أهمية قصوى في الاقتصاد بصفة عامة إذ تمثل أحد أهم الموارد المباشرة لخزينة الدولة و تجدر الإشارة أن ضريبة الدخل الإجمالي جاءت لوضع حد للعديد من الضرائب المتنوعة والتكميلية التي كان يتسم بها نظام الضرائب في الجزائر، فقد كانت معقدة للغاية مما أدى بالمسؤولين إلى إدخال عدة تعديلات عليها وهي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا إلى أن تجد التعديل الملائم لتحصيل هذه الضريبة بما يعود بالفائدة على الدولة والموظف معا، و سوف نحاول في هذا المبحث تبيان كيف يتم تحصيل ضريبة الدخل الإجمالي من مداخيل الموظفين، والتطرق الى أهم التعديلات التي أجرتها الحكومة الجزائرية للإصلاح الضريبي من 1992 إلى يومنا هذا ، وكيف أثر ذلك على الأجور.

المطلب الأول: تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبات

إن الضرائب على الأجور بالمفهوم الحالي يخضع لقانون المالية التكميلي لسنة 2020، وقانون المالية لسنة 2022 ، المعدل والمتمم لقانون المالية لسنة 2008، وكما ذكرنا سافا أن جميع الأحكام القانونية المتعلقة بالضريبة على الأجر باعتباره نوعا من أنواع الدخل تجد محلا لها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وذلك تحديدا من المواد 66 إلى 76 من هذا القانون¹. والجدير بالذكر أن هناك إشكال حول كيفية حساب الضريبة على الأجر وكذلك الوعاء الضريبي الذي يكون محلا للإقتطاع الضريبي، ومن أجل الإلمام بالموضوع، ينبغي المرور بثلاث نقاط أو حيثيات هما: الحدث المنشئ

مرجع سابق CIDTA-LF-2021-ar -1

للضريبة، الوعاء الضريبي ومبلغ الضريبة وبعد كل هذا تأتي عملية التحصيل الضريبي من قبل مديرية الضرائب وفق التنظيم والتشريع المعمول به.

✓ **الحدث المنشئ للضريبة:** هو السبب الذي أدى إلى فرض الضريبة وهي أسباب متعددة حسب التشريع الجزائري فقد يكون السبب هو الربح كما هو الحال في الضريبة على الأرباح والشركات وقد يكون الاستغلال، إيجارات العقارات أو رقم الأعمال، أما فيما يتعلق بالأجور والرواتب فالحدث المنشئ للضريبة هو الدخل¹، فكل من يتقاضى دخل شهري في شكل أجر أو مرتب فإن التشريع الجبائي يفرض عليه إقتطاع ضريبي بصفة شهرية على النحو الذي سنحدده، بصفة عامة الحدث المنشئ للضريبة هو الدخل الذي يتقاضاه الموظف أو العامل في شكل أجر أو مرتب بصفة شهرية.

✓ **الوعاء الضريبي:** هو الأساس الذي يتم إحتساب الضريبة بناء عليه، ولقد تناول قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة هذا الموضوع في المواد 66 إلى 77 من هذا القانون حيث تنص المادة 66 على: " تدرج المرتبات والتعويضات والأتعاب والأجور والمنح والريوع العمرية في تكوين الدخل الإجمالي المحدد أساسا لإقرار الضريبة على الدخل الإجمالي²"، بمعنى أن الأجور والمرتبات بكافة عناصرها تشكل دخلا، وهذا الدخل يكون أساسا لإقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا ما يؤكد الحيثية الأولى وهي أن الحدث المنشئ للضريبة في هذه الحالة هو الأجر أو المرتب ولكن الآن كيف يتم احتساب الوعاء الضريبي، سوف نعرف الوعاء الضريبي فنقول أن الأجر يتكون من مجموعة من العناصر هي الأجر القاعدي و التعويضات والعلاوات وجميع هذه

¹ - حنان عقيدى، دراسة تحليلية لأثر الضريبة على الدخل الإجمالي ، ص 22

² - أنظر المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020

العناصر تشكل الوعاء الضريبي باستثناء ما يتم إعفاؤه من هذه العناصر، ومن خلال قسيمة الأجر لموظف ينتمي إلى قطاع التربية الوطنية ، مصنف في الرتبة 13 ورقمها الإستدلالي 628 الدرجة 02 وعدد نقاطها الإستدلالية هو 163¹(أنظر الملحق رقم 04) سنوضح كيف يتم احتساب الوعاء الضريبي أو ما يسمى اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي، وطبقا للمادة 66 فالوعاء الضريبي هو :

- الأجر القاعدي=الرقم الإستدلالي في قيمة النقطة الإستدلالية بمعنى

$$628 * 45 = 28.260 \text{ دج}$$

- تعويض الخبرة المهنية=عدد نقاط الدرجة*قيمة النقطة الإستدلالية بمعنى

$$63 * 45 = 2835 \text{ دج}$$

- تعويض الخبرة البيداغوجية : (الأجر القاعدي*رقم الدرجة السارية المفعول)*4%

$$\text{بمعنى } (2 * 28.260) * 4 \% = 2260.80 \text{ دج}$$

- منحة التأهيل : (الأجر القاعدي+تعويض الخبرة المهنية)*45% بمعنى

$$(2835 + 28.260) * 45 \% = 13992.75 \text{ دج}$$

- منحة جزافية تعويضية : 1500 دج

- منحة التوثيق التربوي : 3000 دج

- تعويض المشقة = (الأجر القاعدي+تعويض الخبرة المهنية) *15% بمعنى

$$(2835 + 28260) * 15 \% = 4664.25 \text{ دج}^2.$$

¹ - ج.ج.د.ش، مرسوم الرئاسي رقم 138/22 المؤرخ في 31-03-2022 الذي يحدد الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم ، مرجع سابق.

² - ج.ج.د.ش ، المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 10 ربيع الأول 1431 الموافق لـ 24 فبراير 2010 المؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية ، مرجع سابق ذكره

ومجموع هذه التعويضات يمثل الراتب الإجمالي الخاضع للضمان الإجتماعي بمعنى

الراتب الإجمالي الخاضع للضمان الإجتماعي: الأجر القاعدي+تعويض الخبرة المهنية+تعويض الخبرة البيداغوجية+منحة التأهيل+منحة جزافية تعويضية+منحة التوثيق+تعويض المشقة¹ أي

الراتب الإجمالي الخام =

$$4664.25+3000+13992.75+1500+2260.80+2835+28260$$

$$= 56512.80 \text{ دج نقتطع منه نسبة } 9\% \text{ من الضمان الإجتماعي ونجد } 5086.15 \text{ دج.}$$

الوعاء الضريبي أو الراتب الإجمالي الخاضع للضريبة يحتسب كالاتي:

$$\text{الراتب الإجمالي} - \text{نسبة الضمان الإجتماعي أي } 56512.80 - 5086.15 = 51426.65 \text{ دج}$$

وهذا المبلغ هو ما يعرف بالوعاء الضريبي أي الأساس الذي تحدد بناءا عليه الضريبة على الدخل الإجمالي إما بواسطة السلم التصاعدي للضريبة لسنة 2022 المعدل والمتمم

¹ - ج.ج.دش، مرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 05/06/1996، الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الإجتماعي، الجريدة الرسمية، عدد 15 ، الصادرة في 9 جوان 1997، ص 7-8

لسلم 2008 أو تطبيقه في الجدول حسب النسب المعدلة كما سنراه في الجدولين الآتيين¹:

1- سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2022 2- سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2008

Impôt sur le Revenu Global (IRG) applicable sur les traitements, salaires et rémunérations prévus à l'article 66 du CIDTA				
Monnaie Sommis	Barème IRG (cas général)	Barème IRG (cas particuliers)		
IRG	Monnaie NET	IRG	Monnaie NET	
20000,00	0,00	20000,00	0,00	20000,00
20010,00	0,00	20010,00	0,00	20010,00
20020,00	0,00	20020,00	0,00	20020,00
20030,00	0,00	20030,00	0,00	20030,00
20040,00	0,00	20040,00	0,00	20040,00
20050,00	0,00	20050,00	0,00	20050,00
20060,00	0,00	20060,00	0,00	20060,00
20070,00	0,00	20070,00	0,00	20070,00
20080,00	0,00	20080,00	0,00	20080,00
20090,00	0,00	20090,00	0,00	20090,00
20100,00	0,00	20100,00	0,00	20100,00
20110,00	0,00	20110,00	0,00	20110,00
20120,00	0,00	20120,00	0,00	20120,00
20130,00	0,00	20130,00	0,00	20130,00
20140,00	0,00	20140,00	0,00	20140,00
20150,00	0,00	20150,00	0,00	20150,00
20160,00	0,00	20160,00	0,00	20160,00
20170,00	0,00	20170,00	0,00	20170,00
20180,00	0,00	20180,00	0,00	20180,00
20190,00	0,00	20190,00	0,00	20190,00
20200,00	0,00	20200,00	0,00	20200,00
20210,00	0,00	20210,00	0,00	20210,00
20220,00	0,00	20220,00	0,00	20220,00
20230,00	0,00	20230,00	0,00	20230,00
20240,00	0,00	20240,00	0,00	20240,00
20250,00	0,00	20250,00	0,00	20250,00
20260,00	0,00	20260,00	0,00	20260,00
20270,00	0,00	20270,00	0,00	20270,00
20280,00	0,00	20280,00	0,00	20280,00
20290,00	0,00	20290,00	0,00	20290,00
20300,00	0,00	20300,00	0,00	20300,00
20310,00	0,00	20310,00	0,00	20310,00
20320,00	0,00	20320,00	0,00	20320,00
20330,00	0,00	20330,00	0,00	20330,00
20340,00	0,00	20340,00	0,00	20340,00
20350,00	0,00	20350,00	0,00	20350,00
20360,00	0,00	20360,00	0,00	20360,00
20370,00	0,00	20370,00	0,00	20370,00
20380,00	0,00	20380,00	0,00	20380,00
20390,00	0,00	20390,00	0,00	20390,00
20400,00	0,00	20400,00	0,00	20400,00

(01)

(02)

¹ - ج.د.ش، قانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30، المتضمن قانون النالية لسنة 2022، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الذي يقضي بتطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2022/01/01، الجريدة الرسمية، العدد 100 الصادر في 2021/12/30.

المطلب الثاني: التعديلات الحكومية على ضريبة الدخل الإجمالي

لقد تميز النظام الضريبي الجزائري قبل 1992 بعدم الاستقرار، وضعف العدالة الضريبية وكذا ارتفاع الضغط الضريبي بالإضافة إلى مجموعة من النقائص والإختلالات وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إدخال جملة من التعديلات التي مست ضريبة الدخل الإجمالي لإيجاد صيغة تخدم كل الأطراف وسنحاول عرض التعديلات التي عرفتتها ضريبة الدخل الإجمالي فئة المرتبات والأجور من 1992م إلى وقت كتابة هذه المذكرة (سبتمبر 2022).

التعديل الأول حسب قانون المالية لسنة 1992م: عدل الجدول التصاعدي حسب المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة حيث كان الحد الأدنى المعفى من الضريبة هو 25200 دج و تضمن الجدول على اثنا عشرة (12) معدل للضريبة حيث أن كل شريحة من الدخل تخضع لمعدل معين و تتراوح المعدلات بين 12% و 70% حيث أن أعلى معدل بلغ 70% وكان يفرض على شريحة الدخل التي تزيد عن 718200 دج¹و الجدول رقم(03) يوضح ذلك:

الجدول رقم(03): جدول الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية لسنة 1992

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة على الدخل الاجمالي
0%	لا يتجاوز 25.200 دج

¹ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 91-25، المؤرخ في 18/12/1991 المتضمن قانون المالية 1992، المادة 17، الجريدة الرسمية، عدد 65، الصادر في 18/12/1991، ص 2443.

من 25.201 دج الى 37.800 دج	12%
من 37.801 دج الى 63000 دج	15%
من 63.001 دج إلى 100.800 دج	19%
من 100.801 دج إلى 151.200 دج	23%
من 151.201 دج إلى 214.200 دج	29%
من 214.201 دج إلى 289.800 دج	35%
من 289.201 دج إلى 378.000 دج	42%
من 378.001 دج إلى 478.800 دج	49%
من 478.801 دج إلى 592.200 دج	56%
من 592.201 دج إلى 718.200 دج	63%
أكثر من 718.200 دج	70%

المصدر: قانون المالية لسنة 1992

التعديل الثاني حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1992م: شهد قانون المالية التكميلي لسنة 1992 تعديلا طفيفا مس أقساط الدخل الخاضع للضريبة، حيث أن أعلى شريحة أصبحت تعادل 3.024.000 دج بدلا من 718.200 دج¹ سابقا، بينما بقيت نسب الضرائب كما كانت حيث تخضع أعلى نسبة لمعدل ضريبة 70%. كما يوجد أيضا تعديل في الجدول التصاعدي حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1992 و مس بعض الشرائح و الجدول رقم(04) يوضح ذلك²:

¹ - ج.ج.د.ش ، المرسوم التشريعي رقم 92-04 المؤرخ في 11/10/1992 المتضمن قانون المالية التكميلي 1992، المادة 15، الجريدة الرسمية ، العدد 73، الصادرة في 11/10/1992

² - منصور بن أعمارة ، مرجع سابق ، ص 69

الجدول رقم(04): جدول الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1992

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الاجمالي
0%	لا يتجاوز 25.200 دج
12%	من 25.201 دج الى 37.800 دج
15%	من 37.801 دج الى 63.000 دج
19%	من 63.001 دج إلى 100.000 دج
23%	من 100.001 دج إلى 151.200 دج
29%	من 151.201 دج إلى 214.200 دج
35%	من 214.201 دج إلى 289.800 دج
42%	من 289.801 دج إلى 378.000 دج
49%	من 378.001 دج إلى 882.000 دج
56%	من 882.001 دج إلى 1.512.000 دج
63%	من 1.512.001 دج إلى 3.024.000 دج
70%	أكثر من 3.024.000 دج

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 1992

نستخلص من هذين التعديلين كثرة المعدلات الضريبية المطبقة ضمن الجدول الضريبي لعام 1992م، حيث وصلت إلى 11 معدلا بالإضافة إلى الفئة المعفاة إذ بلغ أقصاها 70 بالمائة وهي نسبة مرتفعة جدا وغير عادلة مما يشكل عبئا على دخل الموظف.

3-التعديل الثالث حسب قانون المالية سنة 1994: عرف قانون المالية لسنة 1994

تعديلات جوهرية في الجدول التصاعدي، حيث مس النسب المئوية وأقساط الدخل وهذا راجع لاقتناع المسؤولين بضرورة هذه الإصلاحات بسبب كثرة التعديلات وكذا تنوعها، مما يجعلها غير بسيطة وبعيدة عن العدالة، وكذا اتساع الهوة بين شرائح الدخل وهذا ما يصعب استيعاب مثل هذا النوع من الضرائب مما يزيد من إمكانية التهرب الضريبي. كل هذه الأشياء دفعت بالمشروع الجزائري إلى إدخال تعديلات على الجدول التصاعدي، فقد أصبح مقسما إلى ستة (6) شرائح بعدما كان مقسما إلى 12 شريحة قبل 1994م، وأيضا تخفيض نسب الضريبة الذي أصبح 50% بعدما كان 70% وأصبحت تفرض على شريحة الدخل 1920000 دج¹ والتي تم تقليصها بعدما وصلت إلى 3024000 دج سابقا، وتم التقليل أيضا إلى خمسة معدلات بالإضافة إلى زيادة الحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة الذي ارتفع بـ 4800 دج ليصل الحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة 30000 دج وهو الموجود في الجدول التصاعدي المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمعدلة وفقا لقانون المالية لسنة 1994م والجدول رقم (05) يوضح ذلك.

¹ -ج.ج.د.ش، القانون رقم 18/93 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1994، المادة 09، الجريدة الرسمية، العدد 88 الصادرة في 1991/12/30، ص 6

الجدول رقم(05): جدول الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1994

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الإجمالي
0%	لا يتجاوز 30.000 دج
15%	من 30.001 دج إلى 120.000 دج
20%	من 102.001 دج إلى 240.000 دج
30%	من 240.001 دج إلى 720.000 دج
40 %	من 720.001 دج إلى 1.920.000 دج
50 %	أكثر من 1.920.000 دج ¹

المصدر: قانون المالية 1994

يلاحظ على التعديل الذي أجري على السلم الضريبي لسنة 1994 أنه أكثر عدالة من التعديلات السابقة سواء من حيث قسط الدخل المعفى الذي ارتفع إلى 30.000 دج، وتقليص حجم المعدلات إلى ست فئات بدل إثنا عشرة وكذا تخفيض نسب المعدلات الذي قدر أعلاها بـ 50 % بدل 70 %، غير أنها لم تكن بالمستوى المطلوب والدليل على ذلك مواصلة الحكومة بإدخال تعديلات أخرى بعدها.

4-التعديل الرابع حسب قانون المالية سنة 1999م: شهد الجدول التصاعدي عدة تعديلات حتمتها الظروف السائدة سواء الاجتماعية كتدني مستوى المعيشة والإقتصادية

¹ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 18/93 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن تطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 1994، مرجع سابق

كانهيار الاقتصاد الوطني و ظروف سياسية صعبة كل هذا أجبر المسؤولين على إدخال تعديلات على ضريبة الدخل الإجمالي والتي جاء بها قانون المالية لسنة 1999م، وقد مست هذه التعديلات أقساط الدخل والنسب المئوية حيث نجد أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة ارتفع من 30.000 دج الى 60.000 دج وتغيرت معه باقي الشرائح الأخرى وتم في هذا التعديل أيضا تخفيض المعدل الضريبي من 50% الى 40% وأما فيما يتعلق بشريحة الدخل العليا فبقيت مساوية لـ 1.920.000 دج وهو ما نجده موضحا في الجدول التصاعدي السنوي المعدل في قانون المالية لسنة 1999م والجدول رقم (06) يوضح ذلك¹.

الجدول رقم(06): جدول الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1999

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الاجمالي
0%	لا يتجاوز 60.000 دج
10%	من 60.001 دج الى 180.000 دج
20%	من 180.001 دج الى 360.000 دج
30 %	من 360.001 دج إلى 720.000 دج
35 %	من 720.001 دج إلى 1.920.000 دج

¹- ج.ج.د.ش، القانون رقم 12/98 المؤرخ في 1998/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1999، المادة 10، الجريدة الرسمية، عدد98، الصادرة في 1998/12/31، ص5

أكثر من 1.920.000 دج	¹	40 %
----------------------	--------------	------

المصدر: قانون المالية 1999

اتسم هذا التعديل بارتفاع قسط الدخل المعفى من الضريبة إلى 60.000 دج وانخفاض في المعدل الأقصى إلى 40 بالمائة وهذا أمر ايجابي ولكن مایعاب علیه هو اللاعدالة الضريبية فيما يخص النسب المئوية المفروضة على بعض الشرائح .

4-التعديل الخامس حسب قانون المالية سنة 2003م: جاء قانون المالية لسنة 2003م بتعديلات على المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و كانت التعديلات خفيفة وقد مست الجدول التصاعدي خاصة شرائح الدخل سنويا و كان ذلك بسبب تحسن مداخل الدولة الجزائرية خاصة المتعلقة بالموارد النفطية في هذه الفترة و هذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى إدخال تعديلات و ذلك بتغير الشرائح نحو الارتفاع حيث كان القسط الاعلى الخاضع للضريبة هو 1.920.000 دج ويخضع لمعدل 40 بالمائة هذا كان سابقا ليرتفع الى 3.240.000 دج ليخضع دائما لمعدل 40% و الجدول رقم(07) يوضح ذلك².

¹ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 12/98 المؤرخ في 1998/12/31 ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، جدول الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 1999 ، المرجع ذاته

² - ج.ج.د.ش، القانون رقم 11/02 المؤرخ في 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، المادة 14، ج.ر.ج.ج، ع86 الصادرة في 2002/12/25، ص6

الجدول رقم(07): جدول الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2003

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الاجمالي
0%	لا يتجاوز 60.000 دج
10%	من 60.001 دج الى 180.000 دج
20%	من 180.001 دج الى 360.000 دج
30 %	من 360.001 دج إلى 1.080.000 دج
35 %	من 1.080.001 دج إلى 3.240.000 دج
40 %	أكثر من 3.240.000 دج ¹

ما يلاحظ على هذا الجدول هو الرفع من الحد الأعلى الخاضع للضريبة الذي قدر بـ 3.240.000 دج و الإبقاء على نفس النسب وتغيير في الشرائح الأخيرة ويبدو هذا التعديل أكثر منطقية وأقرب إلى العدالة ولكنه لا يخلو من النقائص وتعديل 2008 أكثر دليل على ذلك.

5-التعديل السادس حسب قانون المالية لسنة 2008م: شهد قانون المالية لسنة 2008م عدة تعديلات مست أقساط الدخل إذ بلغت الشريحة المعفاة من الدخل 120.000 دج سنويا، وهي ضعف الشريحة المعفاة سابقا كما لوحظ أيضا تخفيض شرائح الدخل الخاضعة للضريبة إلى أربعة (4) شرائح باحتساب الشريحة المعفاة ،ضيف إلى ذلك تخفيض القسط الأعلى الخاضع للضريبة الى 1.440.000 دج سنويا ، كما مس التعديل

¹ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 11/02 المؤرخ في 2002/12/24، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، جدول الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2003 ، المرجع ذاته

معدلات الضريبة حيث نجد انه تم تخفيض عدد المعدلات المفروضة على شرائح الدخل إلى ثلاث معدلات فقط أعلاها هو 35%¹ ويفرض على القسط الأعلى من الدخل سنويا و الجدول رقم (08) يوضح ذلك:

الجدول رقم(08): الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008

قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الاجمالي	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120.000 دج	0%
من 120.001 دج الى 360.000 دج	20%
من 360.001 دج الى 1.440.000 دج	30%
أكثر من 1.440.000 دج	35 %

المصدر: قانون المالية لسنة 2008

أما فيما يخص مداخيل الموظفين يتم تطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة شهرية² بتقسيم كل شريحة في الجدول أعلاه على عدد أشهر السنة للحصول على الجدول التالي:

¹-ج.ج.د.ش،القانون رقم 12/07 المؤرخ في 2007/12/3 المتضمن قانون المالية 2008،المادة 05، مرجع سابق ، ص03

²- منصور بن أعمارة ، مرجع سابق الذكر ، ص70

الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الإجمالي
0%	لا يتجاوز 10.000 دج
20%	من 10.000 دج الى 30.000 دج
30%	من 30.000 دج الى 120.000 دج
35 %	أكثر من 120.000 دج ¹

المصدر : قانون المالية 2008.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القسط المعفى من الضريبة منخفض جدا مقارنة مع ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للموظف من جهة، وعدم مرونة التصاعدية المعتمدة في هذا الجدول من جهة أخرى، حيث نجد أن طول الشرائح غير متناسقة فيما بينها، وبالتالي هذا السلم الضريبي يكون في صالح الدخل المرتفعة، لذا كان على الحكومة أن تهتم أكثر إلى الشريحة الأولى، كما أن المعدلات المدرجة في هذا الجدول مرتفعة نوعا ما فهي لا تشجع الموظف لا على الادخار ولا على الإستثمار.

6- التعديل السابع حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020: لقد جاء القانون

التكميلي لسنة 2020م الذي أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في شهر جوان من عام ببعض التعديلات على ضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات و الأجور فقد تم إلغاء الضريبة على الدخل الشهري الذي يقل عن 30.000 دج و ذلك

¹ - ج.ج.د.ش، القانون رقم 12/07 المؤرخ في 2007/12/30 المتضمن قانون المالية 2008، المادة 05، مرجع سابق

ابتداء من أول شهر جوان لسنة 2020¹، وكذا الرفع من الأجر الأدنى الوطني المضمون من 18.000 دج الى 20.000 دج وتم في هذا المشروع التكميلي أيضا الإبقاء دون تغيير على نفس الأقساط الدخل الخاضعة لضريبة الدخل الإجمالي لسنة 2008م والإبقاء على نفس التخفيض المقدّر بـ 40% من الضريبة و الذي ينحصر بين 1000 دج و 1500 دج، ويجدر الإشارة أنه لم يتم تغيير الإعفاءات المدرجة في القانون السابق إلا فيما يخص²:

- العمال المعاقون الذين تقل أجورهم . عن 30000 دج
- العمال المتقاعدون الذين تقل معاشاتهم عن 30000 دج. و الجدول رقم (09) يوضح ذلك.

الجدول رقم(09): الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية التكميلي 2020

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الاجمالي
0%	لا يتجاوز 10.000 دج
20%	من 10.000 دج الى 30.000 دج

¹ - ج.ج.د.ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، مرجع سابق.

² - ج.ج.د.ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ج.ر.ج.ج، ع33، الصادرة بتاريخ 2020/06/04، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعديل الضريبة لى الدخل الإجمالي لأصحاب المداخل التي تقل عن 30000 دج والضريبة الجزافية الوحيدة .

30%	من 30.000 دج الى 120.000 دج
35 %	أكثر من 120.000 دج ¹

المصدر: قانون المالية 2008

أما فيما يخص حساب جدول الضريبة على الدخل الإجمالي 2020 بعد إلغائها على الأجور التي هي أقل من 30000 دج فنستعمل نفس طريقة الحساب مع إلغاء الشريحة الأولى والثانية أي التي لا تتجاوز 10000، ومن 10.000 دج إلى 30000 دج.

مثلا موظف في الرتبة 13 الدرجة 02 راتبه الخام الخاضع للضمان الإجتماعي هو 56512.80² ننقص منه اقتطاع نسبة 9 بالمائة من الضمان الاجتماعي 5086.15 دج نجد 51.426.65 وهو الأجر الخاضع للضريبة وفي هذه الحالة يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب جدول 2008 حيث يتم تقسيم الراتب إلى أجزاء حسب النسب المطبقة عليها.

7-التعديل الثامن حسب قانون المالية سنة 2022م: تتلخص الأحكام التشريعية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2022 م فيما يخص ضريبة الدخل الإجمالي في إصلاحها وذلك من أجل التخفيف من الضغط الضريبي على الأسر الجزائرية لفئات الدخل المتوسط والضعيف وتحسين مردودية الإيرادات من خلال تعزيز التدرج التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وتوسيع الوعاء الضريبي.

¹ - مرجع سابق CIDTA-LF2021-ar.2021

² - ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 07/304 المؤرخ في 2007/09/29 التي تحدد الشبكة الاستدلالية للأجور ونظام دفع مرتبات الموظفين لسنة 2008 .

وحسب قانون المالية الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بداية عام 2022 الذي عدل السلم التصاعدي لضريبة الدخل الإجمالي وفق ما تنص عليه المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة التي تتطور وفقا للراتب الخاضع للضريبة ونجد المادة 31 من نفس القانون قد حددت معدلات في ستة (06) مستويات¹ بعدما كانت المعدلات في السلم القديم أربعة (04) مستويات.

وفي قانون المالية 2022م تم إعفاء أصحاب المداخل الأقل من 30 ألف دج من ضريبة الدخل الإجمالي ويستفيد الذي يفوق دخلهم 30 ألف دج و يقل عن 35 ألف دج من تخفيض إضافي ثان ونجد هذا موضحا في الجدول رقم (10)².

الجدول رقم(10): الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع لضريبة الدخل الإجمالي بصفة شهرية
0%	أقل من 20.000 دج
23%	من 20.001 دج الى 40.000 دج
27%	من 40.001 دج الى 80.000 دج
30%	من 80.001 دج إلى 160.000 دج
33%	من 160.001 دج إلى 320.000 دج
35%	أكثر من 320.000 دج

المصدر: قانون المالية لسنة 2022

¹ - ج.ج.د.ش ، قانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 ، مرجع سابق
² - أنظر المادة 31 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 ، تطبيق الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجور حسب قانون المالية لسنة 2022 ابتداء من 2022/01/01 .

حيث تم الإبقاء على الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور الشهرية التي لا تتجاوز مبلغ 30.000 دج، ونفس الشيء بالنسبة للتخفيض بنسبة 40 الذي لا يزال ساري المفعول.

يمكن أن نستخلص من كل ما سبق أن ضريبة الدخل الإجمالي لفئة الأجور و المرتبات تشكل موردا أساسيا لخزينة الدولة و نظرا للأهمية القصوى لها عرفت عدة تعديلات منذ 1992 الى 2022 وكان الغرض منها في البداية هو التحصيل المالي بالدرجة الأولى إلى أن جاء تعديل 2008م أين تم الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي برفع من معدل الإعفاء الضريبي وتخفيض الدخل الخاضع للضريبة سعيا للحد من الفوارق الاجتماعية، ولكن تبقى المجهودات المبذولة غير كافية لما تحويه هذه التعديلات من نقائص واختلالات.

أما عن التعديل الأخير يمكن القول أن الإعفاء الضريبي عن المداخل التي تقل عن 30 ألف دج والتخفيض الضريبي وكذا الرفع من الأجر الأدنى الوطني المضمون والزيادات في الأجر هي مبادرة حسنة للتحسين من القدرة الشرائية للموظف وتوفر له حياة لائقة وبكرامة، ولكن إذا ما تم الاهتمام بالأسعار، خاصة المواد الأساسية التي تعرف زيادات متواصلة وندرتها في أغلب الأحيان مما يصعب على المواطن الحصول عليها، بمعنى الزيادة في الأجور دون مراقبة الأسعار تبقى مجرد أرقام دون وجود قيمة لها.

ويمكن القول أيضا أن التعديلات التي عرفتتها ضريبة الدخل الإجمالي بصفة عامة وفئة الأجور والمرتبات بصفة خاصة وبشكل مستمر إن دل على شيء وإنما يدل على أنها تعديلات غير ناجعة بالكفاية و الدولة أو المختصين في هذا الشأن لم يجدوا الصيغة التي ترضي الجميع.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد التطرق إلى مختلف جوانب الضريبة على الدخل الإجمالي يمكن القول أن الجزائر باعتمادها على هذا النوع من الضرائب التي استحدثتها بعد إصلاح نظامها الجبائي كانت تسعى إلى تجاوز الاختلالات التي طبعت بها نظام الضريبة على مختلف أنواع الدخل حسب مصدرها الذي ساد لسنوات عدة وعملت على إيجاد سلم ضريبي يتسم بالمرونة والسهولة في التحصيل والتطبيق واعتماده كوسيلة فعالة لضبط كل دخول المكلف وإعادة توزيع الدخل من أجل تحقيق العدالة الضريبية والمساواة بين الأفراد.

ومما لا شك فيه أن أن ضريبة الدخل الإجمالي لها علاقة وطيدة بالأجر الذي يتقاضاه الموظف، لهذا عمدت الحكومة على فرضه بشكل متساو بين دخولهم وسعت دائما إلى رفع أجورهم لأنه كلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة كلما استطاعت فرض ضريبة ملائمة بإعتبار ضريبة الأجور تمثل موردا أساسيا وهما في خزانة الدولة ولا يمكن الاستغناء عنه ، ولهذا حرصت الحكومة على فرض الضريبة على الدخل الإجمالي على فئة من الأشخاص والمداخيل وإعفاء فئة أخرى منها لأغراض معينة وكذا الإجتهد من أجل إيجاد معدلات مناسبة للتحصيل الضريبي حسب أقساط الدخل وهذا ما لاحظناه في التعديلات الحكومية على ضريبة الدخل الإجمالي من فترة الإصلاح 1992م إلى يومنا هذا خاصة فئة المرتبات والأجور، وكان الهدف توفير الحصيلة المالية والعمل على تحسين القدرة الشرائية لأوسع شريحة من الموظفين خاصة أصحاب المداخيل الضعيفة، وتحقيق الإنصاف الجبائي وتخفيف العبئ الضريبي عليهم ، لكن رغم كل الجهود المبذولة من الجهات الرسمية لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بنسب متساوية، إلا أنه يبقى غير كاف لأن هذه التعديلات تشوبها الكثير من الاختلالات والتناقضات ويبدو أنها لا تستند إلى دراسات إستراتيجية وميدانية ولا إلى خبرة إقتصادية، فهي بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري مما ينعكس سلبا على فعالية هذه الضريبة من جهة وعلى الموظف من جهة أخرى بسبب العبئ الذي يشكله على دخله.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي للضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الميراث والأجور

دراسة حالة موظفي ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان

تمهيد:

بعد جمع وشرح وتحليل المعلومات والتطرق إلى أهم القوانين الخاصة بموضوع دراستنا والمتعلقة بضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور في الجانب النظري يأتي الجانب التطبيقي أين نعمل على معرفة مدى تجسيد تلك القوانين على أرض الواقع وردود أفعال الموظفين حولها لاسيما فيما يتعلق بالإعفاء الذي جاء به القانون التكميلي سنة 2020، أو التخفيض الضريبي الذي صدر وطبق في جانفي 2022 للتخفيف من العبء الضريبي على الموظف، إلى جانب الرفع من النقطة الاستدلالية وغيرها من التعديلات التي جاءت في القوانين المالية الأخيرة والبحث أيضا في موقف النقابات والموظفين من هذه الإصلاحات.

ولأجل إثراء موضوعنا أكثر ارتأينا القيام بدراسة حالة واخترنا المؤسسة التربوية التابعة لوزارة التربية الوطنية - مديرية التربية لولاية تيزي وزو - والمتمثلة في ثانوية حمداني سعيد بدائرة ذراع الميزان.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول سنتناول التعريف بالمؤسسة وأهم هياكلها التنظيمية و مهام كل هيكل فيها.

سنعمل في المبحث الثاني على تبيان تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على رواتب موظفي الثانوية وذلك من خلال تفريغ و تحليل أدوات البحث المعتمدة (الاستبيان والمقابلات) التي أجريناها من مع بعض المسؤولين في القطاع.

وفي الأخير نبين السلبيات والإيجابيات التي أسفرت عليها القرارات الحكومية الجزائرية للسنتين الأخريتين بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي .

المبحث الأول: بطاقة وصفية عن المؤسسة وهياكلها التنظيمية

إن المؤسسة التربوية بصفة عامة مكانتجتمع فيه فئات ذات أعمار مختلفة عبر مستويات التعليم الثلاثة؛ الابتدائي، المتوسط والثانوي، إذ يتم في هذه الأطوار اكتساب خبرات ومعارف طيلة مشوارهم الدراسي بالإضافة إلى تلقينهم أصول التربية والأخلاق من خلال الخدمات التعليمية والمهارات السلوكية والضوابط الأخلاقية من أجل تكوين جيل متعلم، واعي ومتقف، مؤهل لبناء مستقبل زاهر يعود بالنفع عليه خاصة وعلى المجتمع عامة.

ولعل المؤسسة التربوية ثانوية حمداني سعيد واحدة من بين هذه المؤسسات التي تسعى بكل ما يتوفر لها من إمكانيات لتقديم عمل نبيل ألا وهو التربية والتعليم وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بهذه المؤسسة بإعطاء لمحة عامة عنها والتطرق إلى هياكلها التنظيمية و مهام كل مصلحة من مصالحها

المطلب الأول: التعريف بثانوية الشهيد حمداني السعيد

تقع ثانوية حمداني سعيد في مركز دائرة ذراع الميزان التي تبعد عن مقر الولاية بـ 50 كلم وهي تعمل تحت وصاية وزارة التربية الوطنية – مديرية التربية لولاية تيزي وزو، أنشئت يوم 24 مارس 1979م في العام الأول كانت كجناح تابع لمتوسطة ولكن في عام 1980 تحولت إلى ثانوية حمداني سعيد الجديدة. تقدر مساحتها الإجمالية تبلغ 1875000 كلم مربع ونظام الدراسة فيها كان في الماضي القريب داخلي نظرا لاتساع مساحة الدائرة وكثرة البلديات فيها خاصة النائية والبعيدة منها، وبعد عام 2008 نظام أغلق النظام الداخلي

لخلق مؤسسات جديدة بالدائرة واعتمدت نظام نصف داخلي، يشغلها العديد من الإداريين والأساتذة وكذا الأعوان التربويين¹.

والإداريين وأعوان الأمن وهم على التوالي والفريق الإداري كما هو مبين في الخريطة الإدارية²:

-المدير و هو الأمر بالصرف السيد "قطوم فريد" المسؤول الأول بالمؤسسة³.

-الناظر منصب واحد وهو شاغر.

- مستشار التربية منصبان وهما شاگران

-المسير المالي وهي المقتصدة المسؤولة على مصلحة المقتصدية والتسيير المالي والخدمة الداخلية بالمؤسسة السيدة "برجدال ليندة".

-مستشار التوجيه والارشاد منصبان وهما مرسمان مهامهما توجيه وإرشاد التلاميذ ومتابعة الجانب البيداغوجي والنفسي لهم. بالإضافة إلى ما يلي؛

- موظفو الامانة 04 مناصب مشغولة وهي، عون إدارة 01 ، كاتب 01، عون إدارة رئيسي 01 وعون مكتب 01.

- مشرفوا التربية 09

¹ - ج.ج.د.ش، وزارة التربية الوطنية ، مديرية التربية لولاية تيزي وزو ، 1-1 ملف تعريف المؤسسة التربوية ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان

² - ج.ج.د.ش.وزارة التربية الوطنية.مديرية التربية لولاية تيزي-وزو-1130b الخريطة الإدارية لثانوية حمداني سعيد-ذراع الميزان،المتضمنة جميع المناصب المالية المفتوحة تحت رقم 989 بتاريخ 2022/07/14،السنة الدراسية 2022-2023

³ - مرجع ذاته.

- موظفو المصالح الاقتصادية 04

و كذلك تتوفر على؛

-عمال مهنيون المستوى الاول، الثاني والثالث موزعون حسب النظام الداخلي لتسيير الخدمة الداخلية بالمؤسسة وهم 21 عامل

-اعوان الوقاية والأمن: 02

- نظام الدراسة: نصف داخلي، عدد الأفواج البيداغوجية 123¹.

وتعتبر ثانوية حمداني سعيد مثلها مثل باقي الثانويات مؤسسة تربية لها طابع اداري و تعمل على مهمة نبيلة ألا وهي مهمة التربية والتعليم و هي تخضع لقواعد المحاسبة العمومية ولها حق الاكتساب والملكية بواسطة المدير و المسير المالي و ذلك طبقا لقاعدة فصل السلطة وثنائية التنفيذ، وتوضع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية وتعتمد هذه الثانوية في تسيير مصالحها الداخلية والخارجية على مسؤول ويعرف بالأمر بالصرف هو المسؤول الأول عن نشاطات المؤسسة حيث ينوب عنها ويمارس باسمها كل العمليات والعقود ومختلف الاتصالات².

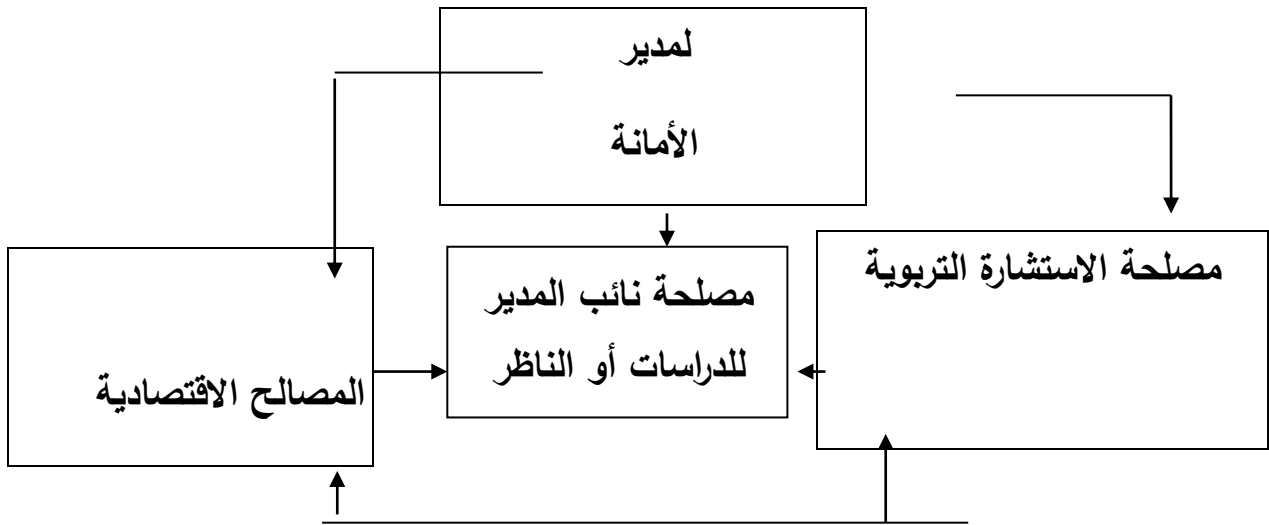
¹ - ج.ج.د.ش، ملف تعريف المؤسسة التربوية ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان، مرجع سابق ذكره

² - مرجع ذاته

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهامها

نتعرف في هذا المطلب على الهيكل التنظيمي لهذه الثانوية انطلاقاً من تعريف مصالحها لأن المؤسسة التربوية تضم ثلاثة مصالح تتعامل وتتفاعل فيما بينها وفق النصوص التنظيمية السارية المفعول من أجل التسيير الحسن لمصالح تلك المؤسسة بحيث أنه يشرف على كل مصلحة مسؤول مباشر تحت إشراف رئيس المؤسسة (المدير) و ينوب عنه في جملة من الأعمال التي تم تحديدها وفق النصوص التشريعية. و يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة الثانوية من الآتي؛

- مصلحة الاستشارة التربوية - مصلحة الدراسات - المصالح الاقتصادية



الشكل رقم (01) يوضح لنا الهيكل التنظيمي لإدارة المؤسسة التربوية

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصالح التي نجدها في المؤسسات التربوية كل واحدة منها لها مهام خاصة بها، ولا بد أن تقوم بها على أحسن وجه وهناك تنسيق و تعاون فيما بينها وتتمثل فيما يلي:

1- الاستشارة التربوية: تعمل هذه المصلحة تحت الإشراف المباشر لمستشار التربية أو المستشار الرئيسي للتربية بمساعدة المشرفين التربويين والمساعدين التربويين الرئيسيين، يتمثل مهامها في تسيير جميع شؤون التلاميذ وكل ما يتعلق بهم مثل الغياب والحضور، الانضباط وغيرها من المهام البيداغوجية والإدارية¹.

2- مصلحة نائب مدير الدراسات: تعمل تحت الإشراف المباشر لمدير الدراسات أو ما يعرف بناظر الثانوية، وهي مصلحة خاصة بتسيير الشؤون التربوية وتختص بمختلف الأمور المتعلقة بالبيداغوجية كمتابعة جدول توقيت الأساتذة والأقسام المسندة لهم والحجم الساعي لكل أستاذ وتسجيل الحضور والغياب وتقديم استفسارات وتسيير الإختبارات الفصلية، وكذا متابعة المناهج الدراسية طيلة السنة الدراسية بالتنسيق مع جميع المصالح.

3- مصلحة المقتصدية: تعمل هذه المصلحة تحت إشراف المسير المالي أو ما يعرف بالمقتصد وهو الذي يقوم بتسيير الشؤون المالية والمادية في المؤسسة ويكون ذلك تحت مسؤولية المدير ومساعديه من نواب مقتصدين يساعدونه في تسيير المصالح الاقتصادية وتتمثل في أربعة مكاتب داخلية وهي:

أ- مكتب المقتصد: وهو المسؤول على هذه المصلحة وإليه تعود كل أعمال المكاتب الأخرى التابعة لها إيرادات، نفقات، رواتب بالإضافة إلى الخدمة الداخلية من أجل مراقبة وتنفيذ ميزانية السنة وهو المكلف بمتابعة الشؤون المالية وتسيير الخدمة الداخلية وتوزيع المهام على الأعوان المهنيين بمساعدة أعوان المصالح المقتصدية بالمؤسسة.

¹ - ج.د.ش، وزارة التربية الوطنية ، مديرية التربية لولاية تيزي وزو، مرجع سابق ذكره

ب- **مكتب الإيرادات:** للمكتب اتصالات متكررة مع التلاميذ وأوليائهم، وكذا اتصالات مع مكتب مستشار التربية لمعرفة عدد التلاميذ الحاضرين، بطاقات الدخول والخروج واتصال مع مكتب مدير المؤسسة أيضا ومن مهامه كذلك تسجيل وتحصيل المبالغ الذاتية وغير الذاتية من الخزينة لأداء نفقات التسيير العام للمؤسسة التي تتكفل بها وزارة التربية زد إلى ذلك القيام بتحصيل المبالغ الخاصة بالمؤسسة و مكلفة باستخلاص المنح.

ج - **مكتب النفقات:** هي مصلحة مكلفة بالعلاقات الدائمة مع المصالح الموجودة في المؤسسة من أجل معرفة حاجات كل واحدة منها وتمويل المؤسسة بمختلف احتياجاتها الضرورية ومعرفة كل النفقات المقررة و الملتمزم بها، وكذا العلاقات مع الممولين المتعاقدين معهم¹.

د- **مكتب الرواتب والأجور:** تعتبر هذه المصلحة الأكثر اتصالا و بشكل مستمر مع الموظفين من أساتذة إداريين وأعاون الخدمات ومع مدير المؤسسة من خلال محاضر تنصيب التعيينات والترقيات أي مختلف النشاطات التي تحدث داخل المؤسسة. كما أن هذه المصلحة تملك كل الوثائق المتعلقة بالرواتب والأجور بتكوين ملف مالي لكل موظف يعين بالمؤسسة يتكون من وثائق تبين الحالة العائلية، صورة شمسية، صك بريدي مشطوب، نسخة طبق الأصل من بطاقة الشفاء ونسخة من الشهادة المتحصل عليها ومحضر التنصيب، ومقرر التعيين، التحويل والدرجة يتم الحصول عليهم بالتنسيق مع مكتب أمانة المدير وكذلك تسيير حضور وغيابات الموظفين من أجل إعداد بطاقة الإقتطاعات لكل

¹ - ج.د.ش، وزارة التربية الوطنية ، مديرية التربية لولاية تيزي وزو ، 1-1 ملف تعريف المؤسسة التربوية ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان، مرجع سابق

شهر، ومن مهامها أيضا تسليم شهادات الأجر، طلب ترقيم في التأمينات الاجتماعية والتعاضدية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 232/01 المؤرخ في 2001/08/09م¹ الذي حدد دفع المرتبات ومختلف المنح من طرف مديرية التربية لولاية تيزي وزو.

ومن المهام الأساسية لهذه المصلحة أيضا هو متابعة الأجور وكل ما يتجدد فيها، وإعداد ملفات الإحالة إلى التقاعد كشهادة 60 شهرا الأخيرة وشهادة الأجور للتقاعد.

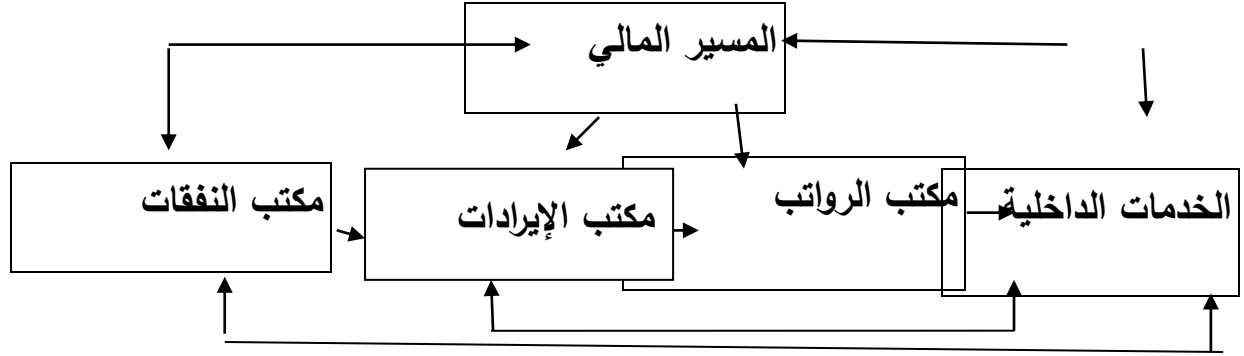
هـ . الخدمة الداخلية: يترأسها رئيس العمال يدعى مسؤول الخدمة الداخلية وهو عامل مهني خارج الصنف أي مصنف في الرتبة 06 في أغلب الأحيان وفي حالة شغور المنصب يكلف عامل مهني آخر لا يهم صنفه بهذه المهمة، من المهام الرئيسية للمصلحة الداخلية هو التعرف على مختلف المتطلبات ومشاكل الوحدة التربوية و تهدف الى الحرص الدائم والمستمر لتوفير الظروف الملائمة لجميع التلاميذ لدراستهم وازدهار رصيدهم الفكري والتعليمي بل لكل الموجودين في المؤسسة وذلك بتوفير وسائل العمل المناسبة للأساتذة والعمال بصفة عامة لمساعدتهم على القيام بمهامهم التربوية بشكل لائق و هذه المصلحة تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي؛

- مراقبة خدمات الأعوان المتعاقدين وتسجيل حضورهم وغيابا تهم ;مراقبة المحلات و فحص الغذاء

¹ - ج.ج.دش، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، مصلحة تسيير نفقات المستخدمين على مستوى الولايات للمصالح اللامركزية لمديريات التربية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-232 المؤرخ في 2001/08/09 المتضمن تحديد مهام المصلحة في تسيير جميع العمليات الخاصة بالأجور والرواتب، 2001

- ويجب الإشارة إلى أن هذه المكاتب تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض من أجل التسيير الحسن لمصالح المؤسسة و توفير الجو المناسب للجميع بهدف المساهمة في أداء رسالة التربية والتعليم¹.

- الشكل رقم (02) يبين لنا الهيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المقتصدية للمؤسسة



¹ - ج.د.ش، ملف تعريف المؤسسة التربوية ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان، مرجع سابق

المبحث الثاني: تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على رواتب موظفي ثانوية حمداني سعيد - ذراع الميزان.

اعتمدت الدراسة الميدانية على الإستبيان والمقابلة لجمع المعلومات، وتقصي الحقائق في كيفية تأثير ضريبة الأجور على رواتب موظفي ثانوية حمداني سعيد بذراع الميزان بصفة خاصة وقطاع التربية بصفة عامة (بعد تعميم نتائج الاستبيان)، حيث تم إعتداد استمارة استبيان مقسمة إلى ثلاث محاور؛ المحور الأول يمثل البيانات الشخصية والمحور الثاني يوضح التأثير الضريبي على مداخيل الموظفين مكون من 8 أسئلة أما المحور الثالث يوضح القرارات وردود الأفعال موزع على 10 أسئلة، وزعت على عينة عشوائية مقصودة مكونة من 80 موظف بالثانوية من إداريين وأساتذة وعمال مهنيين من الصنف 01 إلى الصنف 16، وتم استرجاع 60 استمارة للتفريغ والتحليل، كما تم إجراء مقابلة مع مدير المؤسسة السيد فطوم فريد ، وأخرى مع ممثل العمال السيد إخلف سليمان عامل مهني من الصنف 01، ومقابلة مع ممثل الأساتذة السيدة بادي العزازي أستاذ التعليم الثانوي في مادة تسيير واقتصاد.

المطلب الأول: تفريغ أدوات البحث

سنتطرق في هذا المطلب إلى تفريغ أدوات البحث التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة التطبيقية والمتمثلة في الإستبيان مع الاستشهاد بما جاء في المقابلات من تأكيد أو نفي لفكرة السؤال.

جدول رقم 11: يمثل توزيع العينة حسب المتغيرات الواردة أدناه

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	15	25%
	أنثى	45	75%
الحالة العائلية	متزوج	38	63%
	أعزب	12	20%
	أرمل أو مطلق	10	17%
الأولاد	له أولاد	44	73%
	بدون أولاد	16	27%
حالة الزوج المهنية	يعمل	47	78%
	عاطل عن العمل	13	22%

يمثل الجدول رقم 12 توزيع العينة حسب متغيرات الجنس، الحالة العائلية، الأولاد وحالة الزوج المهنية، فقد شملت العينة 60 موظفا تنقسم بين 25% ذكرا و 75% إناثا ما يدل على أن نسبة الإناث في المؤسسة قيد الدراسة أكثر من عدد الذكور بسبب الرواتب المنخفضة الذي قد يدفع هؤلاء للتوجه للمؤسسات الإقتصادية التي تدفع أفضل ولها امتيازات أحسن أو الهجرة إلى الخارج لتأمين حياة أفضل، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فكلها تذكر في كشف الراتب وكل متغير له قيمته المادية فنلاحظ أن 63% من الموظفين متزوجين، و 17% أرمل ومطلق و 20% فقط أعزب على الأغلب بسبب التأخر في الحصول على الوظيفة فأغلب الموظفين عينوا في مناصبهم في العقد الثالث من العمر. أما بالنسبة لمتغير الأولاد نلاحظ أن نسبة من لهم أولاد هي 73% لأن الموظف يتقاضى على كل طفل منحة

عائلية تقدر بـ300دج، وعلى الزوجة أو الزوج العاقل عن العمل منحة تسمى بالأجر الوحيد يقدر بـ800دج حسب ما نص عليه التشريع الجزائري. وهذه المتغيرات نجدها في أعلى كشف الراتب (الملحق رقم04).

جدول رقم 12: يمثل توزيع العينة حسب متغيرات: الوظيفة، تاريخ التعيين (الأقدمية)، الصفة، الدرجة الحالية ، الصنف ،

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
الوظيفة	أستاذ	28	47 %
	إداري	12	20%
	عامل مهني	20	33%
تاريخ التعيين (الأقدمية)	جديد	15	25%
	له خبرة	45	75%
الصنف	من 01 إلى 07	20	33%
	من 08 إلى 12	08	14%
	من 13 إلى 16	32	53%
الصفة	مرسم	40	66%
	متربص	02	4%
	متعاقد	18	30%

أثناء تفرغنا للإستبيان كما هو مبين في الجدول أعلاه المتعلق بمتغيرات الوظيفة، سنوات الخدمة، الصنف والصفة اتضح لنا أن 47% من الموظفين هم أساتذة لأن الثانوية مقسمة إلى 23 فوج بيداغوجي من مختلف الشعب الأدبية، العلمية والتقنية وهذا ما يجعل

موقف نقاباتهم أقوى مقارنة بالنقابات الأخرى في القطاع ، أما بالنسبة لسنوات الخبرة ، فنجد أغلبية الموظفين قدماء في المنصب ولهم خبرة تصل نسبتهم إلى 75% باعتبار الثانوية قديمة النشأة خاصة بعد إلغاء التقاعد النسبي ، ونجدهم مصنفين كآلاتي :

عمال مهنيين بنسبة 33% مصنفين من الصنف 01(عامل مهني من المستوى الأول إلى الصنف 06 (خارج الصنف)مستواهم التعليمي من السنة الأولى ابتدائي إلى التاسعة أساسي أو متوسط، وهم عمال متعدّدو الخدمات حسب المهام التي يكلفهم بها مسؤول الخدمة الداخلية أو المقتصد بالمؤسسة إما في المطعم أو تنظيف المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة أو الحراسة أو الصيانة إذا كان العامل مؤهل لذلك، وهي الفئة الأكثر ضعفا سواء من ناحية الراتب المنخفض أو ضعف التأثير النقابي ويمكن أن نقول أن حقهم النقابي صفر .

وهناك الإداريين بدءا بالمدير،الناظر، مستشار التربية إلى أن نصل إلى أدنى رتبة في السلم الهرمي بالخريطة الإدارية بالمؤسسة، مصنفين من الصنف 05 عون مكتب، عون إدارة (07)، كاتب(06)، مساعدي التربية الرئيسسن وأعوان الإدارة الرئيسيين(08)، مشرفي التربية ومساعدي المصالح الإقتصادية 10 مستشارو التوجيه ومتصرف إداري 12، مقتصد13 ،ناظر14 إلى الصنف 16 مدير ثانوية، ونلاحظ أن نسبتهم قليلة 14 % وهذا ما يجعل تأثيرهم أقل بالرغم من أهمية مناصبهم فهم يحرصون على توفير ظروف عمل جيدة للأساتذة من أجل الرفع من مستوى التلاميذ بصفة خاصة والمؤسسة بصفة عامة.

وتجدر الإشارة أن بعض الموظفين بالرغم من أنهم معينين في مؤسسات تربوية تحت إشراف وزارة التربية الوطنية إلا أنهم ينتمون إلى سلك الأسلاك المشتركة خاصة في المنح والعلاوات التي يتكون منها الدخل الإجمالي ونسبة منحة المردودية التي تقدر بـ30%بدل 40% وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19جانفي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات

العمومية، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-280 المؤرخ في 2 نوفمبر 2016 المتضمن المسار المهني للموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة¹ منهم مساعد وثائقي أمين محفوظات، عون إدارة رئيسي، عون إدارة، عون مكتب، كاتب وعون حفظ البيانات بالإضافة إلى العمال المهنيين.

كما نلاحظ أن معظم الموظفين مرسمين باعتبار المؤسسة عمومية تعمل بالتشريع الجزائري والمتعاقدين منهم نجدهم من العمال المهنيين المعيّنين بصفة متعاقد غير محدد المدة طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29/09/2007²، والباقي في حدود منصب أو منصبين على الأكثر وهم أساتذة متعاقدين في حال شغور المنصب.

المطلب الثاني: تحليل أدوات البحث

لمعرفة مدى تأثير إقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي من رواتب موظفي الثانوية، تم إستجواب العينة حول غاية الحكومة من فرضها وما مقدارها وهل ساهمت القرارات الأخير لرئيس الجمهورية في التخفيف من هذا العبئ الضريبي ومن ثمة تحسين رواتبهم أم لا وكيف كانت ردة فعل نقاباتهم من هذه الإصلاحات؟

أولا: أثر الإقتطاع الضريبي على مداخل موظفي ثانوية حمداني سعيد

¹ - ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 جانفي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-280 المؤرخ في 2 نوفمبر 2016، المتضمن المسار المهني للموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادر في 20 يناير 2008

² - ج ج د ش، المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29/09/2007 الذي يحدد كفاءات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادر في 30/09/2007.

جدول رقم: 13

النسبة المئوية %	التكرارات	الاختيارات	الأسئلة
86%	52	نعم	هل أنت على دراية أنك تدفع ضريبة على دخلك الشهري؟
14%	08	لا	
25%	15	نعم	هل تعرف ما الأهمية من هذه الضريبة؟
75%	45	لا	
34%	20	أعرف	من خلال كشف راتبك الشهري ما هو مقدار الضريبة شهريا؟
66%	40	لا أعرف	
14%	08	مقبول	ما هو تقييمك لهذا المبلغ المقتطع؟
33%	20	تم إعفاؤهم في 2020	
53%	32	مرتفع	
67%	40	يؤثر	هل يؤثر هذا الإقتطاع على مدخولك
33%	20	لا يؤثر	
0%	0	نعم	هل تدخر من راتبك هذا؟
100%	60	لا	
9	5	نعم	هل تعلم أن ضريبة الدخل الإجمالي اقتطاع من راتبك ولن تستفيد منه مستقبلا؟
91	55	لا	

وفي نتائج تأثير ضريبة الدخل الإجمالي على مداخل موظفي ثانوية حمداني سعيد يتبين لنا من خلال أجوبة الإستبيان أن أغلبية الموظفين على دراية بوجود ضريبة الدخل

الإجمالي لفئة الرواتب والأجور وهو اقتطاع شهري من رواتبهم أما البقية التي تمثل 14% فلا تعلم بهذا لأنهم دون مستوى تعليمي وهم العمال المهنيين، ولكن الأغلبية من الموظفين من مختلف المستويات الموجودة في المؤسسة لا يعلمون المقدار الذي يتم إقتطاعه من راتبهم لأنهم يجهلون كيفية حسابه، وأبدى موظفي الثانوية عدم إرتياحهم من المبلغ المقتطع من رواتبهم و يرونه مرتفعاً جداً هذا ما يؤثر سلباً على مدخولهم الشهري خاصة أمام الإرتفاع المتزايد لأسعار السلع و الخدمات و التدهور الحاصل في قدرتهم الشرائية والدخل الشهري لهم لا يكفيهم لتلبية حاجياتهم الأساسية مما يدفعهم للإقتراض في الكثير من الأحيان، أما عن الإِدخار فلا يمكن حتى التفكير فيه لأن الأجور في الوظيف العمومي ضعيفة جداً لا تسمح للموظف العيش بكرامة ولا يتمتع بأريحية مالية ليدخر و يفكر في إستثمار أو في مشروع معين إذن حسبهم فإن الادخار أو الإستثمار حلم بعيد التحقق، من خلال أجوبتهم أيضاً اتضح لنا أننا أقلية منهم من يعرف أن ضريبة الدخل الإجمالي لفئة الأجور و الرواتب هي إقتطاع من راتب الموظف ولا يعود عليه بالفائدة بشكل فردي و إنما بصفة جماعية وغير مباشرة كالحق في الخدمات العمومية كالتمدرس والعلاج وغيرها من الخدمات العامة و لا يفرق بينها و بين إقتطاع الضمان الإجتماعي فهو يعتقد أن الإقتطاع الضريبي على أجره سيدخل في معاش التقاعد.

ثانيا : القرارات وردود الأفعال

جدول رقم: 14

الأسئلة	الإختيارات	التكرارات	النسبة المئوية %
هل أنت من المستفيدين من	الإلغاء 2020	20	33%
	التخفيض 2022	40	67%

هل ساهم القرار من تحسين راتبك الشهري؟	نعم لا	5 55	9% 91%
ألا تعتقد أن الإلغاء لا يزيد شيئاً من الأجر إذا لم تصحبه زيادة فعلية في النقطة الإستدلالية؟	موافق غير موافق	60 0	100% 0%
هل أنت منخرط في نقابة؟	نعم لا	45 15	75% 25%
هل ناضلت هذه النقابة لأجل إلغاء الضريبة أو تخفيضها؟	نعم لا	40 20	67% 33%
ماهي وسيلة النضال عبر نقابتك العمالية؟	إضراب مظاهرات	0 60	0% 100%
ماهي نسبة الإضراب في نقابتك؟	قوية ضعيفة	20 40	33% 67%
هل كنت تتوقع زيادات أعلى من التي تحصلت عليها بعد تطبيق القرار، وهل تراه إجحافاً في حقك؟	نعم لا	60 0	100% 0%
ماهو موقف نقابتك من الزيادات الأخيرة وخاصة وأن رئيس الجمهورية قد وعد بزيادات معتبرة؟	راضية غير راضية	0 60	0% 100%
مامدى ثقتك في الوعود التي قدمها في خطابه الأخير بخصوص تحسين أحوال	واثق	50	84%

الموظفين في سنة 2023	غير واثق	10	16%
----------------------	----------	----	-----

أما فيما يتعلق بالقرارات المطبقة في قانون المالية التكميلي 2020 وقانون المالية لسنة 2022 فهناك 33% إستفادوا من الإلغاء و 67% إستفادوا من التخفيضات و يرى 91% أن الإلغاء والتخفيض لم يحسن ولو بقدر صغير جدا من راتب الموظف فلم يشعر بالزيادة لأنها غير مرفقة بإجراءات حقيقية لضبط الأسعار فهي في تزايد مستمر وغير عقلائي، لذلك لم تحدث أي تغير ملحوظ فلا الوضع المعيشي تحسن ولا مشكل تدهور القدرة الشرائية حل، بل مجرد زيادة في أرقام الأجر دون الزيادة في قيمته، وعليه فإن 100% من الموظفين يرون أن التعديلات المطبقة وحدها لا تأثير قوي لها إذا لم تتابع بسياسة محكمة من قبل الحكومة لضبط الأسعار خاصة المواد الواسعة الإستهلاك التي لا يمكن الإستغناء عنها.

أما عن النقابات فهي ناشطة في المؤسسة وتعمل جاهدة بكل ما لديها من إمكانيات مسموحة لها قانونا دفاعا عن حقوق الموظف إما بالمظاهرات أو بالإضرابات ولو أن هذه الأخيرة أصبحت غير مسموحة إلا في حالات معينة، يمارس على النقابات نوع من التضيق وليس لها الحرية المطلقة في إستعمال بعض الوسائل حتى وإن كانت قانونية للتأثير على الحكومة تلبية للمطالب الشرعية أو التعديل في بعض القرارات المتخذة لا تخدم الموظف وليس لها تأثير قوي حتى تستفيد منها الطبقة الشغيلة ونجد معظم الموظفين والعمال منخرطون فيها ويملكون الثقافة النقابي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم النقابات غير راضية بالزيادات المطبقة ولم يقتنعوا بها فقد كانت بمثابة صدمة للكثير من الموظفين، لم ينتظرونها بتلك النسبة مقارنة لما ورد في لقاء رئيس الجمهورية بالصحافة الذي تحدث عن زيادات معتبرة يمكنها أن في تحسين الوضع المعيشي والقدرة الشرائية ووعود بمحاربة الإحتكار والمضاربة ولقضاء على الندرة بتوفير الحكومة المواد والسلع الإستهلاكية وبتوسيع دائرة

الدعم والعمل على تنظيم السوق وضبط الأسعار، ما جعل منها خيبة أمل للأغلبية لن تستطيع هذه الزيادات تغيير أي شيء يذكر إذا لم ترفق بإجراءات حقيقية مدروسة وبجدية في هذا الخصوص. أما فيما يخص القرارات والوعود التي قدمها رئيس الجمهورية في لقاءه بالصحافة والمتعلق بالزيادات والإعفاءات التي سوف تطبق في قانون المالية 2023 الملاحظ أن تحفظا كبيرا من قبل الموظفين إذ نجد 84% لهم ثقة كبيرة في وعود الرئيس و يرون مادام الوضع المالي للحكومة تحسن كثيرا في الفترة الأخيرة فإن هذه القرارات ستطبق على الواقع ويستفيد منها الموظف، وسيتم تحسين الوضع الاجتماعي للموظفين وسترتفع القدرة الشرائية وتحل المشاكل والنقائص التي يعاني منها المواطن بصفة عامة. في المقابل نجد فئة قليلة تمثل 16% أكثر جرئة ليس لديهم الثقة بالوعود المقدمة فحسبهم لن يتغير شيء لا في الوضع الاجتماعي ولا في القدرة الشرائية والموظف سوف يصاب بخيبة أمل أخرى.

ولتقييم أداء موظفي الثانوية بعد الزيادات الأخيرة سواء ما تعلق الأمر بقانون المالية التكميلي لسنة 2020 المتضمن إعفاء المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار جزائري، وقانون المالية لسنة 2022 المتعلق بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي وتعديل الشبكة الاستدلالية للأجور إستنادا إلى تصريحات مدير الثانوية محل دراسة الحالة من خلال المقابلة التي أجريناها معه أن الموظفين بالرغم من أن الزيادات لم تكن في مستوى طموحهم ولم تنل رضاهم بإعتبارها لم تحسن من دخلهم شيئا بيد أن أغليبيتهم يتحلون بروح المسؤولية وعدم التهاون بمهامهم¹، وهذا ما تم نفيه من قبل ممثلي النقابات الذين يرون أن أداءهم انخفض بعد الإعلان عن الشبكة الاستدلالية الجديدة في أبريل 2022 بسبب خيبة الأمل

¹ - مقابلة مع مدير ثانوية حمداني سعيد، زراع الميزان ،السيد فطوم فريد بتاريخ 2022/06/25 مساء على

التي تعرضوا لها، والدليل على ذلك اتفاق كل النقابات على إضراب شامل لمدة يومين متتاليين والذي تم تفعيله يومي 26/27 أفريل من نفس السنة وبنسبة قوية لنقابات القطاع العمومي.

أما عن وعود رئيس الجمهورية بزيادات معتبرة في سنة 2023 فالمدير صرح بثقته الكبيرة في هذه الوعود مع الأمل أن تكون في المستوى المطلوب ومن بين اقتراحاته نذكر:

-رفع قيمة النقطة الإستدلالية إلى 100 دج

- تطبيق القانون الأساسي الخاص بقطاع التربية الوطنية

- رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 30 ألف دينار جزائري

- تعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي وإعفاء المداخيل التي تساوي 40 ألف دج.

المبحث الثالث: تقييم القرارات الحكومية وردود أفعال النقابات

بعد الإرتفاع الكبير للحشود المشاركة في الحراك الشعبي الجزائري من كل الطبقات الشعبية والقطاعات العمالية لأجل تغيير الأوضاع المزرية على مختلف مناحي الحياة، أسفر على تحقيق البعض من المطالب التي نادى بها الشعب. تم إنتخاب رئيس الجمهورية والذي كان دائما يقدم وعودا بتغيير الواقع المرير الذي سببه الوضع الإقتصادي المتدهور نتيجة الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، وعد الرئيس بإتخاذ إجراءات وقرارات من شأنها تحسين الواقع المعاش، ولعل الضريبة الأجرية من بين القضايا التي شغلت ولازالت تشغل الرأي العام ومن بين المواضيع التي تطرقت إليها الحكومة، إذ تم إدخال عدة إصلاحات عليها كالزيادات في أجور الموظفين لصون الكرامة، وفي المقابل نقابات القطاع صاحبة الآراء وردود الأفعال المختلفة التي تسعى دائما للدفاع عن حقوق العمال عامة والموظفين خاصة.

سنتطرق في هذا المبحث بشكل مفصل إلى تبيان الإيجابيات التي أسفرت عنها هذه القرارات والتي عبر عنها البعض من الموظفين من خلال إجاباتهم في الإستبيانات، والوقوف عند بعض السلبيات التي عبر البعض الآخر منهم، وموقف نقابات القطاع من هذه القرارات.

المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات القرارات الحكومية في اصلاح الضريبة على

الدخل الإجمالي

أ- الإيجابيات:

تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة منذ بداية الإصلاحات على ضريبة الدخل الإجمالي إلى ايجاد تطبيق ملائم يحقق العدالة في الأجور دون أن يؤثر ذلك على إيرادات الدولة، تعد

الدولة الجزائرية من الدول القلائل التي قامت بإصلاحات ضريبية فيما تعلق بضريبة الدخل الإجمالي خاصة فئة المرتبات والأجور في الفترة الأخيرة بين 2020 و2022 التي تميزت بمخلفات الأزمة الصحية على إقتصاد دول العالم وتراجع الإنتاج المحلي والعالمي والتوتر السياسي الحاصل داخليا والوضع الحساس آنذاك، هي خطوة حساسة وجريئة من قبل الحكومة في هذا الظرف الصعب.

- إن ما نص عليه قانون المالية التكميلي 2020 من إعفاءات ضريبية معتبرة لصالح الشباب المستثمر ضمن أجهزة دعم التشغيل والمؤسسات المصغرة والمؤسسات المصدرة والتي تدر العملة الصعبة للبلاد يساهم في تدعيم الإستثمار وهو مؤشر من مؤشرات القدرة الشرائية.
- المساهمة في رأس مال شركات إنتاج السلع والأشغال والخدمات وكذلك العمليات المدرة للعملة الصعبة تم إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، وأرباح الشركات للمداخل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات.
- الرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دينار جزائري بالإضافة إلى إعفاء المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الإقتطاع الضريبي، وبالتالي يبقى تحسين في رواتب الموظفين.

ليأتي قانون المالية 2022 الذي جاء بعدة إجراءات لدعم الإستثمار في العديد من القطاعات ومراجعة شاملة لسلم الضريبة على الدخل الإجمالي الذي جاء تزامنا مع إرتفاع في سعر المحروقات إذ وصل سعر البرميل حوالي 100 دولار في 2022 بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، وقامت الدولة بتخصيص مبلغ لتمويل ضريبة الدخل الإجمالي، إذ ساهمت الزيادات في الرفع من أجور الموظفين حتى وإن كان بشكل طفيف جدا وتغير الرواتب خاصة لأصحاب الدخول المتوسطة، وكل هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز

العدالة الجبائية من خلال التوزيع العادل للعبئ الضريبي في مختلف شرائح الدخل والتي تمثل زيادة إلى رواتب الموظفين تقدر بين 2000 إلى 3000 دج حسب الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة و لتوضيح ذلك سنقارن بين الراتب الصافي لشهر ديسمبر 2021 للموظف A، ومقدار الضريبة المقتطعة منه حسب سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2008 وبين راتبه الصافي لشهر جانفي 2022 ومقدار الضريبة المقتطعة منه حسب سلم الضريبة لسنة 2022 مع العلم أن هذا الموظف مصنف في الرتبة 16 من السلم الوظيفي أي أستاذ مكون في التعليم الثانوي و الدرجة 12 أي في آخر مشواره الوظيفي .

الموظف في الرتبة 16 والدرجة 12	راتبه الصافي في ديسمبر 2021 هو: 70510.05 دج	مقدار الضريبة حسب سلم 2008 هو: 21358.00 ¹ دج	الدخل الإجمالي الخاضع للإشتراك ض.إ هو 102052.80
--------------------------------------	--	---	--

¹ - ج.د.ش.ج، قانون رقم 21.08 المتضمن لقانون المالية 2009، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية، عدد 74، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2008 ، مرجع سابق الذكر

الدخل الإجمالي الخاضع للإشتراك ض.إ. هو 102052.80 ¹	مقدار الضريبة حسب سلم 2022 هو: 17758.00 دج	راتبه الصافي في جانفي 2022 هو: 74110.05 دج	نفس الموظف بنفس الصنف والدرجة
--	--	--	-------------------------------------

أنظر الجدول رقم 01 والجدول رقم 02

نستخلص من هذا الجدول الذي يمثل المقارنة بين راتب الموظف لشهر ديسمبر 2021 وشهر جانفي 2022 بنفس الرتبة ونفس الدرجة وقبل تطبيق الشبكة الإستدلالية الجديدة أن الفرق بين الشهرين هو 3600 دج والتي تمثل قيمة التخفيض الضريبي حسب جدول الضريبة لـ 2022 وفي نفس الوقت تمثل زيادة لا بأس بها في راتب هذا الموظف.

ب - السلبات:

تجدر بنا الإشارة إلى أن قانون المالية التكميلي تم المصادقة عليه في ظل الركود الإقتصادي العالمي والأزمة الصحية والذي تسبب في تقهقر الإقتصاد الوطني، نظرا لتأثره بزيادة العرض في النفط والإنخفاض المتفاجم في الطلب في الأسواق العالمية، ما أثر بدوره على الإقتصاد الجزائري. ويظهر جليا في زيادة الإنفاق في قطاع الصحة

¹ - ج.د.ش، قانون رقم 21-16 المؤرخ في 2021/12/30، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الذي يقضي بتطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2022/01/01، مرجع سابق الذكر

بالخصوص وتراجع الدخل إذ أن إيرادات الخزينة في تلك الفترة شهدت تراجعاً بنسبة 15% بسبب انخفاض عائدات الجباية النفطية وصادرات المحروقات.

يمكن القول مما سبق أن الوقت الذي إختارته الحكومة للقيام بإصلاحات ضريبية لم يكن مناسباً فهي تعيش عجز كبير والخزينة العمومية تعاني من تراجع إيراداتها إذا نحن لسنا في بحبوحة مالية من جهة، لكن من جهة ثانية المواطن يتخبط في مشكل الأسعار وندرة المواد الأساسية ومشكل التضخم والمضاربة فهو بحاجة تامة لأجور تسمح له بالعيش الكريم، لكن بالنظر لتلك التعديلات نجد بعض النقائص واللاعادلة فهي طفيفة جداً خاصة ما يتعلق بالرواتب المتدنية لم يشعر أصحابها بتلك الزيادة خاصة مع الإرتفاع المضاعف في الأسعار من قبل التجار الذين بدورهم يعانون من عبء ضريبي وغرامات من قبل مديرية الضرائب التي لم تساهم في تخفيف العبء عنهم لأنهم أيضاً كانوا في الحجر الصحي تنفيذاً للبرتوكول الصحي، ما سبب في انخفاض عائداتهم والبعض منهم توقف عن العمل وما جعلهم يعتمدون رفع الأسعار خاصة في أسواق الجملة، لدفع ما يترتب عنهم من ضرائب و إلا يتعرضون لعقوبات في الوقت الذي كان بإمكان الحكومة إعفائهم منها أو على الأقل تمديد الآجال لهم؛ فمثلاً أمريكا وبريطانيا أكثر الدول تضرراً من كوفيد 19 ولكنها قامت بإعفاء ضريبي وتعويض التجار على قدر التصريح لتحفيزهم لتوسيع نشاطاتهم، وبالتالي زيادة العرض والطلب وإنعاش الاقتصاد.

ضف إلى ذلك فمساهمة ضريبة الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور في الخزينة العمومية رغم ضعف مداخيلهم مرتفع جداً 25% مقارنة بمساهمة ضريبة الدخل على الشركات 11% والتي لها مداخيل لا بأس بها أما مساهمة الضريبة على الثروة والتي يتمتع بها 20% الأقلية من الجزائريين فقد بلغت نسبة بين 1% إلى 3% فقط، وهذا راجع لعدم

إمتلاك الحكومة لنظام معلومات دقيق يسمح لها بإحصاء دقيق لأغنيائها ما يجعلنا نقول أنها لم تقوم بإعادة توزيع الثروة على الأفراد مما جعلها تتمركز في طبقة معينة.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2020 شمل المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار جزائري من حيث الإعفاء الضريبي إلا أنه لم يشمل منحة المردودية وكذلك نفس الشيء بالنسبة لقانون المالية 2022.

المطلب الثاني: مواقف وردود أفعال نقابات القطاع

قبل أن نتطرق إلى مواقف و ردود أفعال نقابات القطاع لابد ان نعرف النقابة العمالية.

تعريف النقابة العمالية: هي منظمة حرة يكلفها النظام الإجتماعي للدولة ولها شخصية معنوية و تتمتع بإستقلال مالي و إداري لتحقيق أغراضها، ويمثلها رئيس النقابة وهو الممثل القانوني للعمال المنتسبين إليها. ومن بين مهامها تكريس جهودها لتحسين أوضاع العاملين حتى تدافع عن مصالحهم أمام أرباب العمل والدولة¹. تستخدم النقابات القوة الجماعية للمفاوضة من أجل الحصول على رواتب أفضل ومعاشات تقاعدية والعطل والتأمين الصحي والأجر المرضي وكل ما تعلق بجو العمل وحقوق العاملين.

عرفت الجزائر نقابة اتحاد العمال الجزائريين UGTA وهي نقابة عريقة عرفت قبل الاستقلال واستمرت، لكن بعد صدور دستور 23 فبراير 1989 سمح بالتعددية النقابية، إلا أن هذه الأخيرة لم يكن بالسهل انشاءها ثم نشاطها فقد عانت النقابات الحرة في الجزائر لسنين عدة من عدم الإعتراف بها على أرض الواقع حتى بعد إصدار قوانين لحق تكوين نقابات مستقلة وحق الإضراب في 1990 في حكومة مولود حمروش، التي قامت بإصلاحات

ما هي النقابة؟ نقلا عن الموقع الإلكتروني: <https://mowdoo3.com> -¹

متعددة، و لكن لم تكن الظروف السياسية والإقتصادية ملائمة لبروز وتطوير التجربة النقابية المستقلة، فقد كانت تعرف اضطرابا لاسيما بعد الإعلان عن قرارات متعلقة بإقتصاد السوق التي تأخر تنفيذها على أرض الواقع نتج عنه تسريح العمال وخصخصة المؤسسات العمومية، كما أنها عانت من عدم التفاهم والتضييق الممارس عليها رغم الإعراف بها قانونا لذا فقد إحتجت لوقت طويل حتى تتقبلها بيروقراطية الدولة وتتعامل معها، وتجدر الإشارة لوجود العديد من النقابات في الجزائر مثلها مثل باقي الدول.

لكل قطاع تقريبا. نقاباته الخاصة في الجزائر لتعتبر المحرك الرئيس للحياة الإجتماعية والسياسية ويختلف التأثير الذي تحدثه كل واحدة منها وتتفق في مجموعة من المطالب والمهام التي تقوم بها.

في قطاع التربية عموما وبتأنيو حمداني سعيد خصوصا تتعدد النقابات التي تنشط بتعدد الأسلاك التي ينتمي إليها الموظفين نذكر من بينها؛ نقابة المساعدين التربويين والمشرفين التربويين SNTE، نقابة الأساتذة CNAPEST ونقابة الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين S.N.C.C.O.P.E.N تقوم بنشاطات نقابية من أجل الدفاع عن حقوق الموظفين، وبعد خيبة الأمل الكبيرة من الزيادات التي أقرتها الحكومة في رواتب الموظفين كخطوة منها للحفاظ على الإستقرار والسلم الإجتماعي والتي لم تتل رضاهم وآثار حالة من الغضب في أوساط العمال والموظفين مما قد ينجم عنها مواجهة بينهم وبين الحكومة والنقابات بدورها ترى أن القرارات المتخذة تستفز المجتمع بكامله وأبدت مواقف وردود أفعال متباينة لكنها تتفق في الكثير من النقاط. معظمها ترى أن الزيادات التي أقرتها الحكومة قليلة جدا لم تكن في تصوراتهم لأنهم كانوا ينتظرون زيادات معتبرة كما وصفها رئيس الجمهورية، هذا ما إستفز الموظفين الذين يعانون من إرتفاع جنوني في الأسعار وضعف في الرواتب.

إستتكرته أيضا كل النقابات منها كنفدرالية النقابات الوطنية المستقلة لقطاع التربية جاءت ردود الفعل قوية من طرفها و من الشركاء الإجتماعيين فقد إتفقوا على أن التعديلات لم تكن مرضية فهي شكلت صدمة للكثيرين خاصة ذوي الدخل المحدود لكونها غير منطقية ولا ترقى إلى تطلعاتهم، وهذا ما أكده ممثل نقابة الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين¹، مما يفتح المجال أمام تحول الزيادة من محاولة الحكومة لشراء السلم الإجتماعي إلى إعتبارها إستفزازا للطبقة الشغيلة، وقد يترتب عنه نتائج لا يحمد عقباه وعليه توجهت النقابات الوطنية المستقلة لقطاع التربية إلى رئيس الجمهورية من أجل التدخل وإعادة النظر في الشبكة الإستدلالية المعدلة وأكدوا على أنها لن ترضى الإستهانة بهذه الفئة.

وقد تمت النقابات العشرة في مختلف أسلاك الوظيف العمومي بيانا مشتركا حملت الحكومة والمسؤولين ما قد يحدث من غضب من قبل موظفي القطاع في ظل التدني المتواصل للقدرة الشرائية التي تعيق تلبية حاجياتهم وحاجيات من هم تحت كفالتهم، وأشارت أيضا بالخطر الذي يهدد المورد البشري في المدرسة الجزائرية وأن تقديم الخدمة فيها أصبحت مهددة بسبب الأجر الضعيف من جهة، والفوضى الممارسة في السوق لغياب الرقابة من جهة أخرى، وأكدت على أن مطلبها الأساسي هو رفع قيمة النقطة الإستدلالية إلى 100 دج وليس الرقم الإستدلالي ما أكده رئيس نقابة الأساتذة بالإتفاق مع النقابات الأخرى بالقطاع في المقابلة التي أجريناها معه²، وأنه لو تجسد ذلك في الواقع سيشكل قفزة نوعية في رواتب الموظفين مما يحقق الإستقرار والهدوء في العمل وفي المجتمع ككل، وعلى الحكومة الشروع في إصلاحات جذرية وعميقة في الوظيفة العمومية، وتتمثل أولى ردود فعل

¹ - مقابلة مع ممثل نقابة الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين السيد إخلف سليمان عامل مهني من المستوى الأول

² - مقابلة مع ممثل الأساتذة السيد بادي العزازي أستاذ التعليم الثانوي في مادة تسيير واقتصاد

النقابات في إتفاقها على إمكانية الدخول في مسلسل إحتجاجي تنديدا للأوضاع المتدهورة التي يعاني منها الموظف في قطاع الوظيف العمومي من خلال البيان الذي نشرته كل نقابة، كما أصيب المنتسبون لهذا القطاع بحالة غضب فيما يخص النقطة الإستدلالية التي كان يأملون أن ترفع إلى حد معقول عكس النسبة المطبقة في هذا التعديل فحسبهم هي نقطة إستدلالية تعمل على إذلال الموظف وليس صون كرامته خاصة في ظل موجة الغلاء التي مست السلع والخدمات ما تم تأكيده في المقابلات مع ممثلي النقابات¹.

تري النقابة أن إعفاء الضريبة على الدخل الإجمالي لأجور الموظفين ليس لها أي أثر على القدرة الشرائية خاصة أن قيمة الضريبة ضعيفة جدا مقارنة مع رواتبهم المتدنية في ظل الإرتفاع الجنوني للأسعار وندرة المواد الأساسية التي أصبحت الشغل الشاغل للجزائريين، متهمة الحكومة بعجزها على ضبطها وتوفير الحماية الإجتماعية للموظف، خاصة مع إنخفاض قيمة العملة الوطنية وإرتفاع نسبة التضخم الذي زاد من حدته الأزمة الصحية العالمية كوفيد19 وسلبيات طبع النقود في النظام السابق ومازالت آثره سارية المفعول في الوقت الراهن. ويبقى الموظف ضحية ذلك، مما جعل الطبقة المتوسطة التي يشكلها الموظفون في الغالب تتدحرج إلى الطبقة الهشة والراتب لا يكفي لإستكمال الشهر وتم القضاء عى هذه الطبقة التي تمثل الموظفين وهو شيء خطير حسب رأيهم.

ومن أبرز ردود الفعل حول تلك التعديلات إعلان 29 نقابة وطنية الدخول في إضراب تام يومي 26- 27 أفريل 2022 منها نقابات التعليم، الصحة، الضرائب، ونقابة الشؤون الدينية وغيرها. فقد إتحدت في مواقفها ومطالبها وذلك تعبيراً عن الغضب والاستياء من الوضعية المتدهورة التي يعيشها العامل والموظف على وجه سواء والذي يهدد الإستقرار

¹ - مقابلة مع ممثلي النقابات، المرجع ذاته

والسلم الإجتماعي للبلاد، واعتبرت كحركة إنذارية للحكومة لإعادة النظر في تلك التعديلات التي لم يؤخذ بعين الاعتبار الواقع المعاش وكأن القائمين بها يعيشون في عالم آخر، والقرارات الصادرة بخصوص تخفيض نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي وتعديل الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين لم تكن لها آثار إيجابية على القدرة الشرائية ولم تغير من الوضعية شيئا، ما يجعل الحكومة تساهم بطريقة غير مباشرة في خلق موظف متسبب منحرف لما لا يتحقق عنصر الرضى الوظيفي.

والزيادات في رواتب منتسبي الوظيف العمومي محبطة ومخيبة لآمال الكثيرين في حين أن المسؤولين في الحكومة قد صرحوا في العديد من الخطابات أنها ستكون معتبرة وهامة مما جعل المعنين يعتقدون آمالا كبرى عليها لتحسين الوضع الإجتماعي، لكن في آخر المطاف كانت مجرد أرقام بلا قيمة لا يمكنها حتى ضمان أبسط متطلباته الضرورية اليومية في ظل تدني القدرة الشرائية وإستمرار إرتفاع الأسعار والمضاربة وكذا ندرة بعض المواد الأساسية التي يعاني منها المجتمع الجزائري ككل والموظف خاصة، وقد إتهمت الحكومة على أنها غير قادرة على إيجاد حلول لهذه المشاكل التي تهدد الإستقرار في البلاد ووضع حد للمتسببين لها.

نجد أيضا النقابة الوطنية لعمال التربية التي تأسفت كثير للزيادات الأخيرة في أجور الموظفين لأنها زيادات محتشمة بالنظر لغلاء المعيشة وتأثيرها ضعيف جدا بسبب عدم إهتمام المسؤولين بضبط الأسعار، إذا لا معنى لها في ظل أسعار مرتفعة والزيادات بهذه القيمة غير منتظرة أبدا لذا فهي غير مقبولة ومرفوضة من الجميع وقد ناشدت الرئيس بإعادة النظر فيها و واقع العمال وخاصة أن هناك وعود من قبله في السابق لم يف بها والإهتمام بالفئة العمالية المحرومة في الوظيف العمومي وإنقاذها من وضعها المعيشي المزري، تتدد كذلك بالزيادات المتكررة وغير المبررة للمواد والخدمات الأساسية الضرورية التي لا يمكن

الإستغناء عنها في ظل غياب مراقبة حقيقية وإجراءات صارمة من طرف الحكومة, وعليه طالبت هذه الأخيرة بالتراجع الفوري عنها والشرع في زيادات حقيقية في الأجور والتعويضات والعمل على تخفيف العبء الضريبي كما طالبت بفتح حوار جاد مع النقابات المستقلة في الوظيف العمومي حول سياسة الأجور التي أصبحت أكثر من ضرورة في الواقع الذي آل إليه الموظف بإعتبارها تتابع وبكثب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للطبقة العاملة والتدني الحاصل في مستوى المعيشة, ولذا فهي تنتظر قرارات جريئة من قبل الحكومة فيما يتعلق بالأجور حتى تصون الكرامة.

وقد أعلن **إئتلاف النقابات المستقلة** في الجزائر إستعدادها لتصعيد الموقف ضد الحكومة لقراراتها التي كانت بمثابة خيبة كبيرة للموظفين للمطالبة الزيادة في الأجور وتحسين الوضعية المعيشية لهم ومنحت الحكومة مهلة حتى الدخول الإجتماعي لإيجاد حلول للرفع من القدرة الشرائية و إعادة النظر في سياسة الأجور ومراجعة قانون التقاعد للعودة إلى التقاعد النسبي وتعديل قانون الصحة ومنظومة الحماية الإجتماعية وأصرت على رفضها للزيادات الأخيرة التي لم تتجاوز حدود الألفي 2000 دج وهو شيء قليل جدا مقارنة مع الإرتفاع المضاعف للأسعار خاصة المتعلق بالسلع الواسعة الإستهلاك إذا هذه القرارات غائبة الأثر لذلك لابد من البحث عن حلول مرضية و أكثر جدية.

وترى النقابات بصفة عامة أنها لا تملك القرار ولكنها تملك الأدوات القانونية التي تمكنها من التأثير على الحكومة لتحسين الوضع المعيشي وتحقيق الأهداف وستدافع عن الحقوق العمالية بكل الطرق المسموحة ولن ترضى بأية تسويات لا تخدم فئة العمال وستواصل النضال دائما حتى يلبي المسؤولون مطالبهم والإضراب حق دستوري وقانوني للموظف رغم وجود تضيق عليها، فمثلا الإئتلاف الذي يحدث بين النقابات تحذر منه الحكومة وتعتبره غير مشروع, وتضيف أن مطالبهم قديمة و ليست حديثة العهد تعود الى فترة

التسعينيات وأنهم قد ظلموا لسنوات عدة من ناحية الأجور وإصرارها على الإضراب ناتج عن صبر طويل للوضع من خلاله، فهي تبعث رسالة إلى السلطات بضرورة التحاور معها والإستماع لإنشغالاتها فالموظف يريد الزيادة في الأجر القاعدي الذي يؤثر على المنح والعلاوات الذي يضمن له تقاعد مريح لأن المتقاعد اليوم أمام وضع معيشي صعب بسبب ضعف المعاش.

وتضيف النقابات أن الوضع الحالي للموظف لا يطمئن وقدرته الشرائية تزداد تدهورا يوم بعد آخر لأن الحكومة الجزائرية عاجزة عن بناء إقتصاد خارج المحروقات رغم مشروعية مطالب الموظفين فالحكومة تستجيب لها بناءا على إرتفاع مداخل المحروقات وتقوم بتحسين الأجور وإنخفاض الأرباح يجعل الحكومة عاجزة على فعل ذلك، ومن أبرز مطالب النقابات نذكر الآتي:

- إنشاء مرصد وطني لحماية القدرة الشرائية كما هو معمول به في الكثير من الدول التي تولي إهتماما خاصا بالموظف، حيث يكون بمقدوره معرفة الإنخفاضات والإرتفاعات في الأسعار ويقدر نسبة العجز التي تكون سنويا.

- الرفع من قيمة النقطة الإستدلالية إلى 100 دج التي تساهم في رفع الراتب بشكل إيجابي وملحوظ.

- فتح ملف الأنظمة التعويضية لمراجعة المنح والعلاوات وتحيين منح المناطق على الأجر الرئيسي الجديد بدل الأجر القاعدي لسنة 1989 وهذا حسب البيان المشترك الذي نشره التكتل النقابي في أفريل 2022 (أنظر الملحق رقم 06).

لابد أن تكون هناك حلول جذرية فعلية و ميدانية و ليست قرارات إرتجالية التي لا فائدة منها على أن توزع الثروات بشكل عادل على أفراد المجتمع، وبالتالي إذا كانت هناك

أزمة في الوطن سوف يتقاسمها الجميع وليس من المعقول أن يستفيد من الثروة فقط أصحاب المناصب العليا والوظائف المرموقة وهذا حسب رأي ممثلي النقابات أثناء أجوبتهم على أسئلة المقابلات¹.

ويبدو أن للنقابات تأثير كبير على الحكومة والدليل على ذلك لقاء رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الأخير مع الولاية بتاريخ 25 سبتمبر 2022 الذي صرح بقرارات وتعديلات متعلقة بضريبة الدخل الإجمالي فئة الأجور والرواتب التي سوف تطبق في قانون المالية لسنة 2023، تهدف لرفع الغبن عن المواطن بزيادات الأجور الضعيفة والمتوسطة، وكذا مراجعة منح التقاعد والرفع من منحة البطالة ابتداء من جانفي 2023 وركز على قطاع التعليم العالي والصحة والتربية بمراجعة أجورهم وتطبيق الزيادات في فيفري القادم، دون إهمال القطاعات الأخرى.

لم يتم تحديد كفاءات رفع الأجور حسب الحوار الصحفي الذي أجري مع رئيس الجمهورية، ربما برفع قيمة النقطة الإستدلالية أو في عدد نقاط النقطة الإستدلالية أو في أمور أخرى وتكون تدريجيا، تحدث أيضا عن العمل على إسترجاع قيمة العملة الوطنية لأن كل العوامل مساعدة للقيام بهذا، أما عن المضاربة فقال أن الدولة سوف تحاربها بكل ما لديها من إمكانيات، فالدعم موجود من قبل الحكومة ولكن أصحاب المطاحن والمصانع يمارسون تلاعبات وسوف تأخذ إجراءات ردعية بهذا الخصوص، أما عن ندرة المواد الأساسية فالمفتشية العامة ستتولى القضية لأن الأمر لا يتعلق بالتمويل فهو متوفر*.

¹ - مقابلة مع ممثل نقابة الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين، مرجع سابق

*. انظر الحوار الصحفي مع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتاريخ 2022/09/25

خلاصة الفصل الثالث:

قمنا بإجراء دراسة ميدانية بثنائية حمداني سعيد-ذراع الميزان ،توصلنا بفضل أجوبة إستبيانات المقدمة للمبحوثين (الموظفين) ومجموعة المقابلات مع رئيس المؤسسة وممثلي النقابات إلى أن التخفيضات والإعفاءات التي مست الضريبة على الرواتب أثرت بشكل متباين على موظفي الثانوية حسب الرتبة التي صنف فيها كل موظف ودرجة سلم مساره المهني، وحسب وعائه الضريبي أيضا، إذ لم يكن الأثر المطلوب لتحسين القدرة الشرائية خاصة لأصحاب المداخل الضعيفة في التصنيفات من 01 إلى 05.

ترافق إصدار القرارات المتعلقة بالضريبة على الدخل مع ركود إقتصادي جراء الأزمات التي عرفت الجزائر لرعل أبرزها تداعيات الأزمة الصحية العالمية ناهيك عن تزامنه وإرتفاع أسعار مختلف المواد الإستهلاكية وانخفاض قيمة الدينار الجزائري.

تلك الأوضاع حرضت النقابات على الوقوف بقوة والتدبير حول مجمل الأوضاع المتدنية والتي لم يعد من المفدرة السكوت عنها، فراحت نقابات القطاع تعتمد طريق الإضرابات والوقفات الإحتجاجية في مختلف قطاعات الوظيف العمومي.

ولاتزال الحكومة تسعى جاهدة للرفع من القدرة الشرائية وتحقيق العدالة في الأجور بتعديلها للشبكة الإستدلالية للمرتبات والرفع من النقطة الإستدلالية في مارس 2022 التي أضافت زيادة ولو لم تكن معتبرة على رواتب الموظفين ولا تزال تواصل إلى يومنا هذا لتحقيق رضا الموظف وبالتالي العدالة الإجتماعي للمواطن الجزائري.

الخاصة

من خلال دراستنا لضريبة الدخل الإجمالي فئة المرتبات والأجور يتبين جليا أهميتها للدولة فهي من الإيرادات الرئيسية لخزيرنتها العامة التي تساهم بنسب عالية مقارنة بالفئات الأخرى والتي لا يمكن الإستغناء عنها من ناحية، وتؤثر على أجور الموظفين لكونها تزداد بزيادة الدخل فهي تشكل عبء ضريبي عليهم من ناحية أخرى. والغاية من فرضها هو تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات العامة مما يسمح بوفاء الدولة بالتزاماتها إتجاه الأفراد فيما يتعلق بالإنفاق العمومي، وكذا تحقيق الوفرة المالية والعدالة الإجتماعية عبر تخفيف أعباء الضريبة على المكلفين بها.

انتهجت الجزائر منذ الإستقلال سياسة إصلاحات ضريبية عميقة وتحديث الإدارة الضريبية من أجل نظام ضريبي وطني فعال، من وشفاف محفز للإقتصاد الوطني المنتج ذو قاعدة واسعة وتقليص التهرب الضريبي ومحربة الغش، وقد أولت إهتمام كبير لضريبة الدخل الإجمالي بصفة عامة منها فئة الأجور والمرتبات فقامت بإدخال عدة تعديلات على الجدول التصاعدي، وكذا الزيادات في الأجور والإعفاءات سعيا منها لتحسين رواتب الموظفين والرفع من القدرة الشرائية والإرتقاء بالمستوى المعيشي لهم عام 2007م فهي فئة لها وزنها داخل المجتمع فتوفير العناية والإهتمام لها ماديا ومعنويا يؤدي الى الرضا، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي الذي يعود بالفائدة على الفرد والدولة معا، لكن بقيت لوقت طويل حتى تستجيب لتعديلات جديدة عام 2022م.

لم تكن جملة الإصلاحات والتعديلات في المستوى المأمول رغم بعض النتائج المحققة التي لا يمكن تجاهلها، ولكنها تبقى غير مقنعة لأغلبية الموظفين سواء ما تعلق بالزيادات فهي طفيفة جدا أو ما تعلق بالإعفاءات للفئات الدنيا والمتوسطة لم تكن كافية مقارنة مع الإرتفاع المستمر للأسعار غير العقلاني، فهي لا تخلو من الإختلالات والنقائص فرغم أه مية الجدول التصاعدي المعتمد في الإقتراب من العدالة الضريبية يشكو من عدم

مرونة التصاعدية كون نسب الإقتطاع مرتفعة وغير منسجمة وأن مساهمة ضريبة الدخل الإجمالي وصل إلى 25 بالمائة حسب الإحصاءات الأخيرة فهي نسبة عالية جدا مقارنة بمساهمة الضرائب العادية الأخرى، ما يؤثر سلبا على أجور الموظفين لكونها منخفضة، ضف إلى ذلك التفاوت الحاصل في رواتبهم داخل قطاع الوظيف العمومي، مما يجعل هذه الزيادات التي فيمختلف المراحل لم تحقق الأهداف المنشودة فلا قدرة شرائية تحسنت ولا مستوى معيشي لائق ومحترمحرز عليه.

لم تكن إصلاحات مرتبطة بالواقع الإجتماعي والإحتياجات الحقيقية والضرورية بقدر إرتباط معظمها بمداخل المحروقات؛ أي إرتفاع سعر البرميل أو انخفاضه بإعتبار الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على هذا المورد دون أن ننسى مشكل التضخم و ندرة المواد ذات الإستهلاك الواسع وإن توفرت فهي بأسعار خيالية ضف له تدني قيمة العملة الوطنية. ولازال الطلب على ضرورة تبني إستراتيجية متكاملة وشاملة قائمة على دراسات ميدانية تأخذ بعين الإعتبار جوانب الأجور التي تلعب الدور الرئيسي في حياة الأفراد.

والتعديلات التي أجريت حسب قانون المالية التكميلي 2020 وقانون المالية 2022 سواءا ما تعلق بإلغاء ضريبة الدخل الإجمالي على المداخل التي لا تزيد عن 30 ألف دج أو التخفيض فيها بالنسبة للمداخل الأخرى والرفع من النقطة الإستدلالية والزيادات مردها إرتفاع في أسعار المحروقات الطفيف والمتدبدب نتيجة الحرب على أوكرانيا، وتبقى غير كافية ولا منصفة في نظر أغلبية الموظفين، ولم تكن حسب توقعاتهم مرضية خاصة الفئات الدنيا؛ لأن ذلك يؤثر بشكل كبير على قدرتهم الإستهلاكية، أما فئات الموظفين الميسورة فهي تؤثرعليها من جانب الإدخار والإستثمار،وعليه فإن الزيادات في الأجور إذا لم ترافقها سياسة لضبط الأسعار ومواجهة الإحتكار والمضاربة وتكثيف الرقابة والعمل على الرفع من الناتج الوطني المحلي من غير الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات والنهوض بالإقتصاد الوطني من أجل الرفع من قيمة العملة الوطنية ستبقى مجرد زيادات فوقية وجزئية الغرض منها هو

إمتصاص جزء من التضخم الذي يعاني منه المجتمع الجزائري من جهة، وطريقة لشراء السلم الإجتماعي من جهة أخرى.

وعليه يمكن القول أن الحكومة إذا أرادت أن تقوم بالتعديلات والإصلاحات وليس الحلول الترقيعية والآنية وتقادي الإختلالات السابقة - التي أفرزت آثار سلبية حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة كالرفع من القدرة الشرائية وتحقيق العدالة الإجتماعية - أن تجري تعديلات لأجور الموظفين في السنة الجديدة على الاقتراحات الآتية:

- إدخال إصلاحات شاملة قائمة على دراسات ميدانية دقيقة من أهل الإختصاص مستمدة من الواقع المعاش تكون فيها الزيادات في جميع مكونات الأجر بما يتماشى وتكاليف المعيشة لتحقيق الإستقرار داخل المجتمع.
- التركيز على ملف التعويضات والمنح وإعادة النظر فيه لأنه أصبح أكثر من ضرورة في الوقت الحالي نظرا للمستوى المعيشي المزري الذي يعيشه المواطن بصفة عامة والموظف بصفة خاصة.
- العمل على تخفيف الضغط الضريبي لفئة الرواتب والأجور، وتخفيض النسب المفروضة بشكل يحقق المرونة التصاعدية بهدف تحقيق العدالة الضريبية.
- وضع نظام للأجور والرواتب متكافئ بين النظامين الإقتصادي والوظيف العمومي، حيث يشجع الموظف على الإبداع والإبتكار وزيادة الإنتاج.
- الزيادة في الأجور يجب أن تتناسب مع الأسعار وتكاليف العيش وإلا فهي مجرد زيادات دون وجود قيمة لها.
- العمل على خفض الأسعار وضبطها وتشكيل لجان للمراقبة لأن غلاء المعيشة شمل جميع أفراد المجتمع ويؤثر مباشرة على القدرة الشرائية لهم.

- لابد من زيادات مرفقة بإصلاحات أعمق وآليات مدروسة تجنباً للآثار السلبية التي قد تنجم عنها.
- التوجه إلى بناء إقتصاد خارج المحروقات وإحداث التوازن بينه وبين الإقتصاد المنتج بتشجيع الإستثمار.
- العمل على الرفع من قيمة العملة الوطنية وتحسين مستواها أمام العملات الأخرى لأن العملية الإقتصادية معقدة ومتشابكة فإنهايار العملة في كل مرة يقابلة زيادة في التضخم، وبالتالي تصبح الزيادات والتعديلات لا جدوى منها.
- محاربة السوق الموازية التي تضم أفراد نشطاء فيها دون دفع ضرائب، في حين كان بإمكان الدولة أن تقبض منهم إيرادات لخزينتها قد يسمح ذلك بتخفيض الضرائب الأجرية فهي الفئة الوحيدة التي لا يمكن لها التهرب الضريبي بحكم الإقتطاع من المصدر.
- التفكير في ترشيد الضريبة على الدخل الإجمالي والعمل على توسيع قاعدة الوعاء لتنظم الفئات الأخرى بهدف تقليص الضغط الضريبي على فئة الأجور والمرتبات.
- تشكيل لجنة وطنية تضم الخبراء والمختصين في مختلف المجالات ذوي اتصال بالميدان لتقديم الإقتراحات العلمية في كيفية ترشيد الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة عامة والمرتبات والأجور بصفة خاصة.
- لابد من وضع سياسة أجور تعتمد على مرجع تحديد الحد الأدنى للعيش وفيه يتم تحديد الحد الأدنى للأجور، وعليه يتم بناء رواتب تحفظ للموظف كرامته، وبالتالي تحقيق الإستقرار داخل المجتمع.
- الحكومة وضعت مخطط عمل يتضمن إعفاءات وزيادات في أجور الموظفين وإصلاحات أخرى ستكون في 2023م التي تحدث عنها رئيس الجمهورية في تصريحاته الأخيرة، لكن عليها توفير الآليات والموارد اللازمة لتنفيذها، وضمان نجاعتها لتحقيق رضا الموظف من أجل استرجاع ثقة هذا الأخير بالحكومة.

قائمة المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم

٢ - النصوص القانونية:

1-القوانين:

- ج.ج.د.ش، القانون رقم 62 / 157 المؤرخ لـ 1962/12/31، يتضمن قانون الأسرة الجزائري، 1962، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 1963/01/11
- ج.ج.د.ش، قانون 15-02 المؤرخ في 04 يناير 2015، المتعلق بالتعاضديات الإجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد 01 الصادر في 07 يناير 2015.
- ج.ج.د.ش، قانون رقم 92-04 المؤرخ في 1992/10/11، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 09 رمضان 1413.
- ج.ج.د.ش، القانون رقم 91-25، المؤرخ في 1991/12/18 المتضمن قانون المالية 1992، المادة 17، الجريدة الرسمية، عدد 65، الصادر في 1991/12/18.
- ج.ج.د.ش، القانون رقم 93/18 المؤرخ في 1993/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1994، المادة 09، الجريدة الرسمية، العدد 88 الصادرة في 1991/12/30
- ج.ج.د.ش، القانون رقم 98/12 المؤرخ في 1998/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1999، المادة 10، الجريدة الرسمية، عدد 98، الصادرة في 1998/12/31
- ج.ج.د.ش، القانون رقم 02/11 المؤرخ في 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، المادة 14، الجريدة الرسمية، العدد 86 الصادرة في 2002/12/25
- ج.ج.د.ش، القانون رقم 11-83 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق لـ 2 يوليو 1983، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 292/07 المؤرخ في 2007/09/26، الجريدة الرسمية، عدد 62، الصادرة بتاريخ 2007/10/03 برفع قيمة المنح العائلية، والمعدلة بالتعليمية الوزارية رقم 4284 المؤرخة في 2014/09/07 التي تقضي بتقليص قيمة المنح العائلية.
- ج.ج.د.ش، قانون رقم 21.08 المتضمن لقانون المالية 2009، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2008، الجريدة الرسمية، عدد 74، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2008 .

- ج.ج.د.ش، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادر بتاريخ 2014/12/31
 - ج.ج.د.ش، قانون رقم 20-07 مؤرخ في 4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 33، الصادرة بتاريخ 4 جوان سنة 2020
 - ج.ج.د.ش، قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2020، المواد من 135 إلى 167، 2021
 - ج.ج.د.ش، قانون رقم 21-16 المؤرخ في 30/12/2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الذي يقضي بتطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2022/01/01، الجريدة الرسمية، العدد 100 الصادر في 2021/12/30.
 - المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، وزارة المالية، 2021
 - المادة 31 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022، تطبيق الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجور حسب قانون المالية لسنة 2022 ابتداء من 2022/01/01.
- 2- الأوامر:**
- ج.ج.د.ش، الأمر رقم 75/85 المؤرخ في 31/12/1962، المتضمن القانون المدني الجزائري، 1975
 - ج.ج.د.ش، الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادي الثانية 1427 هـ الموافق لـ 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 16 يوليو 2006.

3-المراسيم:

أ. المراسيم الرئاسية:

- ج.ج.د.ش، المرسوم الرئاسي رقم 304/07، المحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، بتاريخ 9 سبتمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2007.
- ج.ج.د.ش، المرسوم الرئاسي رقم 304/07، المحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، بتاريخ 9 سبتمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 2007.
- ج ج د ش، المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 29/09/2007 الذي يحدد كفاءات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادر في 30/09/2007.
- ج.ج.د.ش، مرسوم رئاسي رقم 21-16 المؤرخ في 30/12/2021 الخاص بقانون المالية لسنة 2021، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تطبيق جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2022/01/01.
- ج.ج.د.ش، المرسوم الرئاسي رقم 22. 138 المتضمن للشبكة الإستدلالية الجديدة للأجور والأرقام الإستدلالية لكل الرتب، المؤرخ في 31 مارس 2022، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 06 أفريل 2022.

ب . المراسيم التنفيذية:

- ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 10-78، المؤرخ في 10 ربيع الأول 1431 الموافق لـ 24 فبراير 2010 المؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر في 25 فبراير 2010م.

- ج.ج.دش، مرسوم التنفيذي رقم 96-208 المؤرخ في 05/06/1996، الذي يحدد أساس اشتراكات وأداءات الضمان الإجتماعي، الجريدة الرسمية، عدد 15، الصادرة في 9 جوان 1997

- ج.ج.د.ش، للمرسوم التنفيذي رقم 08-04، المؤرخ في 19 جانفي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 16-280 المؤرخ في 2 نوفمبر 2016 المتضمن المسار المهني للموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادر في 20 يناير 2008.

- ج.ج.دش، الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، مصلحة تسيير نفقات المستخدمين على مستوى الولايات للمصالح المركزية لمديريات التربية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-232 المؤرخ في 09/08/2001 المتضمن تحديد مهام المصلحة في تسيير جميع العمليات الخاصة بالأجور والرواتب، 2001

ج - منشور:

- ج.ج.د.ش، منشور رقم 39 المؤرخ في 08/03/2015، المتعلق بكيفية تقييم وصرف منحة تحسين الأداء التربوي لموظفي التعليم، 2015.

III. الكتب:

- إبراهيم محمد، إدارة الموارد البشرية، مصر: الدار الجامعية، سنة 2009.
- الصغير حسين، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر: دار المحمدية، 1999
- انجريس مورييس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة: صحراوي بوزيد و آخرون، الجزائر: دار القصة للنشر، 2014
- أوسريز منور. محاضرات في جباية المؤسسات، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداوا، 2009

- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الادارية، بيروت: دار الكتاب اللبناني للنشر، 1983.
- بن يوسف نبيلة، البعد الإقتصادي للعنف السياسي في الجزائر، الجزائر/سطين: منشورات الوطن اليوم، 2012.
- بن أعمارة منصور، أعمال موجهة في تقنيات الجباية، الجزء 1، الجزائر: دار هومة، 2007.
- بن أعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، الجزائر: دار هومة، 2010.
- بوحوش عمار، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.
- بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- بوزيدة حميدة، جباية المؤسسات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- بو كرش مصباح شريف، ادارة المنازعات الضريبية في ربطوتحصيل الضرائب، فلسطين: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004.
- بوريق جوزيان، إقتصاديات المالية العامة، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- دويدري رجاء وحيد، البحث العلمي، اساسياته النظرية وممارسته العلمية، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000.
- درة عبد الباري ابراهيم ، الصباغ زهير التميم، إدارة الموارد البشرية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
- زاوش زهير، محاضرات في المالية العامة، موجهة الى طلبة السنة الثانية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2018، 2019.

- حاروش نور الدين، إدارة الموارد البشرية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والترجمة والتوزيع، 2011.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- موسوي سنان، إدارة الموارد البشرية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر: دار هومة، 2003.
- رويلي صالح، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- شطا حماد محمد، النظرية العامة للأجور والمرتبات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- سليمان أحمد، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الاقتصادية، عربي، انجليزي، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2005.
- عبد العزيز علي الحسين، الادارة المتميزة للموارد البشرية تميز بلا حدود، مصر: المكتبة المصرية، 2009.

- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ج1، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2005.

IV - الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. الأطروحات:

- بهناس رضا، آثار الإصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال والملكية الفكرية، جامعة الجزائر، 2018، 2019.
- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- جمام محمود، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- مقدوري حورية، الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، الطالبة الجامعية نموذجاً، أطروحة دكتوراه في علوم، تخصص علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر، 2018/2019.

2. المذكرات:

- با علي أمينة، طيبي خديجة، دور الإصلاحات الضريبية في دعم وترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، دراسة حالة المديرية العامة للضرائب للولاية البويرة، **مذكرة ماسترفي العلوم التجارية**، تخصص مالية للمؤسسة، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، 2015.
- بوعقال عبد الحفيظ، الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور، **مذكرة ليسانس**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2013.
- بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، **مذكرة ماستر**، القانون العام للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014، 2015.
- بلوفي عبد المالك، أثر الإصلاح الإقتصادي على فعالية النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1992، 2008، **مذكرة ماجستير**، إقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011، 2012.
- بن شاوي عبد الفتاح، خميسي محمد حسان، ميلودي يسري، احتساب الضريبة على الدخل الإجمالي، صنف المرتبات والأجور لموظفي الجامعة وفق تحديد قانون المالية 2021، **مذكرة ماستر**، تخصص مالية وتدقيق، جامعة الشهيد حامة لخضر، وادي سوف، الجزائر، 2020، 2021.
- بن شعابيب أشواق، بن عياد أمينة، الجباية والقطاع الخاص، دراسة حالة مقرنة بين شركتين خاصة وعامة، **مذكرة ماستر** في محاسبة وجباية معمقة، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2020، 2021.
- بن عياد صورية، الجباية والتنمية الإقتصادية، **مذكرة ليسانس**، علوم التسيير، اختصاص مالية، المركز الجامعي زيان عاشور، الجلفة، 2004، 2005.
- جاودي حورية، تسيير الأجور في الجزائر، دراسة حالة الديوان الوطني للسقي وصرف المياه الجزائر onid، دراسة قياسية 2000/2015، **مذكرة ماجستير**، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 2008، 3.

- درادة حسام، مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، **تقرير تربص** لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الإستثمار في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، **مذكرة ماجستير**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2006.
- لحماي وهيبة، مساهمة ضريبة الأجور والمرتبات في تمويل الموازنة العامة للدولة، **مذكرة ماستر**، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و جباية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، 2015.
- مركيك عبد الله، الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي، دراسة حالة مديرية الطرائق لولاية مستغانم، **مذكرة ماستر**، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، 2019.
- ناشي يوسف، رحموني محمد، عبد الرحيم نادية، تأثير قانون المالية التكميلي 2020 على الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور، **مذكرة ماستر**، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2020، 2021.
- نعاس عبد القادر، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، **مذكرة ماجستير**، العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 1999-2000.
- قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
- رجاسته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، 2019.

- شلغوم حنان، أثر الإصلاح الضريبي على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه، منطقة قسنطينة، **مذكرة ماجستير**، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012
- سقيري زينب، سباعي وردة، قياس وتحليل الضغط الضريبي على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2011/ 2014) على مستوى مديرية الضرائب لولاية أدرار، **مذكرة ماستر**، تخصص جباية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016.
- عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، **مذكرة ماجستير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
- علاوش بوعلام، بولودان عبد الجليل، الضريبة على الدخل الإجمالي وأثارها على التنمية الاقتصادية، **مذكرة ماستر** في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016، 2017.
- عليوان عبد الغني، محددات الأجور في الجزائر، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- عمور عبد العزيز، محمود موسى، المنازعات الضريبية، **مذكرة ماستر**، الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006.
- عقيدي حنان، دراسة تحليلية لأثر ضريبة الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات على ادخار العائلات في الجزائر 1996 إلى 2010، **مذكرة ماستر**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016.
- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، دراسة حالة ولاية تلمسان، **مذكرة ماجستير**، تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، 2012.

غريسي أمينة, لعجال منال, دور الضريبة في انتعاش الاقتصاد الجزائري, دراسة حالة الجزائر, مذكرة ماجستير, في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, كلية العلوم الاقتصادية, تبسة (الجزائر), 2015, 2016.

v. الدوريات والمجلات:

- بن ساحة يعقوب, بن لخضر محمد, قراءة نظرية في الضريبة على الأجور والمرتبات في التشريع الجزائري, مجلة البحوث القانونية والسياسية, جامعة غرداية- الجلفة, مجلد 02. العدد 15, الجزائر, أوت 2020.
- جبارة مراد, يحيوي إلياس, الضريبة على الأجور كآلية للتصحيح الذاتي وتحقيق التقلبات الاقتصادية, دراسة حالة (1992-2015) باستعمال ميل هودرك-بريسكت, مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي, العدد 1, جامعة المسيلة, الجزائر, مارس 2017
- جمام محمود, الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية, مجلة العلوم الإنسانية, مجلد ب, العدد 31, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر, جوان 2009
- لوابية فوزي, فلسفة النظام الضريبي وهيكلته في الجزائر, مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعقدة, العدد 05, الجزائر, مارس 2019
- مختار عبد الهادي, سماحي أحمد, إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر, مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية, العدد 06, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة تلمسان, الجزائر, 2016.
- مولاي هاشمي, المرسوم كآلية للتشريع في المنظومة القانونية الجزائرية, مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية, المركز الجامعي تمنغاست, جامعة بشار, الجزائر, 2014.

- قلاوي نصيرة، طالب محمد الأمين وليد، أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992: دراسة حالة قياسية للفترة 1993، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد 3، الجزائر، ديسمبر 2020.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 02، الجزائر، 2003.
- ريغي هشام، ما بعد الوظيفة، الأجور والقدرة الشرائية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 03، الجزائر، أبريل 2020.

VI - المواقع الإلكترونية :

<https://www.ibileiviensci.com>

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

<ar/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9/>

- فوز العلمي، "مفهوم الضريبة بلغة مفهومة"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2020/07/28،

نقلا عن الموقع الإلكتروني للجريدة:

https://www.aleqt.com/2020/07/28/article_1885466.html

Elearning-facsceg.univ.annaba.dz

[harvard business review.my.majarra.com](http://harvardbusinessreview.my.majarra.com)

مقال حول ما هي النقابة؟ منقول عن الموقع: <https://mowdoo3.com>

<https://m.marefa.org>

- موسوعة المعرفة، نقلا عن:

-Les ouvrages en langues étrangères :

1- Les livres :

–Alescandre,**Droit fiscal Algérien** : Alger , OPU, 1991

–Battache Zahira,**Guide pratique sur les salaires**, 2eme édition, Alger : Berti Edition, 2020

2-Les thèses :

- Zinelaabidine Djelil,L’impacte des dépenses fiscales sur l’économie Algérienne : une évaluation a l’aide d’un modèle d’équilibre générale calculable, **thèse de doctorat LMD** en sciences de gestion, université d’oran2,Algérie,2017

قائمة الجداول :

الصفحة	الجدول
88	الجدول رقم 01: السلم التصاعدي لضريبة الدخل الإجمالي 2008
88	الجدول رقم 02: السلم التصاعدي لضريبة الدخل الإجمالي 2022
89	الجدول رقم 03: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1992
91	الجدول رقم 04: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي لقانون المالية التكميلي 1992
93	الجدول رقم 05: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1994
94	الجدول رقم 06: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 1999
96	الجدول رقم 07: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2003
97	الجدول رقم 08: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008
99	الجدول رقم 09: الجدول التصاعدي الدخل الإجمالي حسب قانون المالية التكميلي 2020
101	الجدول رقم 10: الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022
115	الجدول رقم 11: يمثل توزيع العينة حسب متغيرات الجنس، الحالة العائلية، الأولاد وحالة الزوج المهنية
116	الجدول رقم 12: يمثل توزيع العينة حسب متغيرات الوظيفة، الأقدمية، الصنف والصفة.
119	الجدول رقم 15: أثر الإقتطاع الضريبي على مداخيل موظفي ثانوية حمداني سعيد
120	الجدول رقم 16: القرارات وردود الأفعال.

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال
109	الشكل رقم(01) : يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة المؤسسة
113	الشكل رقم(02) : يوضح الهيكل التنظيمي لمصلحة المقتصدية

الملاحق

FICHE DE PAIEMois de: **Aout 2022**

Code:	Sit. Fam.	M	Cat.	13
Nom:	Nbre Enf.	0	Indice	628
Prénoms:	Plus de 10a	0	Echelon	02
Grade: P.E.S	Sal. Unique	NON	Nbre-pt ech	63

Eléments de paye

	Montant
Salaire de Base	28 260,00
I . E . P	2 835,00
I E Pédagogique	2 260,80
Ind. Qualification	13 992,75
Ind. Forfaitaire Comp.	1 500,00
Ind. Documentation	3 000,00
travail p-	-
su-j-specia	4 664,25
Bonification	-
Prime de rendement	-

Salaire de poste soumis à sécurité sociale **56 512,80**

I . F . R	-
Complément IFR	-
Majoration IFR	-
S.U ou I.S.F	-
Prime Scolarité	-
Compl. P. Scolarité	-
Total Brut	56 512,80
Sec. Sociale	5 086,15
I . R . G	6 183,40
Retenue Munatéc	-
Ret. Œuvres Sociales	-
Retenue Coopérative	-
Retenue absence	-

Total des retenues **11 269,55****NET A PAYER** **45 243,25**

Fait le: 25/09/2022

Intendante

الملحق رقم (01) : نموذج كشف الراتب

الملحق رقم 02 : الشبكة الإستدلالية للأجور لسنة 2008

17:23 7

7% 7%

< A2007061 (1)

> >

9														18 رمضان عام 1428 هـ 30 سبتمبر سنة 2007 م	
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61															
الشبكة الاستدلالية للمرتبات															
الدرجة	الرتبة	الرقم الاستدلالي للدرجات										الرقم الاستدلالي الأدنى	الرقم الاستدلالي الأعلى		
		الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة				
1	أ	120	110	100	90	80	70	60	50	40	30	20	10	200	1
		131	120	110	99	88	77	66	55	44	33	22	11	219	2
		144	132	120	108	96	84	72	60	48	36	24	12	240	3
		158	145	132	118	105	92	79	66	53	39	26	13	263	4
		173	158	144	130	115	101	86	72	58	43	29	14	288	5
		189	173	158	142	126	110	95	79	63	47	32	16	315	6
		209	191	174	157	139	122	104	87	70	52	35	17	348	7
		225	208	190	171	152	133	114	95	76	57	38	19	379	8
		251	230	209	188	167	146	125	105	84	63	42	21	418	9
		272	249	227	204	181	159	136	113	91	68	45	23	453	10
2	أ	299	274	249	224	199	174	149	125	100	75	50	25	498	11
		322	295	269	242	215	188	161	134	107	81	54	27	537	12
		347	318	289	260	231	202	173	145	116	87	58	29	578	13
		373	342	311	279	248	217	186	155	124	93	62	31	621	14
		400	366	333	300	266	233	200	167	133	100	67	33	666	15
		428	392	357	321	285	250	214	178	143	107	71	36	713	16
		457	419	381	343	305	267	229	191	152	114	76	38	762	17
		558	512	465	419	372	326	279	233	186	140	93	47	930	18
		594	545	495	446	396	347	297	248	198	149	99	50	990	19
		633	580	528	475	422	369	317	264	211	158	106	53	1055	20
3	أ	675	619	563	506	450	394	338	281	225	169	113	56	1125	21
		720	660	600	540	480	420	360	300	240	180	120	60	1200	22
		768	704	640	576	512	448	384	320	256	192	128	64	1280	23
		888	814	740	666	592	518	444	370	296	222	148	74	1480	24

10		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 61		18 رمضان عام 1428 هـ 30 سبتمبر سنة 2007 م	
المادة 3 : يتم تصنيف الرتب في مختلف المجموعات والأصناف والأقسام الفرعية خارج الصنف حسب مستويات التأهيل المطلوبة وطريقة التوظيف الم... طبقا للجدول الآتي :					
مستويات التأهيل					
المجموعات		الأصناف		مستويات التأهيل	

5 رمضان عام 1443 هـ
6 أبريل سنة 2022 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 23

مراسيم تنظيمية

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 304-07 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تعدل الشبكة الاستدلالية للمرتبات المنصوص عليها في المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 304-07 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، المعدل والمتمم، كما يأتي :

مرسوم رئاسي رقم 138-22 مؤرخ في 28 شعبان عام 1443 الموافق 31 مارس سنة 2022، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 304-07 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 7-91 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

الرقم الاستدلالي للدرجات													الرقم الاستدلالي الأولي	الصف	المجموعة
الأولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة	الحادية عشرة	الثانية عشرة				
13	25	38	50	63	75	88	100	113	125	138	150	250	1	د	
14	27	41	54	68	81	95	108	122	135	148	161	269	2		
15	29	44	58	73	87	102	116	131	145	160	174	290	3		
16	31	47	63	79	94	110	125	141	157	173	188	313	4		
17	34	51	68	85	101	119	135	153	169	186	203	338	5		
19	37	55	73	92	110	128	146	165	183	201	219	365	6		
20	40	60	80	100	119	140	159	180	199	219	239	398	7	ج	
22	43	65	86	108	129	151	172	194	215	236	255	429	8	ب	
24	47	71	94	118	140	164	187	211	234	258	281	468	9		
26	50	76	101	126	151	177	201	227	252	277	302	503	10	أ	
28	55	83	110	138	164	192	219	247	274	302	329	548	11	أ	
30	59	89	117	147	176	206	235	265	294	323	352	587	12		
32	63	95	126	158	188	220	251	283	314	346	377	628	13		
34	67	101	134	168	201	235	268	302	336	370	403	671	14		
36	72	108	143	180	215	251	286	323	358	394	430	716	15		
39	76	115	153	191	229	268	305	344	382	420	458	763	16		
41	81	122	162	204	244	285	325	366	406	447	487	812	17		

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أخي الفاضل / أختي الفاضلة:

استمارة استبيان

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص إدارة الموارد البشرية بعنوان : تأثير ضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات على مداخل الموظفين -دراسة حالة موظفي ثانوية حمداني سعيد- ذراع الميزان- نتمنى منكم أن تزودونا بالمعلومات التي سنثري موضوعنا من خلال أرائكم التي ستظهر في إجاباتكم على أسئلة الإستبيان بدقة وموضوعية مما يعزز الثقة في نتائج هذه الدراسة التي نأمل أن تعود على الجميع بالنفع والفائدة، مع التأكيد أن هذه المعلومات التي ستدلون بها ، سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي، وستتسم بالسرية التامة.

تحت إشراف البروفيسور

من إعداد الطالبتان:

أ.د/نبيلة بن يوسف

- لوني ويزة

- مولوجي ويزة

المحور الأول : البيانات الشخصية

الجنس	☐ ذكر	☐ أنثى	الحالة العائلية :	☐ متزوج	☐ عازب	☐ أرمل
عدد الأولاد		الزوج (ة) :	☐ يعمل	☐ لا يعمل		
الوظيفة :		تاريخ التعيين :				
الصفة :						
الصفة : مرسوم	☐	متربص	☐	متعاقد	☐	
الدرجة الحالية :						

المحور الثاني : تأثير الاقتطاع الضريبي على مدا خيل موظفي ثانوية حمداني

سعيد

- 1- هل أنت على دراية أنك تدفع ضريبة على دخلك الشهري ☐ نعم ☐ لا
- 2- هل تعرف ما الأهمية من هذه الضريبة ☐ نعم ☐ لا
- 3- من خلال كشف راتبك الشهري ماهو مقدار الضريبة
- 4- ماهو تقييمك لهذا المبلغ المقتطع ☐ مقبول ☐ منخفض ☐ مرتفع
- 5- هل يؤثر هذا الاقتطاع على مدخولك ☐ يؤثر ☐ لا يؤثر
- 6- هل تدخر من راتبك هذا ☐ نعم ☐ لا
- 7- هل تعلم أن ضريبة على الدخل الإجمالي اقتطاع من راتبك ولن تستفيد منه ☐ مستقبلا ☐ نعم ☐ لا
- 8- حسب رأيك ما هي غاية الحكومة من فرض الضريبة على الدخل الإجمالي

المحور الثالث : القرارات وردود الأفعال

- 1- هل أنت من المستفيدين : الإلغاء ☐ 2020 التخفيض 2022 ☐
- 2- هل ساهم القرار في تحسين راتبك الشهر ☐ نعم ☐ لا ☐
- 3- ألا تعتقد أن الإلغاء لا يزيد من الأجر شيئاً إذا لم تصحبه زيادة فعلية في النقطة ☐ استدلالية؟ موافق ☐ كيف ؟ ☐ غير موافق ☐
- 4- هل أنت منخرط في نقابة ☐ نعم ☐ لا ☐
- 5- هل ناضلت هذه النقابة لأجل إلغاء الضريبة أو تخفيضها ☐ نعم ☐ لا ☐
- 6- ما هي وسيلة النضال عبر نقابتك العمالية ☐ مظاهرات ☐ اضراب ☐ وقفات احتجاجية ☐
- 7- ما هي نسبة الإضراب في نقابتك ☐ قوية ☐ ضعيفة ☐
- 8- هل لديك ثقة في النضال النقابي ☐ نعم ☐ لا ☐
- 9- هل كنت تتوقع زيادات أعلى من التي حصلت عليها بعد تطبيق القرار، وهل تراه ☐ إجحافاً في حقك ☐ نعم ☐ كيف ؟ ☐ لا ☐ كيف ؟ ☐
- 10- ما هو موقف نقابتك من الزيادات الأخيرة خاصة وأن رئيس الجمهورية قد وعد بزيادات معتبرة؟ راضية ☐ غير راضية ☐
- كيف واجهت القرار؟
-
-
-

11- ما مدى ثقتك في الوعود التي قدمها في خطابه الاخير بخصوص تحسين

أحوال الموظفين في جانفي 2023 واثق ☐ غير واثق ☐

لديك اقتراحات بخصوص الموضوع:

.....
.....
.....
.....
.....
.....

وشكرا

فهرس المحتويات

ص	فهرس المحتويات:
01	مقدمة:.....
20	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للضريبة على الدخل الإجمالي
21	تمهيد.....
22	المبحث الأول : مفهوم وخصائص الضريبة على الدخل الإجمالي
22	المطلب الأول : مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي.....
26	المطلب الثاني : خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي.....
30	المبحث الثاني: نشأة وتطور الضريبة على الدخل الإجمالي.....
30	المطلب الأول : مسار النشأة والتطور في العالم.....
33	المطلب الثاني : مسار النشأة والتطور في الجزائر.....
40	المطلب الثالث : أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي 1992.....
43	المبحث الثالث: أهمية وأهداف الضريبة على الدخل الإجمالي.....
43	المطلب الأول: أهمية ضريبة الدخل الاجمالي.....
45	المطلب الثاني: أهداف الضريبة على الدخل الإجمالي.....
50	المبحث الرابع: أنواع الضرائب على الدخل الإجمالي.....
50	المطلب الأول: الضرائب المباشرة.....
51	المطلب الثاني: فئات الضريبة على الدخل الإجمالي.....
57	الخلاصة.....
58	الفصل الثاني : علاقة الضريبة على الدخل الإجمالي بالأجور في الجزائر

59	تمهيد.....
60	المبحث الأول: لمحة عن الراتب والأجر وعناصره.....
60	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الأجور والرواتب.....
67	المطلب الثاني: عناصر الأجر أو الراتب.....
76	المبحث الثاني : مجال تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي.....
76	المطلب الأول: المداخل الخاضعة لضريبة الدخل الإجمالي و المعفاة منها..
81	المطلب الثاني: الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي والمعفون منها.....
84	المبحث الثالث:تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي وأهم التعديلات الحكومية عليها.....
84	المطلب الأول: تحصيل الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة الأجور والمرتبات.....
89	المطلب الثاني: التعديلات الحكومية على ضريبة الدخل الإجمالي
103	الخلاصة:.....
104	الفصل الثالث:الإطار التطبيقي للضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المرتبات والأجور دراسة حالة موظفي ثانوية حمداني سعيد -ذراع الميزان.....
105	تمهيد.....

106	المبحث الأول: بطاقة وصفية عن المؤسسة وأهم هياكلها التنظيمية.....
106	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.....
109	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهامها.....
114	المبحث الثاني: تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على رواتب موظفي ثانوية حمداني سعيد.....
114	المطلب الأول: تفريغ أدوات البحث.....
118	المطلب الثاني: تحليل أدوات البحث
125	المبحث الثالث: تقييم القرارات الحكومية وردود أفعال النقابات.....
125	المطلب الأول: سلبيات وإيجابيات القرارات الحكومية في اصلاح الضريبة على الدخل.....
130	المطلب الثاني: مواقف وردود أفعال نقابات القطاع.....
138	الخلاصة:.....
139	الخاتمة.....
144	قائمة المصادر والمراجع :.....
158	قائمة الجداول :
159	قائمة الأشكال :.....
160	قائمة الملاحق :

168	 فهرس المحتويات
173	 الملخص

الفن

جاءت دراستنا لتوضيح مدى تأثير ضريبة الدخل الإجمالي لفئة المرتبات و الأجور على مداخل الموظفين في الجزائر, وقد أجرينا دراسة ميدانية على ثانوية حمداني سعيد بذراع الميزان لمعرفة تأثير هذه الضريبة على موظفي المؤسسة بصفة خاصة.

وتوصلنا الى أن ضريبة الدخل الإجمالي من الضرائب المباشرة التي استحدثتها الجزائر في اصلاحاتها الجبائية 1992سعيًا منها لتحقيق العدالة الاجتماعية لتحل محل الضرائب النوعية ذات المعدلات الكثيرة والمعقدة, وهذه الضريبة من الإيرادات الرئيسية لخزينة الدولة لها علاقة مباشرة بأجور الموظفين فتؤثر إما إيجاباً أو سلباً عليها كون زيادة الدخل يؤدي الى زيادة هذا النوع من الضريبة.

وتطرقنا لأهم التعديلات التي أدخلت على ضريبة الدخل الإجمالي فئة المرتبات والأجور واستنتجنا على ان فيها جانب إيجابي ولكنها لا تخلو من النقائص والإبهام, أما عن التعديلات التي أجريت من خلال قنن المالية التكميلي 2020, وقانون المالية 2021 لم تكن عادلة بما فيها الكفاية إذ أنها لم تمس كل فئات الأجور من جهة ومن جهة أخرى الفئات التي مستها الزيادات لم تكن معتبرة مقارنة مع الأسعار المرتفعة.

Abstract:

Our study comes to clarify the impact of the total income tax for the salary and wage category on the incomes of employees in Algeria. We conducted a field study on Hamdani Said High School – Draa El Mizan to know the impact of the tax on the employees of the institution in particular.

We concluded that the income tax is one of the direct taxes that Algeria introduced in its fiscal reforms in 1992 in an effort to achieve social justice to replace specific taxes with many and complex rates. The income tax is one of the state treasury; it has direct relation with employee's wages and affects either positively or negatively. The increase leads to an increase in this type to tax.

We touched on the most important amendments made to the gross income tax category of salaries and wages, and concluded that it has a positive side, but it is not without shortcomings and ambiguities. As for the amendments made through the Supplementary Finance Law 2020 and the Finance Law 2022, they were not fair enough as they did not affect wages categories. On the one hand and on the other hand, the categories affected by the increases were not significant compared to the high prices.